

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية ، تسيير و علوم تجارية

الشعبة : علوم تجارية

التخصص : مالية و تجارة دولية

بعنوان :

دور الصادرات خارج قطاع المحروقات في دعم التشغيل في الجزائر

تحت إشراف الأستاذ :

د. بومدين محمد أمين

من إعداد الطالبة :

زايدي وهيبة

نوقشت و أجريت علنا بتاريخ : 2022/06/28

أمام اللجنة المكونة من السادة :

د. جلولي محمد رئيسا

د. بومدين محمد أمين مشرفا- مقرا

د. بن سكران بودالي ممتحنا

السنة الجامعية : 2022/2021

تشكرات

أتقدم يشكري لله الذي وفقني إلى إنجاز هذا العمل
كما لا انسى الدور الكبير للمشرف الدكتور بومدين الذي ساهم بتوجيهاته القيمة طيلة مدة
انجاز هذا العمل

أشكر أعضاء لجنة المناقشة على تشريفهم لي بمناقشة هذا العمل

أشكر كل الأساتذة الذين درسوني

إهداء

إلى عائلتي و كل من دعمني .

ملخص الدراسة

جاءت هذه الدراسة بغرض تحديد العلاقة أو الأثر بين الصادرات خارج قطاع المحروقات والتشغيل في الجزائر، لاسيما وأنه لا تزال صادرات المحروقات تشكل الحصة الأكبر من إجمالي صادرات الجزائر زيادة على ارتفاع نسب البطالة، وانطلاقاً من ذلك شملت هذه الدراسة ثلاث أجزاء، الجزء الأول تطرقنا فيه إلى مفاهيم خاصة بالتجارة الخارجية والصادرات ونظرة عن الصادرات الجزائرية، أما الجزء الثاني فتناولنا فيه مفاهيم عامة حول التشغيل وسوق العمل ووضعية سوق العمل في الجزائر، فيما تناول الجزء الثالث الدراسة القياسية وذلك بالاعتماد على مجموعة من البيانات السنوية خلال الفترة (1990-2018) باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

حيث أظهرت نتائج الدراسة القياسية على وجود علاقة طردية وأثر إيجابي للصادرات خارج قطاع المحروقات على التشغيل، غير أنها أظهرت أن هذا التأثير ضعيف، وباختبار هذه العلاقة من خلال اختبار التكامل المشترك أظهر وجود علاقة طويلة الأجل بين الصادرات خارج قطاع المحروقات والتشغيل.

Abstract

This study came with the purpose of determining the relationship or impact between exports outside the hydrocarbon sector and employment in Algeria, especially since hydrocarbon exports still constitute the largest share of Algeria's total exports, in addition to the high unemployment rates. Concepts related to foreign trade and exports and an overview of Algerian exports, while the second part dealt with general concepts about employment, the labor market and the situation of the labor market in Algeria, while the third part dealt with the standard study based on a set of annual data during the period (1990–2018) using the regression method Self-distributed time gaps ARDL

Where the results of the standard study showed a positive relationship and a positive impact of exports outside the hydrocarbon sector on employment, but it showed that this effect is weak, and by testing this relationship through the co-integration test, it showed the existence of a long-term relationship between exports outside the hydrocarbon sector and employment

فهرس المحتويات

	كلمة شكر
	إهداء
I	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة المنحنيات و الأشكال
V	قائمة الملاحق
-أ	المقدمة العامة
الفصل الأول : الاطار النظري للتصدير	
1	مقدمة
2	المبحث الأول : ماهية التجارة الخارجية
2	المطلب الأول : مفهوم وأهمية التجارة الخارجية
2	أولاً: مفهوم التجارة الخارجية
2	1-تعريف التجارة الخارجية
3	2-أسباب قيام التجارة الخارجية
3	3-مكونات التجارة الخارجية
3	3-1-الصادرات والواردات
3	1-الصادرات
4	2-الواردات
4	3-2-تجارة الترانزيت
4	3-3نظام السماح المؤقت
5	ثانياً أهمية التجارة الخارجية
6	المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية
6	أولاً:النظريات الكلاسيكية
6	1-- نظرية النفقات المطلقة
7	2-نظرية النفقات النسبية
7	3- نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل
8	ثانياً: النظريات النيو كلاسيكية
8	1-نظرية وفرة عوامل الإنتاج " لهيشكر و أولين HECKSHER LIN OH "

8	2-نظرية ليونتيف LEONTIEF
9	ثالثا النظريات الحديثة
9	1- نظرية تشابه الطلب
10	2- نموذج المنافسة غير الكاملة
10	3-نموذج اقتصاديات الحجم
11	4- نموذج الفجوة التكنولوجية
11	5- نموذج دورة حياة المنتج
13	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التصدير
13	المطلب الأول: مفهوم التصدير وأهميته ودوافعه
13	أولا: مفهوم التصدير
13	1-تعريف التصدير
14	2-طرق التصدير
14	2-1-التصدير المباشر
15	2-2 التصدير غير المباشر
15	2-3 طرق التصدير غير المباشر
16	3-أنواع الصادرات
16	ثانيا: أهمية التصدير
18	ثالثا: دوافع التصدير
19	المطلب الثاني: التصدير في الفكر الاقتصادي
19	أولا:التصدير عند التجاربيين
20	ثانيا: الصادرات في الفكر الكلاسيكي
21	ثالثا:الصادرات في الفكر الحديث
22	المبحث الثالث: نظرة حول الصادرات الجزائرية
22	المطلب الأول هيكل الصادرات الجزائرية و توزيعها الجغرافي
22	أولا:هيكل الصادرات الجزائرية
25	ثانيا:التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة(2010-2018)
26	المطلب الثاني: وضعية الصادرات خارج قطاع المحروقات
26	أولا:التركيبية السلفية للصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة(2010-2018)
28	ثانيا-تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة (2010-2018)

29	ثالثا:معوقات التصدير خارج المحروقات
31	الخاتمة
الفصل الثاني: الاطار النظري للتشغيل و سوق العمل	
33	مقدمة
34	المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التشغيل
34	المطلب الأول : مفهوم التشغيل وعلاقة التشغيل بالعمل
34	مفهوم التشغيل
34	تعريف التشغيل
35	قياس التشغيل
36	1-معدل النشاط
36	2-معدل العمالة
36	3-معدل البطالة
37	4-معدل التشغيل
37	أنواع التشغيل
38	علاقة العمل بالتشغيل
39	المطلب الثاني: التشغيل في الفكر الاقتصادي
39	1-المدرسة الكلاسيكية
40	2-التشغيل في التحليل الماركسي
41	3- حركة الإدارة العلمية
42	المبحث الثاني أساسيات حول سوق العمل
42	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سوق العمل
42	1-تعريف سوق العمل
42	2-مميزات سوق العمل
43	3-مفهوم القوة العاملة
44	4- مؤشرات سوق العمل
44	المطلب الثاني: توازن سوق العمل في الفكر الاقتصادي
44	أولا:سوق العمل عند الكلاسيك
45	ثانيا:التحليل النيوكلاسيكي لسوق العمل
45	1.فرضيات النموذج النيوكلاسيكي

46	2.آلية توازن سوق العمل في النموذج النيوكلاسيكي
47	3.الطلب على العمل
49	4.عرض العمل:
50	5.توازن سوق العمل في النموذج النيوكلاسيكي:
52	6.التحليل النيوكلاسيكي لظاهرة البطالة
54	ثالثا:التحليل الكينزي لسوق العمل
54	1. الطلب على العمل في النموذج الكينزي
56	2 توازن سوق العمل عند كينز
58	3. التحليل الكينزي لظاهرة البطالة
58	رابعا:سوق العمل في الفكر الاقتصادي الحديث
58	1- نظرية البحث عن العمل
59	2- نظرية الاختلال
60	ثالثا:نظرية تجزئة سوق العمل
61	رابعا قانون أوكن (Okun Arthur)
63	المبحث الثالث: وضعية سوق العمل في الجزائر
63	المطلب الأول: واقع القوى العاملة في الجزائر
63	أولا: تطور حجم القوى العاملة في الجزائر ومعدل النشاط خلال الفترة 2008-2018
65	ثانيا: تطور حجم القوى العاملة المشغلة في الجزائر ومعدل التشغيل للفترة 2008-2018
67	ثالثا: توزيع القوى العاملة
67	1- توزيع العمالة المشغلة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة مابين 2010-2018
68	2- توزيع العمالة المشغلة حسب الجنس خلال الفترة 2010- 2018
70	3- توزيع العمالة المشغلة حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2010-2018
71	4- توزيع العمالة المشغلة حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2010- 2017
72	المطلب الثاني : البطالة في الجزائر واختلالات سوق العمل
72	أولا:البطالة في الجزائر

72	-تطور معدلات البطالة في الجزائر
73	ثانيا:اختلالات سوق العمل:
73	1-انتشار سوق العمل غير الرسمي
74	2-مخرجات التكوين و سوق العمل
74	3-تغليب سياسة الكم على الكيف
75	الخاتمة
الفصل الثالث: قياس أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على التشغيل في الجزائر	
77	مقدمة
78	دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL
78	أولا- دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة
78	1- المتغيرات المستقلة
82	2- المتغيرات التابعة
83	ثانيا : تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)
85	ثالثا : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة
87	رابعا : تقدير نموذج الدراسة باستخدام <i>ARDL</i>
93	خامسا : نتائج الدراسة القياسية
94	خاتمة
96	خاتمة عامة

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-1	تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2018) (21
2-1	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال الفترة (2010-2018)	25
3-1	السلع الموجه للتصدير خارج المحروقات	26
1-2	تطور حجم القوة العاملة و معدل النشاط خلال الفترة 2008-2018	63
2-2	تطور حجم العمالة المشتغلة و معدل التشغيل خلال الفترة 2008-2018	65
3-2	تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2008-2018	67
4-2	تطور حجم العمالة حسب الجنس 2008-2018	68
5-2	تطور حجم العمالة حسب القطاع القانوني 2008-2018	70
6-2	تطور حجم العمالة حسب المناطق الجغرافية 2008-2017	71
7-2	تطور حجم العمالة العاطلة و معدل البطالة خلال الفترة 2008-2018	73
1-3	نتائج تقدير معادلة التشغيل	82
2-3	نتائج اختبار جذر الوحدة ADF	86
3-3	نتائج تقدير معادلة التشغيل على المدى الطويل	89
4-3	نتائج اختبار منهج الحدود ($bounds test$)	90
5-3	نتائج التأكد من معنوية معامل تصحيح الخطأ	91
6-3	نتائج اختبار ($Breusch-Godfrey Serial Correlation$) للارتباط ذاتي بين البواقي	91
7-3	نتائج اختبار ($ARCH$) لثبات تباين الأخطاء	92
8-3	نتائج اختبار ($Jarque-Bera$) للتوزيع الطبيعي للبواقي	92

قائمة المنحنيات و الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	نموذج دورة حياة المنتج	12
2-1	تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2018)	24
3-1	التركيبية السلعية للصادرات خارج قطاع المحروقات	28
4-1	تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات	29
1-2	دالة الطلب على العمل عند النيوكلاسيك	48
2-2	دالة عرض العمل عند النيوكلاسيك	50
3-2	توازن سوق العمل عند النيوكلاسيك	51
4-2	تفسير البطالة عند النيوكلاسيك	52
5-2	دالة عرض العمل عند كينز	55
6-2	توازن سوق العمل عند كينز	56
7-2	تطور حجم القوة العاملة خلال الفترة 2008-2018	64
8-2	تطور معدل النشاط خلال الفترة 2008-2018	64
9-2	تطور حجم العمالة المشغلة خلال الفترة 2008-2018	66
10-2	تطور معدل التشغيل خلال الفترة 2008-2018	66
11-2	تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2008-2018	68
12-2	تطور حجم العمالة حسب الجنس 2008-2018	69
13-2	تطور حجم العمالة حسب القطاع القانوني 2008-2018	71
14-2	تطور حجم العمالة حسب المناطق الجغرافية 2008-2017	72
15-2	تطور معدل البطالة خلال الفترة 2008-2018	73
1-3	منحنى تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات	78
2-3	منحنى تطور الانفاق الحكومي	80
3-3	منحنى تطور الاستثمار الأجنبي الخارجي	81
4-3	منحنى تطور التشغيل	82

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
VIII	مخرجات البرنامج EIEWS	1

المقدمة العامة

مقدمة عامة

تعد الجزائر من الدول النامية ذات الاقتصاد الريعي الذي يعتمد في الأساس على مداخيل المحروقات، والتي شهد فيها سوق العمل اضطرابا شديدا في أواخر القرن العشرين، تسبب في فجوة واسعة بين العرض والطلب على العمل خاصة مع ارتفاع نسبة الفئات الشابة وحاملي الشهادات الجامعية في الجزائر، الذي أثر بشكل مباشر على التشغيل، وهذا ناتج عن الأزمة النفطية سنة 1986 التي أظهرت عدة اختلالات في الاقتصاد بسبب اعتماد الدولة على عنصر واحد في التصدير، و كذا بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدها البلاد وما انجر عنها من تطبيق لبرنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد وخصوصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، فقد فرضت على الجزائر في تلك الفترة من قبل مؤسسات التمويل الدولية مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية أثرت على سوق العمل، كالخصخصة و ما ترتب عنها من تسريح للعمال، إلا أنه مع مطلع الألفية الثالثة وانتعاش أسعار النفط تبنت الحكومة مجموعة من البرامج التنموية التي من شأنها التحسين من الوضعية الاقتصادية للبلاد مع زيادة الانفاق الحكومي، التي بدورها ساهمت في التقليل من البطالة، حيث سعت الدولة ومن بين جهودها المبدولة في هذا الإطار انعاش قطاع التصدير خارج المحروقات، لما انجر عنه من آثار سلبية للتبعية لقطاع المحروقات.

وعليه ووفقا تم طرحه سابقا تم صياغة إشكالية موضوع البحث بغرض الإجابة عنها من خلال هذه المذكرة والتي تمت صياغتها على النحو التالي :

الإشكالية:

"إلى أي مدى تساهم الصادرات خارج المحروقات في دعم التشغيل في الجزائر؟"

التساؤلات الفرعية:

انطلاقا من إشكالية موضوع البحث نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية كالاتي:

- ماهو واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

- ماهو واقع سوق العمل في الجزائر؟

الفرضيات:

بناءا على التساؤلات المطروحة أعلاه يمكن طرح مجموعة من الفرضيات التالية:

- لازالت تمثل الصادرات خارج قطاع المحروقات نسبة ضئيلة من إجمالي صادرات الجزائر.

- يعاني سوق العمل في الجزائر من ارتفاع معدلات البطالة.

- وجود علاقة إيجابية تربط بين كل من التشغيل والصادرات خارج قطاع المحروقات.

أهمية وهدف الدراسة:

إن الأهداف الأساسية التي نصبو إلى تحقيقها من وراء دراستنا لهذا الموضوع يمكن ايجازها في النقاط

التالية:

-محاولة إعطاء نظرة عامة عن واقع كل من الصادرات خارج قطاع المحروقات وسوق العمل في الجزائر .

-محاولة ابراز أثر الصادرات خارج المحروقات على التشغيل في الجزائر من خلال بناء نموذج قياسي يحدد

لنا طبيعة العلاقة لتي تربط بينهما.

أما فيما يتعلق بأهمية الدراسة فيكتسي هذا البحث أهمية كونه يدرس تحديا من التحديات التي وضعتها الحكومات

الجزائرية المتعاقبة منذ مطلع الألفية الثالثة، بغرض تحسن وضعية التشغيل في الجزائر والتقليل من حجم البطالة،

خاصة وأن سوق العمل في السنوات الأخيرة يشهد زيادة في الطلب على العمل ونمو الفئات النشطة تزامنا، مع

المجهودات المبدولة الرامية إلى تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

حدود الدراسة:

الدراسة الزمانية شملت الفترة ما بين 1990 إلى غاية 2018 ، أما الدراسة المكانية فشملت أثر الصادرات خارج

قطاع المحروقات في دعم التشغيل في الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع:

أن اختيار الموضوع يعود لدوافع أهمها:

*اندراج الموضوع ضمن التخصص.

*الاعتقاد بأهمية قطاع الصادرات خارج المحروقات في دعم التشغيل في الجزائر وامتصاص البطالة، خاصة في

ظل هيمنة الصادرات النفطية على الاقتصاد الجزائري وعدم استقرار أسعار النفط.

*أهمية الموضوع الاجتماعية باعتبار، أن موضوع التشغيل يدخل ضمن محاولات الحكومة لتحسين بالوضع

الاجتماعي للفرد من خلال توفير فرص مناصب العمل للفئات العاطلة.

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا خلال هذا البحث هو عدم تناول الدراسات السابقة لموضوع البحث، فيما يتعلق

بعلاقة الصادرات خارج المحروقات بالتشغيل، زيادة على تضارب الاحصائيات بمختلف مصادرها.

منهجية الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي الفصل الأول والثاني ، هو المنهج الذي سمح بوصف والنظريات وتطوراتها، وتبسيط

الضوء على واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات وواقع سوق العمل في لجزائر، وذلك بالاستدلال بجملته من

الأرقام الإحصائية والجداول والرسوم البيانية وتحليلها والتعليق عليها ، أما في الفصل الثالث فقد تم اعتماد الأسلوب

القياسي باستخدام نموذج ARDL مرفقة بحملة من الاحصائيات لقياس أثر الصادرات خارج المحروقات على

التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 باستخدام برنامج EViews 10.

نموذج الدراسة: بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة، قمنا ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع (التشغيل)

والمتغيرات المفسرة (الصادرات خارج قطاع المحروقات، الانفاق الحكومي، الاستثمار الأجنبي الخارجي)، وقد تم

استخدام أسلوب التحليل الحديث (ARDL).

المجتمع الاحصائي وأداة البحث: لمعرفة أثر الدعم الفعلي للصادرات خارج قطاع المحروقات على التشغيل في

الجزائر، سنقوم بالاعتماد على 19 مشاهدة باستخدام برنامج EViews10.

تقسيمات الدراسة:

بغية الالمام بموضوع البحث والاجابة عن الإشكالية واختبار الفرضيات المطروحة فقد تم تقسيم الدراسة إلى جانبين نظري وتطبيقي، الجانب النظري والذي تم تناوله من خلال فصلين، الأول والذي سلب الضوء فيه على مفاهيم عامة ونظريات متعلقة بالتجارة الخارجية والتصدير وتم ختامه بدراسة وصفية لواقع التصدير في الجزائر، أما الفصل الثاني فتطرق إلى مفاهيم عامة ونظريات حول التشغيل وسوق العمل، وتم ختامه بالتطرق إلى واقع سوق العمل في الجزائر.

أما الجانب التطبيقي فقد تم فيه عرض نموذج قياسي في تفسير العلاقة بين التشغيل وقطاع الصادرات خارج المحروقات

الدراسات السابقة:

لقد اهتمت العديد من الدراسات السابقة بموضوع الصادرات خارج قطاع المحروقات ومشكل التشغيل في الجزائر، غير أن هذه الدراسات لم تربط بين الموضوعين معاً، إلا أنها تطرقت في معظمها إلى علاقة الصادرات الغير نفطية بالتنمية، وقد قمنا بطرح دراسات سابقة حول هذا الموضوع باعتبار أن التنمية الاقتصادية عاملاً أساسياً في زيادة نسب التشغيل والتقليص من البطالة.

الدراسة الأولى: حسن المدهون "إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية قياسية لحالة ، جامعة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد و احصاء تطبيقي الجزائر 3، 2015-2016، وحاول تحديد العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية باستخدام نماذج (ECM-VECM-VAR)، وكانت نتائج الدراسة بوجود علاقة عكسية ذات اتجاه واحد بين البطالة وأسعار البترول وكذا الانفاق العام، وعليه فان هذه الدراسة من خلال ابرازها لوجود علاقة عكسية بين مداخيل الصادرات خارج المحروقات والبطالة، هذه عززت ضرورة الطرح والاجابة عن إشكالية موضوعنا المتعلق بأثر الصادرات خارج المحروقات في دعم التشغيل في الجزائر.

الدراسة الثانية: بلقلة إبراهيم ، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف، 2008-2009، هدفت هذه الدراسة الى إبراز آليات وسبل تنمية وتنويع الصادرات وأثر ذلك على النمو الاقتصادي وذلك باعتبار الصادرات مورد أساسي للتدفقات الخارجية للدولة وعنصر أساسي لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، ومن خلال تحليل دور وأثر تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر ،و توصلت الدراسة الا أنه لا توجد أي علاقة ببين نمو الصادرات خارج المحروقات و نمو الناتج المحلي الاجمالي وكذا معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي ، وذلك بسبب ضآلة حصة الصادرات غير النفطية، وهذا ما يعني أن استراتيجية تنمية الصادرات في الجزائر يحتاج إلى مزيد من التفعيل، وذلك من خلال الاعتماد على آليات مناسبة و لتنميتها على ضوء التجارب الرائدة في المجال بغية النهوض بالصادرات خارج المحروقات وذلك للتأثري على النمو الاقتصادي.

-دحمانى محمد ادريوش، بعنوان "إشكالية التشغيل في الجزائر : محاولة تحليل"، هذه الدراسة هي رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية بجامعة أبي بكر بلقايد "تلمسان" 2012-2013، حيث تعرض من خلال رسالته إلى دراسة و محاولة تفسير التغيرات في معدلات البطالة انطلاقا من التغيرات في مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي، و كذا التغيرات الحاصلة في بعض العوامل الديموغرافية في الجزائر، و معرفة اتجاهات العلاقة بين مؤشر البطالة من جهة و من مؤشرات الأداء الاقتصادي و الديموغرافي من جهة أخرى.

الدراسة الرابعة

واقع التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017 *)مهدي حطاب المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي - القليعة- تيبازة، الجزائر . أسيا الشريف المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي - القليعة- تيبازة، الجزائر 2020 .

وهي عبارة عن ورقة بحثية وصفية تحليلية تضمنت جزئين الأول والذي تم من خلاله ابراز واقع التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 ، أما الجزء الثاني فخصص للحالة التطبيقية التنبؤية لتصنيف سوق الشغل وفقا لخوارزمية شجرة الاحتمالات وذلك بالاستعانة ببرنامج spss23، حيث جاءت هذه المقالة للبحث في محتوى التشغيل والبطالة في الجزائر، إذ ساهمت في تسليط الضوء على سوق الشغل وأهم مؤشراتته وذلك بالنسبة للأشخاص الناشطين سواء كانوا مشغولين او بطالين والتي أبرزت مدى تذبذبه وعدم وجود التوازن المطلوب بين الطلب على العمل والعرض وهذا عبر مراحل وفترات زمنية مختلفة مرت بها الجزائر. مع ابرازها من خلال الأرقام والمؤشرات مدى العلاقة الوطيدة الموجودة بين حركية سوق الشغل وسوق النفط في الجزائر حيث وصل الباحثان إلا أنه كلما كانت أسعار المحروقات مرتفعة كلما كانت حركية وانتعاش سوق الشغل وتعزيز مؤشراتته نحو الأحسن .

الفصل الأول

الإطار النظري للتصدير

مقدمة

تعتبر قضية التصدير من القضايا الأساسية التي أولت لها الدول أهمية كبرى، نظرا للدور الكبير الذي أصبحت تلعبه كأحد المصادر التي تضمن لمواطني الدول التنوع في مصادر الدخل القائم على الكفاءة والفعالية، والذي يعتبر أيضا حلقة وصل في تطوير الاقتصاد الوطني وجعله ذو ارتباط بدناميكية الاقتصاد العالمي وبالتالي الاستفادة من التطور التكنولوجي.

فنجاح الدول المهمة بالنشاط التصديري يعكس دور الدولة في مجال التجارة الخارجية ، هذه الأخيرة والتي بدأت تأخذ مفاهيم جديدة مع التطور الكبير الذي أحدثته الثورة الصناعية بداية القرن الثامن عشر، ليظهر مفهوم التخصص الدولي وقيام البلدان بتصدير السلع التي تمتلك فيها ميزة أكبر وتقسيم العمل، مدعوما بمجموعة من النظريات والأفكار التي دفعت إلى التصدير، وبرزت أولى الأفكار التي تدعو إلى الاهتمام بهذا النشاط من طرف المركنتيون خاصة منهم الصناعيون، فاحتلت تنمية القدرات التصديرية مكانة كبيرة في حيز اهتماماتهم اعتبروه واجبا وطنيا يتطلب على الدولة تسخير كل الجهود المتاحة في سبيل الرفع من مستواه و إزالة كل العوائق التي تقف في طريق تطوره و تقدمه.وعلى ضوء هذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث جاءت كالتالي:

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التصدير

المبحث الثالث: نظرة حول الصادرات الجزائرية

المبحث الأول : ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة أحد مكونات النشاط الاقتصادي وهو المبادلة، فهي الوسيلة التي يستخدمها الإنسان منذ الأزل لتحقيق هذا النشاط، وقد تطورت التجارة مع تطور المبادلة و اتساع رقعتها خاصة مع تطور وسائل الاتصال والمواصلات، بحيث لم تعد مقتصرة على أفراد البلد الواحد بل تعدتها إلى التبادل التجاري بين الدول هو ما يعرف بالتجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم التجارة الخارجية، وذلك بطرح جملة من التعريفات المتعلقة بها، أسباب قيامها و مكوناتها وكذلك إلى أهمية التجارة الخارجية.

أولاً: مفهوم التجارة الخارجية

1-تعريف التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية نذكر منها:

التجارة الخارجية هي عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى¹ وتشمل عملي التبادل هذه كل من السلع المادية، الخدمات، النقود، الأيدي العاملة... إلخ

تعرف التجارة الخارجية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد الجارية عبر الحدود الوطنية² .

كما أن هناك من عرفها بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع، الخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات هذه المعاملات بين مختلف الدول³ .

تعرف التجارة الخارجية على أنها " فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية والتبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي في صورته الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال"⁴.

وعليه فإن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون في وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة.

¹ نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، عمان:مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،2008،ص9

² موسى مطر وآخرون، التجارة الخارجية، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع،2001،ص13.

³ السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية، الإسكندرية: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع،2011،ص18

⁴ مذكرة ماجستير حمشة عبد الحميد دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر .

2-أسباب قيام التجارة الخارجية

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى قيام التجارة الخارجية والتي يمكن إبرازها كالتالي¹

1 - التخصص الدولي :فالدول لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كلياً في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية و المكتسبة بين دول العالم ولذلك يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تأهلها طبيعتها وظروفها وامكانياتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وكفاءة عالية .

2-اختلاف تكاليف الإنتاج: يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير، وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة بدولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.

3-اختلاف ظروف الإنتاج: فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة أنواع معينة، فيجب أن تتخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.

4-اختلاف الميول و الأذواق : فالمواطن قد يفضل المنتجات الأجنبية حتى لو توفر البديل المحلي منها وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

3-مكونات التجارة الخارجية:²

تتكون التجارة الخارجية في الدول من العناصر التالية:

3-1-الصادرات والواردات

1-الصادرات: هي سلع منتجة في الداخل وتستهلك في الخارج، بذلك فهي تمثل قيمة المنتجات الوطنية التي ينتظر أن يشتريها العالم الخارجي ، وبما أن الصادرات تمثل إنفاقاً أجنبياً على السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فهي تؤدي بدورها إلى زيادة الدخل القومي أي تضيق قوة للإنفاق الكلي .وتقسم الصادرات إلى نوعين :

أ) الصادرات المنظورة في شكل سلع ملموسة : كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية مثل : البترول والآلات

¹ موسى مطر و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص،17 18.

² بكونة نورة ، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر ، 2011-2012 ، ص 67

ب) الصادرات غير المنظورة في شكل خدمات غير ملموسة مثل- : خدمات النقل الدولي " النقل الجوي والبحري والبري- "خدمات التأمين الدولي- .خدمات السفر في مقدمتها حركة السياحة العالمية- .خدمات المصرفية العالمية- .حقوق نقل الملكية الفكرية وعلى وجه خاص قضية نقل التكنولوجيا.

2-الواردات

هي سلع منتجة في الخارج وتستهلك في الداخل .

وتتمثل الواردات في تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات يؤديها بصفة نهائية غير المقيم للمقيم إذا كان متواجد داخل الحدود الإقليمية أو خارجها.

وبما أنها ذلك الإنفاق المحلي على السلع والخدمات المنتجة في الخارج فهي تعتبر ترسبا من تيار الإنفاق الكلي مما يؤدي إلى سحب جزء من القوة الشرائية الأمر الذي يضاعف من تيار الإنفاق في الداخل ويزيده قوة في الخارج

وتتقسم الواردات إلى نوعين:¹

الواردات المنظورة في شكل سلع ملموسة : مثل المواد الغذائية.

الواردات غير منظورة في شكل خدمات غير ملموسة مثل : الخدمات العلاجية المقدمة من دولة أخرى.

3-2-تجارة الترانزيت (نظام التجارة العابرة)

يقصد بتجارة الترانزيت أو نظام التجارة العابرة بعبور البضائع أو مرورها عبر إقليم الدولة دون أن تكون وجهتها النهائية إليه أي دون أن تستهلك فيه، فهي إذن تجارة عابرة لأراضي دولة ثالثة أثناء انتقالها من البلد المصدر إلى البلد المستورد وتعتبر من الأنواع الهامة لنشاط التجارة الخارجية والترانزيت أقرب ما يكون إلى " المستودع المتنقل "الذي من شأنه أن يحمل البضاعة إلى الميناء الجمركي الذي يراه صاحب البضاعة أكثر ملائمة من غيره، ولهذا النظام أهمية خاصة في البلاد التي توجد في ملتقى طرق التجارة الخارجية، أي التي تقع على البحار أو مداخل القارات أو بين مجموعة من الدول المتصلة أراضيها ببعضها البعض مما يجعل من أراضي هذه الدولة ممرا حيويا لانتقال صادرات وواردات هذه الدول فيما بينهاBoukouna .

¹ طلب محمد عوض، التجارة الدولية وسياسات دار المسيرة الطبعة الأولى، عمان -الأردن 1955، 48.

هو إعفاء المواد الأولية أو غير كاملة الصنع المستوردة بقصد إدخال تغييرات صناعية أو تجارية معينة عليها من الضريبة، طالما أعيد تصديرها خلال فترة معينة، وينطبق هذا على ما يرد إلى الدولة من سلع نصف مصنعة، أو بها عطل بغرض تحويلها إلى سلع كاملة الصنع (كتحويل خيوط الغزل المستوردة نسيجاً أو النسيج قماشاً) أو صيانتها وإصلاحها محلياً (كإصلاح السفن والمراكب الأجنبية داخل ورش محلية) .

وتعفى هذه المواد مؤقتاً من الرسوم الجمركية وعوائد الرصيف والبلدية وغيرها، وتتم بشروط معينة، أهمها أن المستورد هو المصدر لها بعد تصنيعها وإصلاحها، لا بد أن يودع تأمين بمصلحة الجمارك أو ضماناً¹ .

ثانياً أهمية التجارة الخارجية²

للتجارة الخارجية أهمية بالغة حيث أن أهم مميزاتها أنها تمكن الدولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى .فلو أن كل دولة أغلقت حدودها واعتمدت على ما تجود به أراضيها لما حققت اشباع لحاجياتها في كل المجالات لأنها لا تستطيع انتاج كل ما تحتاج اليه ولو أن الانسان في عصرنا الحديث حاول تجاوز كل العقبات فتراه يستعين بالمطاط الصناعي على المطاط الطبيعي مثلاً ،ولا تقتصر التجارة الدولية على هذا فحسب بل نجد ان دولة ما كإنجلترا على سبيل المثال تستورد السلع الدقيقة من سويسرا بالرغم من أنها قادرة على إنتاجها محلياً لأن تكلفتها عند صناعتها أكبر مقارنة باستيرادها.

وما يمكن قوله هو أنه بفضل التجارة الخارجية يصبح أي مورد لأي دولة ذا نفع كبير اذا أحسنت استغلالها لاكتفائها الذاتي وبفضل التجارة تصدره الى باقي دول العالم.

وتعد أيضاً التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع سواء متقدماً أو نامياً وهي تقوم بربط الدول مع بعضها البعض وتساهم في توسيع القدرة التسويقية وتساعد على رفاهية البلاد، عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك و الاستثمار وتخصيص الموارد الانتاجية بشكل عام.

تعتبر التجارة الخارجية مؤشراً جوهرياً على قدرة الدول الانتاجية والتنافسية في السوق الدولي وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من اثار على الميزان التجاري ، كما أنها لها علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية ويمكن للتجارة الدولية أن تلعب دوراً للخروج من الفقر وخاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة راس المال أجنبي جديد يلعب دوراً في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية ويؤدي ذلك في النهاية الى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

¹ طالب محمد عوض ،رجع سبق ذكره، ص57.

² رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية.دار المسيرة.ط 1 . 2000 ص12 .

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية

ظهرت نظريات التجارة الخارجية التي تحاول تفسير مبادئ التجارة الخارجية وآلياتها من التراكم التاريخي الذي امتد قرابة قرنين من الزمن، وقد اختلفت نظريات التجارة الخارجية حول الأسس والضوابط التي ينبغي أن تحكمها وانقسمت هذه النظريات إلى عدة مدارس، فمنها من جاء لتطوير الأفكار السابقة وإدخال بعض التحسينات عليها ومنها جاءت لتنتقض النظريات التي سبقتها، ولذا فقد تناولنا في هذا المطلب أهم نظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية، النيوكلاسيكية والحديثة.

أولاً: النظريات الكلاسيكية¹

اعتمدت المدرسة الكلاسيكية في أواخر القرن 18 و أوائل القرن 19 على نظريتها ، كرد فعل على المذهب التجاري الذي ظهر، والذي يناصر تدخل الدولة في التجارة الخارجية. هذه المدرسة ، ترى بأن الثروة تتمثل فيما تملكه الدولة من معادن نفيسة فقط. كما تعتمد على لواء حرية التجارة بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. أهم نظريات هذه المدرسة نجدها في ما يلي:

1- نظرية النفقات المطلقة : (ادم سميث 1723-1790)

يعتبر آدم سميث أول اقتصادي حاول تفسير التجارة الخارجية والتخصص الدولي بصورة علمية حيث أوضح في كتابه " ثروة الأمم" أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي. فالتحرير التجاري سيؤدي إلى تقسيم العمل الدولي الذي من شأنه أن يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة مطلقة في إنتاجها بتكلفة مطلقة أقل مقدرة بساعات العمل، ثم تبادل فائض إنتاجها عن استهلاكها بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع في إنتاجها بنفس الميزات المطلقة . و بالتالي فإن هذه النظرية تعتمد على ثلاث مبادئ رئيسية هي:

- إن نفقة إنتاج السلعة تتمثل فقط في كمية العمل اللازمة لإنتاجها، و هو ما يعني أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد.

- إن قيام الدول بالتخصص في إنتاج سلعة ما يجب أن يكون تخصصاً كاملاً، بمعنى أن تقوم كل دولة بتوجيه كافة عناصر الإنتاج المتاحة لديها لإنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة.

- إن السوق الخارجية للتجارة ما هي إلى إمتداد للسوق المحلية و بذلك فإن التجارة الخارجية تعمل على القضاء على ضيق السوق المحلية و الوصول إلى أقصى درجات التقسيم الدولي للعمل و الذي من شأنه الرفع من إنتاجية الدول المتبادلة بفضل الزيادة في الإنتاج الكلي و توفير أسواق خارجية جديدة لتصريف منتجاتها.

2- نظرية النفقات النسبية : (دافيد ريكاردو 1772 - 1823)

¹ جمال الدين عويسات كتاب العلاقات الاقتصادية والدولية والتنمية دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2000 ص 36-38

قدم دافيد ريكاردو في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي عام 1817 قانون النفقات النسبية الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية المفسرة لقيام التجارة الدولية، ويستند قانون النفقات النسبية على مجموعة من الافتراضات التالية:

-إفتراض أن التجارة الحرة مع وجود منافسة تامة في الأسواق، حيث لا يوجد مستهلك ما أو منتج ما يستطيع التأثير على الأسواق و الأسعار السائدة فيها و من ثم فان الجميع متلقون للسعر و يستطيعون الحصول على معلومات عن السوق.

-حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة، وعدم قدرتها على التنقل بين الدول.

-ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة، حيث لا تتغير هذه التكلفة بغض النظر عن الكميات المنتجة أي أن منحى عرض السلعة يكون أفقياً.

-انعدام نفقات النقل و التعريفية الجمركية

-استخدام نظرية العمل في تقيم السلع، و قيمة أي سلعة تقاس بكمية العمل التي تستخدم في إنتاجها.

-التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج.

3- نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل : (1873-1906)

لقد كانت النتائج التي توصل إليها دافيد ريكاردو كنقطة بداية لنظرية القيم الدولية و التي عملت على تحديد معدل التبادل الدولي الفعلي الذي يجعلنا قادرين على تحديد مكاسب التجارة التي سيحصل عليها كل طرف من طرفي التبادل الدولي، حيث ابرز ميل أهمية قوة طلب الدولة على السلع التي تنتجها الدولة الأخرى و مرونة هذا الطلب في تحديد معدل التبادل الدولي (معدل المقايضة الدولي). و يتحدد هذا المعدل من خلال حدين أساسيين:

الأول هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين المنتجتين في الدولة الأولى، والثاني هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين المنتجتين في الدولة الثانية.

و بطبيعة الحال فإن كل معدل من هذين المعدلين الداخليين إنما يتكون على أساس نفقة إنتاج إحدى السلعتين بالنسبة إلى نفقة إنتاج السلعة الأخرى في الدولة الواحدة، و بالتالي فإن من بين معدلات التبادل الدولي التي تقع بين الحدين المذكورين يوجد معدلاً خاصاً يحقق التعادل بين قيمة صادرات و واردات البلد الواحد. وبما أن صادرات هذه الدولة هي واردات الدولة الأخرى و واردات هذا البلد هي صادرات البلد الآخر، فإن معدل التبادل الدولي التوازني يحقق التوازن التجاري بين قيمة الصادرات و الواردات في البلد الآخر، و أن أي معدل آخر يؤدي إلى اختلال في الميزان التجاري و ظهور الفائض أو العجز في أحد البلدين.

تعرضت النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية للنقد وذلك لتبسيطها، وفرضياتها الغير واقعية، فهي تفترض وجود دولتين في التعامل وسلعتين فقط. ففي الواقع لا يعبر عن قيمة أي سلعة أخرى، ولكن بثمن نقدي. والإنتاج لا ينحصر في سلعتين وإنما في كثير من السلع، كما أن النظرية تفترض أيضا، سريان قانون النفقة الثابتة ولا تبحث عن زيادة الإنتاج نتيجة خضوعه لتزايد أو تناقص التكاليف .

و توسعت نطاق النظرية من مجموعة من الاقتصاديين أمثال TAUSSIG EDGORTH, LONFIELD, SENIO وقاموا باستبعاد فروضها المبسطة.ومن بين اهم هذه النظريات نتطرق إلى التالي:¹

1-نظرية وفرة عوامل الإنتاج " لهيشكر و أولين HECKSHER LIN OH "

رفض أولين الفرضيات التي قامت عليها النظرية وهي إعتبار العمل أساس لقيمة السلعة وأنه يجب تطبيق أسعار عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة.

كما بين أولين أن التجارة الخارجية لا تقوم على التفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج وإنما على التفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج، وبالتالي في أسعار السلع المنتجة. وترجع أهمية نظرية وفرة عوامل الإنتاج في تطبيق نظرية الثمن والتوازن التي تستخدم في نظرية العرض والطلب على نظرية التجارة الخارجية .

يرى أولين أن سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول يرجع إلى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة والذي يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، وينعكس هذا كله في اختلاف أثمان السلع المنتجة، وهكذا ستوجد دول تخصص في إنتاج سلعة معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها وأن هذه الميزة ترجع لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها. وتقوم التجارة الخارجية لاختلاف النفقات النسبية ثم يزداد الطلب على منتجات كل دولة وتستفيد من مزايا الحجم الكبير وهكذا تتضافر وفرة عوامل الإنتاج والحجم الكبير .

2-نظرية ليونتياف LEONTIEF

اعتمد الاقتصادي ليونتياف على اختبار النظرية الحديثة للتجارة الخارجية لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج على صادرات وواردات الولايات المتحدة ، على أساس أنها تتمتع بوفرة في رأس المال وندرة في عنصر العمل، كما استخدم " ليونتياف " في هذا الاختبار أسلوب تحليل المنتج وذلك لحساب رأس المال والعمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية. ووصل إلى نتيجة، أن التجارة الخارجية فيها تقوم على أساس تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال .و من خلال هذه النتيجة فإن الولايات المتحدة لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال ، لأن العامل الأمريكي يحيط به التجربة، الخبرة والتنظيم، وأن عنصر العمل هو المتوفر في الولايات المتحدة بالنسبة لعنصر رأس المال، إذا فعلى أمريكا أن تصدر سلعا

¹ بوةونة نواره ،مرجع سبق ذره ص 27 .

ذات كثافة عالية في عنصر العمل بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل.

ثالثا النظريات الحديثة:

لقد تعرض الاقتصاديون المهتمون بميدان التجارة الدولية في الفترة ما بعد الكلاسيك والنيوكلاسيك إلى عوامل لم تتطرق لها المدارس السابقة، محاولين بذلك إعطاء تفسير أقرب ما يمكن للواقع وللعناصر التي تحكم وتسير المبادلات الدولية.

فمنهم من اعتمد على دور الطلب ، ومنهم من ركز على التطور التكنولوجي الذي يمنح ميزة للبلدان المخترعة في إحتكار المبادلات الدولية لصالحها (فترة معينة) ومنهم من اعتمد على النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية وأعطى تفسيراً حديثاً للتجارة الدولية مركزاً على درجة تأهيل اليد العاملة.

1- نظرية تشابه الطلب

يعتبر الاقتصادي " استيفان ليندر " من أوائل الاقتصاديين الذين قدموا دور الطلب في نموذج تفسير التجارة الخارجية، ففيما يخص المواد الخام فإن تفسير " ليندر " للتجارة الخارجية هو نفسه تفسير " هكشر " و " أولين " أي على أساس اختلاف نسب عناصر الإنتاج، أما في ما يخص السلع الصناعية فإنه يرجع قيام التجارة فيها إلى تشابه نمط الطلب في البلدان المختلفة .

وحسب " ليندر " لا يستطيع أي بلد أن يحقق ميزة نسبية في إنتاج سلعة صناعية إذا لم تكن هذه السلعة مطلوبة للسوق المحلية .

وتقوم هذه النظرية على فرضية أساسية وهي: " يزداد حجم التجارة في السلع المصنعة بين دول تتشابه في أنماط الطلب ". ولهذا يعتبر وجود الطلب الداخلي شرطاً ضرورياً لإنتاج السلعة وتصديرها، كما أن تقديم السلعة إلى السوق المحلي أولاً يساعد على التعرف على مدى ملائمة السلعة لاحتياجات المستهلكين وما إذا كانت في حاجة إلى تعديل قبل تصديرها إلى الخارج.

ولكن وعلى الرغم من جاذبية التحليل المتقدم إلا أنه هناك إمكانية للإنتاج والتصدير حتى ولو لم تكن هناك سوق محلية للمنتجات وخير دليل على ذلك هو دول شرق آسيا التي تدين بالبوذية وغيرها من الديانات فهي تقوم بإنتاج منتجات مثل سجادة الصلاة ومستلزمات الحج وتقوم بتصديرها إلى الدول الإسلامية رغم عدم وجود طلب عليها في السوق المحلية¹.

¹ يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2001،

2- نموذج المنافسة غير الكاملة

تقوم النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية على فرضية المنافسة التامة، حيث تتكون كل صناعة من عدد كبير من الشركات المنتجة لسلع متجانسة، وقد أدى ذلك إلى عجز هذه النظريات في تفسير أنماط التجارة التي تفرزها هياكل سوق غير تنافسية .

وتعتبر الأسواق غير التنافسية الأكثر وجوداً، إذ أن هناك أشكال متنوعة من الاحتكار واحتكار القلة والمنافسة الاحتكارية. ومن أبرز الكيانات الاقتصادية ذات الصبغة الاحتكارية في مجال التجارة الخارجية نجد الشركات متعددة الجنسيات، فهي تتميز بقدرة السيطرة على الأسواق وتحريك مجريات الأحداث الاقتصادية والسياسية في مناطق كثيرة من العالم. وذلك لأنها تتعامل بحجم هائل من المبادلات التجارية الدولية¹.

3- نموذج اقتصاديات الحجم

أحد فروض نظرية هيكشر-أولين هو أن السلعتين تنتجان في ظل ظروف ثابتة عائد الحجم في كل من الدولتين ومع زيادة عائد الحجم فإن تجارة دولية ذات نفع متبادل ممكن أن تقوم حتى لو كان كل من الدولتين متطابقتين من كافة النواحي، وهذا هو نوع من التجارة لم يشرحه نموذج هكشر - أولين

حيث أن زيادة عائد الحجم إنما تشير إلى حالة الانتاج الذي يتزايد بنسبة أكبر من النسبة التي يتزايد بها الإستخدام الموارد أو عوامل الإنتاج، أي أنه إذا زادت جميع الموارد بمقدار ثلاثة أمثال، فإن الإنتاج يزيد بمقدار أكثر من ثلاثة أمثال.

وتحدث زيادة عائد الحجم لأنه عند العمليات ذات الحجم الكبير فإن تقسيم العمل وتخصص أكبر يصبح ممكناً، بمعنى أن كل عامل يستطيع أن يتخصص في القيام بمهمة بسيطة متكررة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.²

وتعتبر نظرية إقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويراً لنموذج هكشر - أولين لنسب عناصر الإنتاج وذلك بإدخالها وقرات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، كما تعتبر أن توفر سوق داخلية ضخمة شرطاً ضرورياً لتصدير السلع التي يتم إنتاجها في ظل اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج نتيجة انخفاض النفقات.³

¹ يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

² سامي خليل، الإقتصاد الدولي، القاهرة: دار النهضة العربية 2005 ص 278.

³ يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

4- نموذج الفجوة التكنولوجية

يجد " بوزنر " تفسيراً للمزايا النسبية يختلف عن تفسير نظرية هكشر - أولين، حيث يرى أن المزايا التي ترجع فقط للوفرة في عوامل الإنتاج ولكن قد ترجع للتفوق التكنولوجي الذي تملكه بعض الدول والتي يشترط أن تكون هذه الدولة متمتعة بوفرة نسبية في عوامل الإنتاج ولا متمتعة بميزة نسبية ولا ميزة مطلقة¹.

وعند تفسير نموذج الفجوة التكنولوجية استخدم " بوزنر " مصطلحين هما²:

1- فجوة الطلب: وهي تلك الفترة الزمنية من بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة موطن الابتكار وبداية استهلاك هذه السلعة في الخارج .

2- فجوة التقليد : وهي تلك الفترة من بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة موطن الابتكار وبداية إنتاجها في الخارج .

إذ أنه في حال ظهور إنتاج السلعة في الدول المقلدة تفقد الدولة التي إبتكرت فيها السلعة ميزتها النسبية وتبدأ العوامل التكنولوجية بفقدان الدور الذي لعبته كعامل مفسر لقيام التجارة الخارجية بين الدول في السلع الصناعية ذات الكثافة التكنولوجية ويحل محلها عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج باعتباره العامل الأساسي لاختلاف المزايا النسبية وقيام التجارة الخارجية.

5- نموذج دورة حياة المنتج

أجاب الاقتصادي " فيرنون " من خلال هذه النظرية على التساؤل الهام ألا وهو: لماذا يظهر الاختراع و الابتكار في بعض الدول المتقدمة قبل غيرها من دول العالم؟ وما هي الفترة الزمنية التي تستطيع الدولة التي يظهر فيها الاختراع والاحتفاظ بتفوقها التكنولوجي؟

وذلك أن المنتجات الصناعية وخاصة سلع الإنتاج والسلع التي يستهلكها أصحاب الدخل العالية تمر بثلاث مراحل وهي³

1 . مرحلة المنتج الجديد: وهي المرحلة التي تشهد ميلاد منتج جديد وهذا الأمر يتطلب مستويات بحث وتطوير وكفاءة تكنولوجية عالية مادية وبشرية، إضافة إلى توافر رؤوس أموال ضخمة. لذلك يفترض " فيرنون " أن الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تكون مهياً قبل غيرها من الدول المتقدمة لظهور المنتجات الجديدة. ومن

¹ طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية المنصوري مصر 2010

² محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، بيروت: دار المنهل اللبناني 2010، ص 126

³ 3: طارق فاروق الحصري، مرجع سبق ذكره، ص 26، 27

خصائص هذه المرحلة أن إنتاج السلع الجديدة يقتصر على السوق الداخلية وتتمتع المشروعات المنتجة لهذه السلع باحتكار السوق.

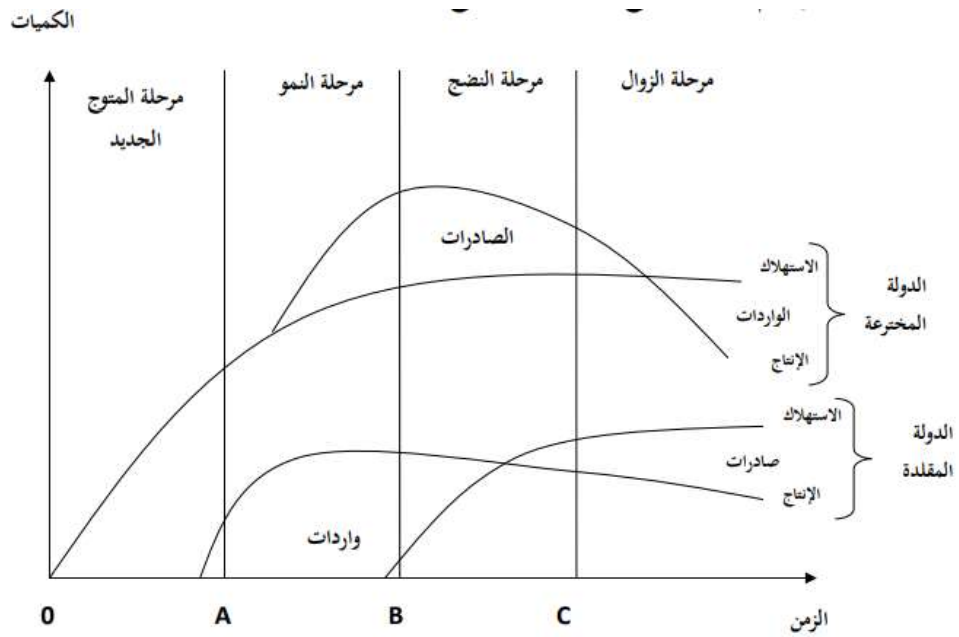
. مرحلة المنتج الناضج:

في هذه المرحلة ينتشر المنتج في أسواق الدول الأخرى ذات الطلب المماثل وتخفض بالتالي نفقات الإنتاج بفعل المنافسة وتبدأ المشروعات في الخروج تدريجيا إلى العالم الخارجي لتستثمر رؤوس أموالها في إنتاج نفس المنتج في دول مماثلة لها، وذلك حتى تضمن أسواقا جديدة وتوفر نفقات إنتاجها.

3-مرحلة المنتج النمطي:

في هذه المرحلة يستق الأسلوب وتنتشر التكنولوجيا المستخدمة في الدول المتقدمة وفي بعض دول العالم الثالث، ويتخذ المنتج شكلا نمطيا ويصبح الطلب عليه مرنا بالنسبة للتغير في الثمن، في حين قد تتجه بعض المشروعات لإنشاء مصانع تابعة لها في دول العالم الثالث للاستفادة من انخفاض الأجور بغرض تخفيض نفقات الإنتاج.

شكل رقم 1.1 : نموذج دورة حياة المنتج



المصدر: زايري بلقاسم ، مرجع سبق ذكره ص 108

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التصدير

للتصدير مكانة هامة في الفكر الاقتصادي فهو من القضايا الأساسية ذات الأولوية الكبيرة لدى الدول، باعتبار الدور الذي تلعبه في جلب الثروة، وبما أن التصدير ينصرف إلى التعبير عن تصريف الفائض من الإنتاج المحلي للخارج فهو يعمل على تحديد معدلات التبادل الدولية، استنادا إلى عوامل معينة تختلف من بلد إلى آخر، ومن تم سنتعرض في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

- مفهوم التصدير وأهميته ودوافعه.

- التصدير في الفكر الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم التصدير وأهميته ودوافعه

تكتسي عملية التصدير أهمية بالغة ومكانة هامة لدى الدول الراغبة في تعزيز مكانتها في السوق الدولية وتحقيق التنمية الاقتصادية، لذا فقد حظيت باهتمام العديد من المفكرين الاقتصاديين الذين حاولوا إعطاء مفهوم للتصدير وتبيان أهميته والدوافع التي تدعو الدول إلى اللجوء إليه.

أولاً: مفهوم التصدير

1- تعريف التصدير

للتصدير عدة مفاهيم إلا أن جوهرها يصب في نقطة واحدة وهي خروج السلعة من منشأها الأصلي نحو أسواق أجنبية تنتمي إلى دول أخرى، هنا يمكن توضيح مفهوم التصدير من خلال التعاريف التالية:

يعتبر التصدير الوسيلة الأكثر سهولة للمؤسسات في اقتحام الأسواق الأجنبية، ونجد أن معظم المؤسسات تبدأ توسعها نحو الأسواق العالمية من خلال قيامها بدور المصدر، ثم التحول بعد ذلك إلى أحد الأشكال الأخرى لخدمة السوق الأجنبي.¹

"هي تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون والغير المقيمين في البلد . وبصيغة أخرى تمثل الصادرات انفتاحا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل البلد الأمر الذي يؤدي إلى

¹ غول فرحات، تسويق دولي، دار الخلدونية، الجزائر، ط 1، 2000، ص 190

الزيادة في دخل البلاد ولذا تصنف الصادرات ضمن عوامل الإضافة أي التي تضيف قوة جديدة إلى تيار الإنفاق الكلي. عن طريق أثر المضاعف"¹

يعرف فريد النجار التصدير على أنه "مدى قدرة الدولة و شركاتها على تحقيق تدفقات سلعية و خدمية و معلوماتية و مالية و ثقافية و سياحية و بشرية إلى دول و أسواق عالمية أخرى، و هذا من أجل تحقيق أرباح و قيمة مضافة"²

يعرف قادة بلقاسم التصدير على أنه "قيمة السلع و الخدمات الإنتاجية المنتجة من قبل المقيمين و المحولة بصفة نهائية لغير المقيمين."³

يعرف هيثم حمود الشلبي و محمود عواد ازديادات أن التصدير، "يعني التواجد المستمر في الأسواق الخارجية، و القدرة على المنافسة للحصول على أكبر حصة سوقية. فهذا التواجد يفرض على الشركات المصدرة مواكبة الشركات المنافسة لها في الأسواق الخارجية من حيث تكنولوجيا الإنتاج و تطوير المواصفات الفنية و استخدام وسائل ترويج أكثر تأثيراً." ⁴

يعرف Claude Menendian الصادرات على أنها كل السلع و الخدمات التي تخرج بصفة نمائية الإقليم الاقتصادي نحو باقي بلد ان العالم.⁵

2- طرق التصدير

طرق التصدير نوعان مباشر وغير مباشر

2-1- التصدير المباشر

في هذا النوع من التصدير يقوم المنتج بالتصدير بنفسه إلى الأسواق الأجنبية، دون الاستعانة بخدمات الوطاء .

طرق التصدير المباشر : تتمثل في⁶

¹ .محمد يونس، مقدمة في نظرية التجارة الخارجية،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 1986 ص11

² فريد النجار التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2008 ص15

³ قادة بلقاسم، المحاسبة الوطنية، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر طبعة 2002

⁴ هيثم حمود الشلبي ومحمود ازديادات استراتيجيات، التسويق التصديري الدولي في الشركات الأردنية دراسة ميدانية مجلة العلوم الإنسانية،العدد43/2009،ص65.

⁴ مهوري عبد الرزاق، تحليل فعاليات السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات، مذكرة ضمن نيل شهادة شهادة الماجستير في الاقتصاد،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم الجارية،جامعة وهران 2011-2012.ص88.

⁶ غول فرحات تسويق دولي ، دار الخلدونية ، الجزائر، ص 191.

-التصدير المباشر بدون دعم من الخارج

-البيع عن طريق فروع الشركة في الخارج

-الممثل التجاري وهو شخص من دولة ما أو شركة ما ملحق بدولة أجنبية

-الوكيل التجاري وهو مندوب لشركة ما بغية التفاوض على بعض الأعمال تحت اسم هذا المشروع.

2-2 التصدير غير المباشر¹

طريقة شائعة الاستخدام، إذ لا تتولى المؤسسات المنتجة للسلعة عملية التصدير للأسواق الخارجية ، وإنما توكل المهمة إلى جهات خارجية ، سواء كانوا من نفس البلد أو من خارج البلد . يطبق هذا النوع من التصدير على شركات حديثة العهد بالتصدير إلى الأسواق الخارجية، كونه أقل مخاطرة وهذا النوع لا يكلف الشركة أيتكوين للأيدي العاملة في الخارج، فالوسيط التجاري لديه معرفة كافية بأحوال السوق الأجنبي وطريقة التعامل في الأسواق الأجنبية المستهدفة.

2-3 طرق التصدير غير المباشر

يتم بواسطة وسطاء أو شركات متخصصة في الاستيراد والتصدير ، والذي يتميز في غالب الأحيان بأقل استثمار ، كما أنه أقل مخاطرة و أقل تكلفة . فنجد من بين الطرق ما يلي² :

- عملاء التصدير: ويتدخلون باسمهم الشخصي، يعقدون اتفاقيات مع الموزعين مقابل حصولهم على عمولة شريطة أن يتحمل المنتج مختلف المخاطر مثل : مخاطر سعر الصرف .

- تجمعات المصدرين : تقدم خدمات مشابه لخدمات العملاء إلا أنها تعمل لحساب مجموعة من المؤسسات .

- مفاوض الاستيراد والتصدير: يقوم بشراء السلع وإعادة بيعها بالخارج.

- شركات تجارية متنوعة وتنقسم إلى:

وسطاء الاستيراد: يحصلون على السلع من الخارج و يقومون بتخزينها وتوزيعها، ومن بينهم الأعوان التجاريون و الموزعون.

-السماسة وشركات العبور : تقوم شركات العبور بتسوية عملية النقل لحساب المؤسسات الأخرى ، وخاصة السلع المصدرة، كما أنها تقوم بحل المنازعات التي تحدث في التجارة الخارجية.

¹ محمد جاسم التجارة الدولية، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان -الأردن 2006، ص 77 .

² - غول فرحات، مرجع سبق ذكره ، ص 191 .

3- أنواع الصادرات²¹

يمكن تقسيم الصادرات إلى أربعة أنواع كما يلي:

3-1- الصادرات المنظورة: والتي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية ، مثل: القمح، السيارات...، وتنتقل من المقيمين من دولة ما إلى المقيمين في الخارج، ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها وإحصائها.

3-2- الصادرات غير المنظورة: وتتمثل في صادرات الخدمات وتشمل: المواصلات والاتصالات، السفر والسياحة والإقامة خارج الدولة، إيرادات استثمارية"، ويلاحظ أن جمع البيانات عن صادرات الخدمات هو أمر أصعب كثيرا منه بالنسبة لصادرات السلع.

3-3- الصادرات المؤقتة: وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد استيرادها ومن جملتها:

-المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض والمؤتمرات، أو الصالونات الدولية.

-مواد وأجهزة أو آلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج أو في إطار عقود مقابولة من الباطن.

-إرسال أجهزة وآلات لإصلاحها في الخارج.

3-4- الصادرات النهائية: وهي تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة مالية بحيث تنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالتزاماته التعاقدية مع المستورد.

ثانيا: أهمية التصدير

يمثل نشاط التصدير أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول وهو أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية. فلمدة طويلة من الزمن إعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة . كما اعتبر طريقة ناجعة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة .

فأهميته كذلك مرتبطة بحجم الإنتاج الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق .والجدير بالذكر إن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في أنماط الاستهلاك التكنولوجي وهذا ما بين العلاقة التبادلية والمتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل ولهذا يجب إن تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين الأهداف الأساسية لهذه الدول.³

وللصادرات أهمية أخرى تتمثل فيما يلي:⁴

¹ بلقة إبراهيم، ناتويج وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على التنبؤ الاقتصادي مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير-دراسة حلة الجزائر-جامعة حسيبة بن بوعلي -شلف-كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير -قسم علوم اقتصادية 2008 2009 ص105 .

³ نعيمى فوزي، التجارة الدولية، دروس في قانون الأعمال الدولي، ج1 ،ديوان المطبوعات الجامعية، 1999 ،ص67

⁴ أمال عبد الرحمان زيدان قاسم" مشاكل الطلب على الصادرات الصناعية المصرية"، دار الشتات، مصر، 2008، ص42-43.

اتصال الدول النامية بالأسواق الخارجية يعتبر أحد الوسائل لتعزيز التطور و تقدمه ، خاصة و أن هذه الدول تتميز بضعف عوامل الإنتاج، رأس المال واليد العاملة الكفأة، فعملية التصدير تعد أداة لنقل التكنولوجيا طريق استيراد السلع الرأسمالية، وتوسيع الصادرات يعتبر حافزا لتطوير إدارة و عمال أكفاء قادرين على المنافسة الدولية و تتجاوز آثاره حدود قطاع التصدير .

-يشجع قطاع التصدير بكسب عملات أجنبية تزيد قدرة البلد على خدمة الدين الخارجي و من تحسين قدراته الائتمانية.

-زيادة التدفقات الأجنبية الائتمانية و التي بدورها تؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار.

-يخلق نمو قطاع التصدير روابط مع منتجي السلع والخدمات لبقية الاقتصاد الوطني.

- تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي حسب درجة الإنفتاح و الإعتماد على التجارة الخارجية في الدول النامية.

أ- محرك للإنتاج: حيث أن أي مشروع لا يقبل التوسع في إنتاجه ما لم يتوفر الطلب القادر على امتصاصه، والعكس إذا كان هناك قصور في الطلب المحلي عند إنتاجه، فان الطلب الخارجي عليه يعوض نقص الطلب المحلي، ويساهم في رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية من خلال تطبيق الأساليب الحديثة، كما يسهل امتداد التصنيع إلى مجالات جديدة لت تكن متاحة من قبل.

ب-بناء الطاقات الإنتاجية: عن طريق تمويل شراء السلع الوسيطة بالصرف الأجنبي.

ج- استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة: تعتبر الصادرات الأداة المثلى لاستغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة بالشكل الذي يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج، وزيادة معدلات العائد الاقتصادي عن طريق زيادة قدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية.

د- محدد للاستثمار: تمثل الصادرات مصدرا أساسيا من مصادر تمويل الواردات الوسيطة، التي بدورها تعتبر أحد محددات الاستثمار في الدول النامية، فان نمو الصادرات من شأنه أن يحدث آثار موجبة على الطلب على الاستثمار في هذه الدول، باعتبارها مكون من مكونات الطلب الكلي

د-التخلص من الاختلالات الهيكلية: على أساس أن الأداء التصديري هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني وأن الصادرات هي القطاع القائد والرائد للتنمية.

و- يساهم في التقليل من حدة البطالة: حيث كلما زادت الصادرات زادت الطاقة الإنتاجية وزاد الطلب على العمالة، مما يؤدي إلى انخفاض البطالة.

هـ-زيادة النقد الأجنبي لدى الدولة: حيث أن الزيادة في الإنتاج من أجل التصدير يساعد في زيادة النقد الأجنبي المتاح لدى الدولة، وبالتالي فالتصدير يمكنه أن يعالج مشكلة الاقتراض الخارجي، لأن استراتيجية التصدير تؤدي إلى نمو سريع مما يؤدي إلى توفر النقد الأجنبي، التي تستطيع من خلاله سد فوائد القروض الخارجية التي تم الحصول عليها، كما تؤدي إلى رفع السقف الائتماني للدولة وتحسين موقفها في مواجهة الصعوبات المالية الخارجية.

ثالثاً: دوافع التصدير¹

تهدف سياسة التوجه للتصدير إلى التركيز بشكل رئيسي على التصدير للأسواق الخارجية، حيث تعتبر الصادرات في الدول النامية مسؤولة بشكل أساسي عن تمويل عملية التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية التي تحتاجها هذه العملية، لذلك لا بد من توفير حصيلة من الصادرات لتمويل الواردات أيضاً، من خلال زيادة الصادرات زيادة الدخل القومي بكمية أنه من زيادة الصادرات وذلك عن طريق مصاعب التجارة الخارجية²

لذا أصبح التوجه نحو التصدير وتنمية الصادرات من أن الأهداف الاقتصادية وذلك لعدة أسباب الملائمة يلي³:

- 1- يمثل السبب الرئيسي في التخلص من العجز التجاري والذي تعاني منه العديد من الدول النامية.
- 2- إن عملية تنمية الصادرات تضمن أكثر تنمية موارد العملات الأجنبية وتحقيق التوازن الخارجي، بل هي أساسية لتنمية الدخل القومي الحقيقي، ولا أقصد بذلك زيادة الدخل بفعل المضاعف فهذه المسألة تخص الأجل القصير وإنما أقصد جوهر عملية التنمية في الأجل الطويل. فتنمية الصادرات حينما تعرف بدقة لي إطار حرية التجارة، فهي تغير هيكل في النشاط الإنتاجي المحلي لا يتم إلا بإعادة توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة لصالح الأنشطة ذات الميزة النسبية، وهذه الأخيرة في الأنشطة الأكثر كفاءة والأكثر قدرة على النمو بمعدلات مرتفعة، وعلى ذلك فإن تنمية الصادرات تعبر في الواقع عن جوهر عملية التنمية الاقتصادية في إطار اقتصاد مفتوح.
- 3- ازدادت أهمية هدف تنمية الصادرات لأجل التنمية الاقتصادية في إطار تطورات أواخر الثمانينات ثم التسعينات التي شهدت تحولاً عالمياً لصالح اقتصاد السوق وحرية التجارة، فلقد كانت الدول النامية قبل ذلك تعتمد على إستراتيجية مالية ذات توجه داخلي و التي تتمثل في إستراتيجية إحلال الواردات ولم تعباً بالصادرات، ومع قبول الدول برامج الإصلاح الاقتصادي والتأهيل الهيكلي في مطلع التسعينات، أصبح مطلوباً هذه الدول التخلي عن هذا الإستراتيجية وأن تبدأ العمل على تنمية صادراتها إلى الخارج في إطار آليات السوق.

¹ بلقة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص108 .

² إيمان محمد أحمد، النمط الحالي للصادرات الصناعية ذات القدرة التنافسية في مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر القاهرة، العدد 2007/380، ص30

³ عبد الرحمن يسري أحمد، قضايا اقتصادية، مصر، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000، ص111

4- إن المرحلة المقبلة من هذا القرن سوف تشهد آثارا أخرى مترتبة على العوامة التي صاحبت الثورة المعلوماتية على المستوى العالمي والنمو المطرد في نشاط الشركات العابرة للقوميات على مستوى العالم الي إطار حرية التجارة وتحرير ونمو رؤوس الأموال في معظم الدول بالإضافة إلى ظهور شخصية المستهلك العالمي، لذا فإن عملية تنمية الصادرات سوف ترتبط بشكل متزايد بالقدرة على استخدام وتسخير أجهزة ووسائل المعلومات في اكتشاف فرص التصدير المتاحة في أي مكان، والمعروف أن الدولة المتقدمة متفوقة في هذا المجال وهذا ما يشكل فيما تحد للدول النامية، أما التحدي الثاني فيتمثل في تزايد نشاط الشركات العابرة للقوميات وقد ينعكس ذلك بالإيجاب أو بالسلب، فيما يتعلق بتنمية صادراتها وهذا ما يحتاج لدراسة دقيقة، كما تحرير ونمو أسواق رؤوس الأموال، قد يسهم في الاستثمار والتنمية خاصة في مجال صناعات الصادرات، والذي يتم بدخول رؤوس الأموال، أما الحركة العكسية لهذه الأموال فيمكن أن تدمر هذا الهدف، وهذا ما حصل لدول جنوب شرق آسيا سنة 1997

المطلب الثاني: التصدير في الفكر الاقتصادي

لقد برزت أهم أفكار التجاربيين في مجال التصدير لتليها فيما بعد مدارس أخرى أولته أهمية كبرى على غرار المدرسة الكلاسيكية والنيو الكلاسيكية، وجل هذه المدارس سعت إلى تقديم إسهامات لتطوير نشاط التصدير بغية اتخاذ السياسات والاستراتيجيات التي تتناسب وواقع وامكانيات كل دولة.

أولاً: التصدير عند التجاربيين

أكد التجاربيون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة للأمة هي التجارة الخارجية، كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية وذلك بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وراوا أن التجارة الخارجية تجلب أكبر قدر من المنافع للدولة وتحد من الأضرار والخسائر، وذلك بتحقيق ميزان تجاري موجب من خلال تقليل الواردات وتنمية الصادرات، وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنتعاش الصادرات وتقييد الواردات من الخارج ولابد من تحقيق فائض مستمر في الصادرات لتعزيز القدرة الشرائية¹.

و تتبلور سياسة التصدير حسب التجاربيين في تشجيع الصادرات من السلع المصنوعة بكافة الوسائل الممكنة و العمل على إكتساب أسواق خارجية جديدة بدعم من الدولة، و قد تحققت هذه السياسة في كل من فرنسا و إنجلترا على الخصوص . فقامت فرنسا بتشجيع الصناعة فزاد الإنتاج و إنتشر البيع في الأسواق الخارجية عن طريق سياسة الوزير كولبير الذي اتبع نظام حماية جمركية و تشجيع الصناعة الوطنية .

¹ وصاف سعدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 2002/1، جامعة ورقلة، ص6.

بينما انجلترا اعتمدت بشكل خاص على التوسع الاقتصادي في التجارة الخارجية واتخذت تدابير أخرى. كقوانين الملاحة، إعفاء البضائع المصدرة من الضرائب. وزيادة الضرائب الجمركية على السلع المستوردة من العالم الخارجي.¹

ورغم الانتقادات الموجهة للتجارين في تلك الفترة، إلا أنها ظلت دروساً يقتدى بها في العديد من الدول.

ثانياً: الصادرات في الفكر الكلاسيكي

حسب نظرية حرية التبادل، تعتبر التجارة الخارجية بصفة عامة، والتصدير بصفة خاصة، عامل لتحقيق الرفاهية الجماعية مع العلم أن أنصار حرية التبادل يعارضون بصفة كلية آراء النظرية التجارية. وحسب آدم سميث فإن تقسيم العمل يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تملك فيها ميزة نسبية، ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها بينها وبين دول أخرى .

لقد ثار التساؤل عما سيكون عليه الحال، إذا كان هناك دولة محرومة من كل ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة ما إذا ما قورنت بالدول الأخرى. هل تأخذ مثل هذه الدولة بسياسة الاكتفاء الذاتي وتحرم التجارة بينها وبين الدول الأخرى؟ أم انه يتعين عليها الدخول إلى معترك الحياة الاقتصادية الدولية؟.

الواقع أن تحليل آدم سميث لم يجب على هذا التساؤل. فأجاب ريكاردو في نظريته المعروفة باسم نظرية التكاليف النسبية وتتلخص على انه إذا سادت حرية التجارة، فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتج في الخارج بتكلفة منخفضة نسبياً أي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية. وذهب تحليل ريكاردو إلى أبعد من ذلك بحيث أوضح أن ظروف الإنتاج حتى لو كانت في صالح دولة معينة بالنسبة لجميع السلع محل الدراسة فإن كل دولة في هذه الحالة سوف تتخصص في إنتاج سلعة ذات نسبة أكبر أو ذات مساوئ نسبية أقل².

و لقد توقف ريكاردو عند هذا الحد من التحليل ليتابعه جون استيوارت ميل في 1848 في قانون القيم الدولية بحيث يعتبر أن في أي دولة تتوقف قيمة السلعة الأجنبية على قيمة المنتجات المحلية التي تمت مبادلتها في مقابلها.

توصل إلى أن كل الأطراف تستفيد من التجارة، لكن الدول الفقيرة الأكثر استفادة لإنتاجها المواد الأولية التي ستصبح محل طلب كثيف على المستوى الدولي .

1 حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 66.

2 محمد عبد العزيز و احمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص 04. محمد عبد المنعم و احمد مصطفى فريد ، الاقتصاد الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، 1999

ظلت هذه النظرية في محلها حتى 1919 أين جاء كل من هكشرو أولين بفرضيات أكثر توسعا. حيث حاولت هذه النظرية بالإجابة على السؤالين: لماذا تختلف النفقات النسبية بين الدول؟ فأجابت هذه النظرية عن طريق نظرية « وفرة عناصر الإنتاج » و الثانية « تعادل أسعار عناصر الإنتاج »

فبالنسبة لنظرية وفرة عناصر الإنتاج فإنها تنص على تخصص كل دولة في إنتاج و تبادل السلع التي تتطلب بدرجة كبيرة عناصر الإنتاج المتوفرة لديها، و تستورد المنتجات التي يحتاج إنتاجها إلى عنصر الإنتاج النادر معنى ذلك أن الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل تقوم بتصدير السلع الكثيفة في عنصر العمل و استيراد السلع الكثيفة في عنصر رأس المال .

أما بالنسبة للنظرية الثانية « نظرية التعادل » فتتص على أن التجارة الدولية تؤدي إلى تعادل العوائد النسبية و المطلقة لعناصر الإنتاج المتجانسة بين دول العالم، معنى ذلك أن حرية التجارة الدولية تتوب عن حرية حركة عناصر الإنتاج في إحداث تعادل على المستوى العالمي¹.

ثالثا:الصادرات في الفكر الحديث

ظهر عدد من الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة لمن سبقوهم من الاقتصاديين إزاء دور الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية، منهم " Marx, Myrdal Porter, Nurkse, Singer "،

حيث أشار "Marx" إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الإنماء الاقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية، وما تمارسه هذه الدول من استغلال ونهب لثروات الدول الفقيرة (الضعيفة)، بالإضافة إلى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الأسواق ومناطق النفوذ في العالم وتحكمها في رأس المال العالمي، ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، إضافة إلى عوائد استثماراتها التي اقتصر على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصدي²

أما Nurkse فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاءة، وضرب مثلا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل: كندا وأستراليا وجنوب أفريقيا والأرجنتين، كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية، وإزاء ذلك بين تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدو إنمائي للدول النامية، وذلك نتيجة ما تواجهه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة الأمر الذي يجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة³.

1 خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره، ص38

2وصاف سعدي، مرجع سبق ذكره، ص8

3 بن طيرش عطاء الله، تعزيز الميزة التنافسية الصادرات خارج المحروقات في المؤسسات المتوسطة والصغيرة، أطروحة دكتوراة تخصص تجارة دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2017، ص78.

أما HMyrdal فإنه يرى أن تجارة الدول النامية تتبع الدول المتقدمة و نعود عوائدها لصالح هذه الأخيرة لكونها تملك صناعة قوية و تكنولوجيا حديثة و متطورة لا تتوفر عليها الدول النامية ،فالتجارة حسب هذه الظروف تؤدي إلى تعميق الفجوة بين المجموعتين بالإضافة إلى أن صادرات الدول النامية تعتمد في بعض الأحيان على المواد الأولية الخام التي تتميز بعدم المرونة¹

المبحث الثالث: نظرة حول الصادرات الجزائرية

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تعتمد بشكل أساسي على صادراتها من المحروقات في تمويل احتياجاتها من العملة الصعبة، هذا الواقع تعيشه الجزائر منذ سنوات ولم تستطع تخطيه رغم توالي برامج الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تنويع الصادرات خارج المحروقات، وعليه سنعرض ذلك من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

- هيكل الصادرات الجزائرية و توزيعها الجغرافي
- وضعية الصادرات خارج المحروقات

المطلب الأول هيكل الصادرات الجزائرية و توزيعها الجغرافي

رغم سعي الحكومات المتعاقبة في الجزائر على التحرر من التبعية الاقتصادية للمحروقات في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات وذلك منذ الألفية الجديدة، إلا انها لم تستطع تحقيق ذلك ولازالت إلى الآن صادرات المحروقات تشكل النسبة الكبرى من إجمالي الصادرات الجزائرية، هذا ما يتضح من خلال الشكلين التاليين:

1 خالد محمد السواعي التجارة والتنمية دار المناهج الطبعة الأولى الأردن ، 2005 ص 38

أولاً: هيكل الصادرات الجزائرية

الجدول رقم 1-1 تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2018)

الوحدة: مليار دولار

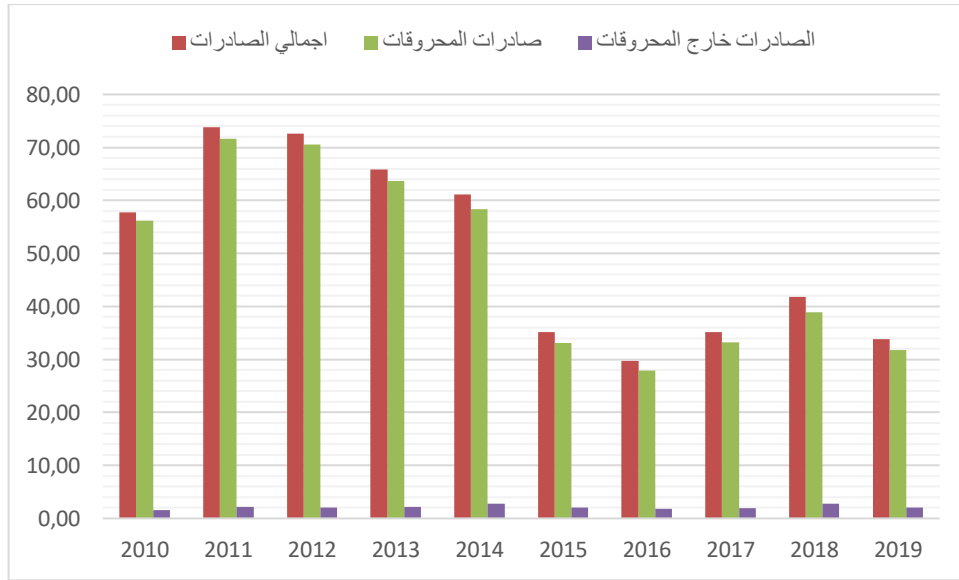
الصادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات	اجمالي الصادرات	السنوات	
1.619	56.143	57.762	القيمة	2010
2.80	97.20	100	النسبة %	
2.140	71.662	73.804	القيمة	2011
2.90	97.10	100	النسبة %	
2.048	70.571	72.620	القيمة	2012
2.82	97.18	100	النسبة %	
2.161	63.662	65.823	القيمة	2013
3.28	96.72	100	النسبة %	
2.810	58.362	61.172	القيمة	2014
4.59	95.41	100	النسبة %	
2.057	33.081	35.138	القيمة	2015
5.85	94.15	100	النسبة %	
1.781	27.917	29.698	القيمة	2016
6	94	100	النسبة %	
1.930	33.203	35.132	القيمة	2017
5.49	94.51	100	النسبة %	
2.830	38.953	41.783	القيمة	2018
6.77	93.23	100	النسبة %	

المصدر: التقرير السنوي لبنة الجزائر سنوات 2011-2015-2017

2018 بالاعتماد على TRADE MAP متاح على الرابط:

https://www.traemap.org/Product_Selcountry_TS.aspx

الشكل رقم 1-2 تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2018)



من اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم 1-1

الملاحظ من خلال الجدول رقم 1-1 والشكل رقم 1-1 من للمعطيات المتعلقة بصادرات الجزائر خلال الفترة ما بين 2010 و2018 هيمنة صادرات المحروقات على إجمالي الصادرات الجزائرية، والتي بلغت أقصى قيمة لها سنتي 2011 و2012 بما قيمته 71.662، 70.571 مليار دولار على التوالي وذلك بالموازاة مع ارتفاع أسعار البترول خلال تلك الفترة بحيث شكلت ما نسبته 97 % من إجمالي الصادرات ، مقارنة بسنة 2010 التي بلغت فيها الصادرات في مجملها 57.762 مليار دولار والتي ساهمت فيها الصادرات خارج المحروقات بما قيمته 1.619 مليار دولار أي ما يعادل 2.8 %، وهي أقل قيمة مسجلة إذا ما قورنت بسنوات الدراسة الموضحة في الشكلين ، لتشهد فيما بعد صادرات الجزائر تراجعاً ما بين سنة 2013 و2016 لتصل أدنى مستوى لها في 2016 بإجمالي 29.695 مليار دولار بسبب تدني أسعار البترول وتصل فيها مساهمة الصادرات خارج المحروقات بنسبة 6 %، لتعود للارتفاع سنتي 2017 و 2018 بـ 35.132 و41.783 مليار على التوالي ، مع تسجيل أعلى نسبة للصادرات خارج المحروقات بـ 6.77 % .

أما فيما يخص السنوات 2020 فقد تراجعت الصادرات خارج المحروقات في 2020 إلى 2.26 مليار دولار مقابل 2.58 مليار دولار في 2019 أي بانخفاض 312 مليون دولار بنسبة 312 مليون دولار، حسب حصيلة عرضها المدير الفرعي لمتابعة ودعم الصادرات، عبد اللطيف الهواري، خلال يوم دراسي نظّمته الوزارة حول سبل ترقية الصادرات.¹

وبحسب الحصيلة المقدمة، فإن الصادرات خارج المحروقات تمثل 9.48 % من إجمالي الصادرات والتي بلغت 24 مليار دولار. وأرجع المسؤول انخفاض الصادرات خارج المحروقات إلى تعليق تصدير بعض المواد الاستراتيجية بسبب تفشي جائحة كوفيد 19 ابتداءً من شهر مارس.

أما بالنسبة لسنة 2021 فوفقا لبيانات وزارة التجارة فارتفعت صادرات الجزائر خارج المحروقات خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2021 بمعدل 118 % ، حيث بلغت 2.9 مليار دولار فيما تم تسجيل 1.34 مليار دولار في نفس السنة من الفترة الماضية، والتي مثلت حصة قدرها 12.3% من إجمالي صادرات البلاد للثمانية أشهر الأولى من سنة 2021¹.

ثانيا:التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة(2010-2018)

فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر فهي موزعة كما هو موضح في الجدول التالي:

الوحدة : مليون دولار

الجدول رقم 1-2: التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

المجموع	الدول الافريقية	الدول المغربية	الدول العربية	أوقيانوسيا	آسيا دون الدول العربية	دول أمريكا الجنوبية	الدول الأوروبية الأخرى	دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	الاتحاد الأوربي	
57053	79	1281	694		4082	2620	10	20278	28009	القيمة
100	0.1	2.2	1.2		7.1	4.5	0.01	35.54	49.09	% النسبة
73448	146	1586	810	41	5168	4270	102	24059	37307	القيمة
100	0.19	2.15	1.1	0.06	7.03	5.81	0.13	32.75	50.79	% النسبة
71866	62	2073	958		4683	4228	36	20029	39797	القيمة
100	0.08	2.8	1.3		6.2	5.8	0.05	27.86	55.37	% النسبة
64974	91	2639	797		4697	3211	52	122.10	41277	القيمة
100	0.14	4.06	1.2		7.2	4.9	0.08	18.79	63.52	% النسبة
62886	110	3065	648		5060	3183	98	10344	40378	القيمة
100	0.17	4.87	1.03		8.04	5.06	0.15	16.44	64.20	% النسبة
31846	84	1319	439		1733	1131	30	4134	22976	القيمة
100	0.26	4.14	1.37		5.44	3.55	0.09	12.98	72.14	% النسبة
34597	82	1550	572		2409	1683	37	5288	22976	القيمة
100	0.23	4.48	1.65		6.96	4.86	0.1	15.28	66.41	% النسبة
35262	103	1273	799	71	3595	2530	40	6465	20386	القيمة
100	0.29	3.61	2.26	0.2	10.19	7.17	0.11	18.33	57.81	% النسبة
41148	132	1669	712	248	5351	2660	40	6950	23386	القيمة
100	0.32	4.05	1.73	0.6	13	6.46	0.09	16.89	56.83	% النسبة

من خلال الجدول رقم يلاحظ أن أكبر نسبة من صادرات الجزائر موجهة نحو دول الاتحاد الأوروبي، بحيث سجلت أقل نسبة والتي قاربت 50% سنة 2010 وبلغت ذروتها سنة 2015 بنسبة 72.24%، وذلك خلال

¹ وزارة التجارة وترقية الصادرات ،إحصائيات الصادرات خارج المحروقات لثمانية أشهر الأولى من سنة 2021 - بيان صحفي 2020/09/13 ، موقع www.commerce.dz

الفترة الممتدة ما بين (2010-2018) فهي تعد الزبون الأول للجزائر، والذي لعب فيه التقارب الجغرافي عن طريق البحر الأبيض المتوسط دورا كبيرا في احتلال هذه المرتبة. ثم تليها دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (سويسرا، كندا، السويد، بلجيكا، ألمانيا، أستراليا.....) حيث تقوم الجزائر بإمداد هذه الدول بالمواد الأولية. بينما الدول الأوروبية الأخرى فتراوحت نسبة الصادرات الموجه إليها ما بين 0.01% و 6.47% من إجمالي الصادرات وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة بدول الاتحاد، والتي يرجع الأمر فيها إلى التباعد الجغرافي وعدم وجود علاقات وطيدة تربط الجزائر بهذه الدول.

أما فيما يتعلق بالدول العربية بما فيها دول المغرب العربي فهي لا ترقى إلى المستوى المطلوب، بالرغم من توفر العامل الجغرافي خاصة مع الدول المجاورة، حيث لم تتجاوز صادرات الجزائر نحو هذه الأخيرة عتبة 5%، بينما الدول العربية الأخرى لم تتعدى نسبة 2%، لتبقى في الأخير الدول الإفريقية آخر زبون للجزائر بنسبة صادرات تكون شبه معدومة والتي تعد أسواقها من الأسواق التي تحاول الجزائر استهدافا مستقبلا، إلا أن هذه المحاولات لازالت محتشمة لحد الآن.

المطلب الثاني: وضعية الصادرات خارج قطاع المحروقات

تلعب الصادرات خارج المحروقات دورا مهما بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية المصدرة للنفط، خاصة مع ما تشهده أسواق النفط من تذبذب بين الحين والآخر وعدم استقرار، والجزائر من بين هذه الدول التي لازالت صادراتها خارج المحروقات لم ترقى إلى المستوى المطلوب، والتي نوضحها من خلال عرض التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات و نسب مساهمتها، تطورها ومعوقاتها.

أولا: التركيبة السلعية للصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2010-2018)

فيما يلي سيتم عرض السلع الموجه للتصدير خارج المحروقات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 1-3 : السلع الموجه للتصدير خارج المحروقات

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المجموعات									
مواد غذائية	315	355	315	404	323	238	326	350	373
مواد أولية	94	161	168	109	110	107	84	73	92
مواد نصف مصنعة	498	660	618	492	1173	1111	909	845	2335
تجهيزات فلاحية	1	0	0	0	1	0	0	0	0.31
تجهيزات صناعية	30	35	32	29	16	18	53	78	90
سلع استهلاكية غير صناعية	30	16	19	16	11	11	18	20	33
أخرى	0	0	1	0	0	0	1	1	0
إجمالي الصادرات خارج المحروقات	967	1221	1152	1050	1634	1485	1391	1367	2923.31

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر سنوات 2011-2015-2017، سنة 2018 النشرة الإحصائية لسنة 2018 -ONS-

الملاحظ من خلال الجدول رقم أن المواد النصف مصنعة تأتي في المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في إجمالي الصادرات خارج المحروقات، والتي تتمثل في مشتقات البترول بقيمة وصلت إلى أعلى مستوى لها سنة 2018 ب 2335 مليون دولار. ثم تليها المواد الغذائية والتي سجلت أعلى مستوى لها 2013 بقيمة 403 مليون دولار .

أما بالنسبة للمواد الأولية (مواد خام) والتي جاءت في المرتبة الثالثة، فقد سجلت أعلى قيمة لها سنة 2012 ب168 مليون دولار لتعاود الانخفاض في السنوات الموالية ليصل إلى أدنى مستوى له سنة 2017 ويعاود الارتفاع سنتي 2018 بقيمة 96 مليون دولار. في حين سجلت التجهيزات الفلاحية ادنى نسبة من مساهمة للصادرات خارج المحروقات حيث كانت هذه المساهمة معدومة سنوات (2011-2012-2013-2015-2016-2017) والتي لم تتجاوز 1 مليون دولار في أحسن حالاتها . اما بالنسبة لتجهيزات الصناعية فلم تتخطى عتبة 90 مليون دولار، إضافة إلى السلع الاستهلاكية والتي سجلت أعلى نسبة لها سنة 2018 بـ 33 مليون دولار.

ما يلاحظ من خلال الجدول هو افتقار التنوع السلعي في الجزائر وهذا ما يفسر ضعف مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات، بالإضافة إلا إن المواد النصف مصنعة كانت تمثل طيلة سنوات الدراسة النسبة الغالبة مقارنة بباقي المجموعات.

أما فيما يخص السلع المصدرة لسنة 2020 و2021 فوفقا لما جاء في البيان الصحفي لوزارة التجارة وترقية الصادرات فقد جاءت أهم المواد المصدرة والتي تمت مقارنتها بنفس الفترة للسنة الماضية لثمانية أشهر الأولى كالتالي: وكالة الأنباء الجزائرية 13 ديسمبر 2021 www.apc.dz

الأسمدة المعدنية والكيماوية الأزوتية: 886 مليون دولار مقابل 595.78 مليون دولار أي بزيادة تقدر ب 69.1 %

الحديد والصلب: 595.78 مليون دولار ، مقابل 28.76 مليون دولار أي بزيادة تقدر ب 1971 %.

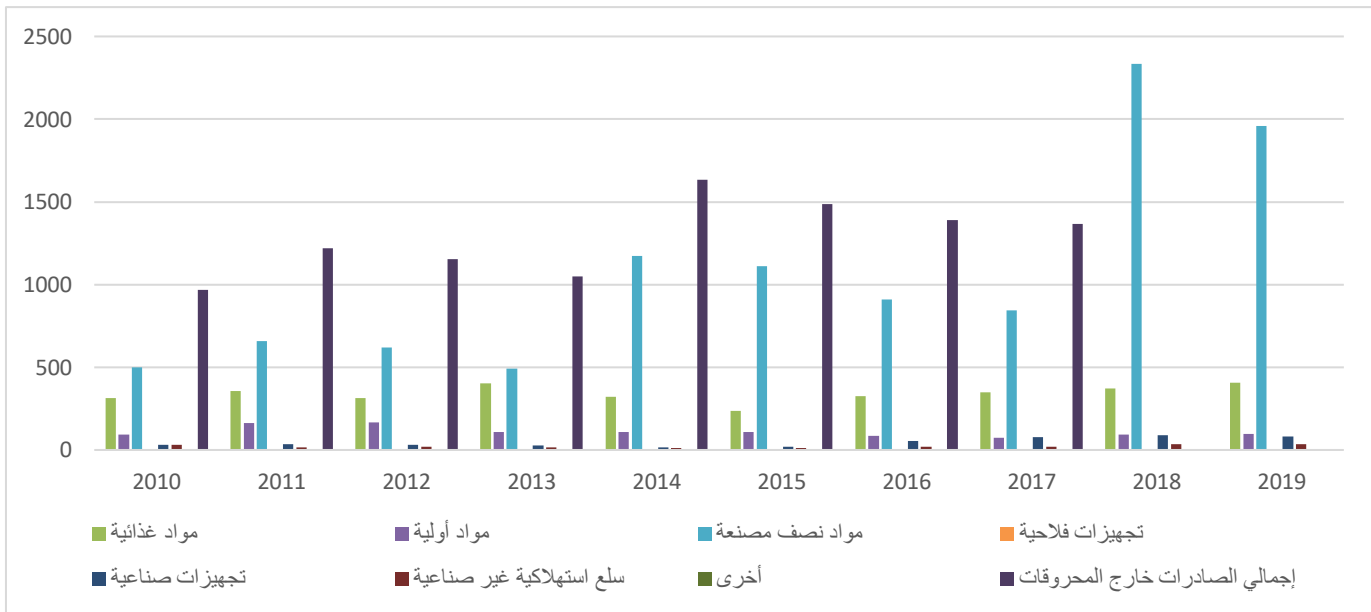
مواد كيميائية غير عضوية: 501.8 مليون دولار ، أي بزيادة تقدر ب 234 %.

سكر، محضرات سكرية وعسل النحل: 288 مليون دولار مقابل 173 مليون دولار، أي بزيادة تقدر ب 66 %.

مصنوعات معدنية: 190.81 مليون دولار أي بنسبة تقدر ب 6.54 % من مجموع الصادرات خارج المحروقات.

الشكل رقم : 1-3 التركيبة السلعية للصادرات خارج قطاع المحروقات

الوحدة: مليون دولار

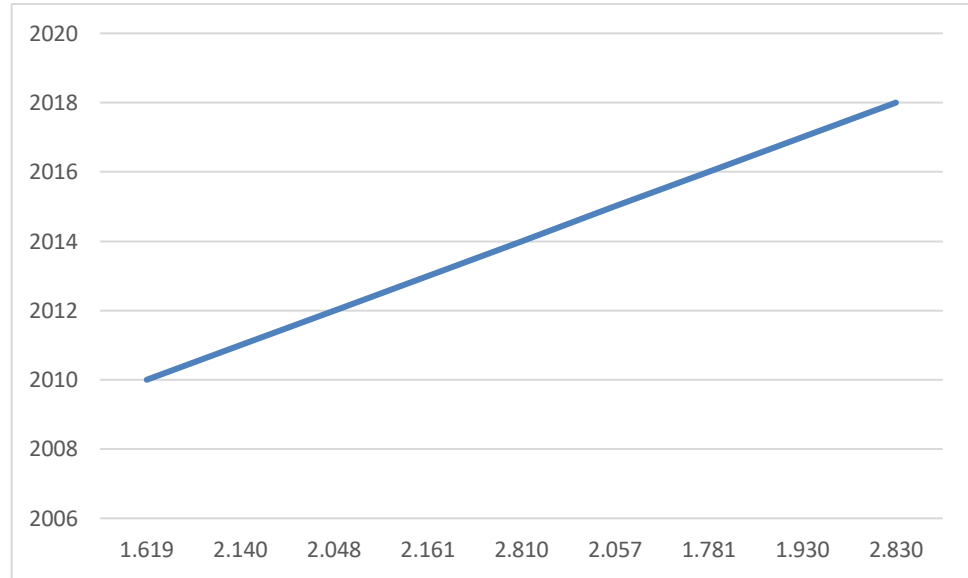


من اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم 1-3

ثانيا-تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة (2010-2018)

عرفت صادرات الجزائر خارج المحروقات تدني نسبها بالمقارنة بإجمالي الصادرات، زيادة على تذبذبها والتي لم ترقى إلى المستويات المطلوبة ، والتي لم تتجاوز عتبة 3 مليار دولار سنة 2018 ، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 1-4 تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات



من اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم 1-1

ثالثا:معوقات التصدير خارج المحروقات

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة لمحاولة الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات، إلا أنه مازالت تعترضها بعض الصعوبات والمشاكل التي جعلت من تدنيها عبئا على الاقتصاد الجزائري ومصدر هشاشته، وسنعمد في عرضنا لمشاكل ومعوقات التصدير في الجزائر على أحدث الدراسات التي صنفت معوقات تصدير المنتجات غير النفطية والتي قدمها كل من جوزي أورتييز وروابن أورتييز كما يلي¹ :

1-معوقات المعرفة: تتمثل في:

- عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والاحصائيات التي تربط بين العملية الانتاجية وموقع السلع في السوق.

- عدم تبني المسؤولين والأفراد منهاجا واضح المعالم تجاه تحقيق أهداف ترقية الصادرات.

- غياب استراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجات المحلية، والتي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات.

¹ Arteaga & Fernandez, 2008, p :14

- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.

2- معوقات الوسائل تخص ما يلي:

- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسات الجزائرية مما أحبط محاولة الابتكار والابداع لدى العمال وعدم تمكنهم من انتاج منتج يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي.

- ضعف الصناعة في المؤسسة الجزائرية وهذا راجع إلى عدم حداثة أجهزتها الميكانيكية والتي لم تعد قادرة على مجابهة التغيرات الحالية من التطور التكنولوجي.

- عدم الاستخدام الأمثل للطاقة المتوفرة.

- ارتفاع تكاليف المواد الأولية والوسيطه المستوردة وأسعار التكنولوجيا

- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية الخاصة بترقية الصادرات غير النفطية¹

3- معوقات السيورة

- افتقاد المنتجات الوطنية لجودة المنتج تماشيا مع المتطلبات العالمية، مما يضعف قدرته على المنافسة.

- التطبيق العشوائي وغير المنتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، إضافة إلى عدم توظيف الأساليب الاحصائية لقياس الاختلاف.

- انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي والخدمات ما بعد البيع، بحيث نلمس غياب لقنوات توزيع الخاص بالتصدير، وكذا انعدام خدمات ما بعد البيع.

- سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم أم التغليف (سعيد، 2002)

4- معوقات خارجية: متعلقة بـ :

- ضعف القدرات التنافسية الجزائرية في الأسواق الخارجية بسبب شدة المنافسة الدولية؛ فالشركات الجزائرية تنتقل من سوق وطنية تسودها منافسة بسيطة إلى أسواق خارجية ذات ديناميكية تنافسية عالية خاصة الاسواق الأوروبية بالنظر إلى حجم الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي.²

- تذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية.

- عجز المصدر الجزائري عن استغلال الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية.

¹ بن حملة ، ، تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية لأثر الصادرات غير نفطية -مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 05 /2014/ (47، 65)، ص 60

² ملايكية، راقيل تصدير المنتجات غير نفطية -مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج الاقتصادي العالمي-العدد 2017/12 ص 30ص26-41

الخاتمة

تعتبر الصادرات مكونا هاما من التجارة الخارجية، إذ تعد التجارة القائمة بين الدول حقيقة لا غنى عنها في عالمنا اليوم ، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية دول العالم وذلك نظرا لأهميتها البالغة في تصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية ، إضافة إلى الحصول على سلع تكون تكلفة استيرادها أقل من تكلفة إنتاجها محليا، إذ يبرز دور الصادرات خاصة في المساهمة في تدعيم جلب العملة الصعبة وتصدير الفائض إلى السوق الخارجي .وباعتبار التصدير عنصرا هاما من العناصر الأساسية، ذات الأهمية قصوى في اقتصاد أي دولة، والذي يعتبر أحد المؤشرات الهامة الدالة على مكانة الدول اقتصاديا . الأمر الذي جعلها محل اهتمام متزايد سواءا تعلق الأمر بدراسة سبل تطويرها أو كبح معوقاتهما أو من خلال الجهود المبذولة والدراسات التي قام بها المفكرون الاقتصاديون على اختلاف مدارسهم ، بغرض تفسير هذه الظاهرة لجعلها أكثر تكيفا مع التطورات الاقتصادية التي تغيرت بتغير الفترات الزمنية، والتي شهدت دراسات متقدمة ومحاولات تحليل مستمرة تتماشى والوقت الراهن، فالتصدير أصبح حتمية لابد للدول ن أخذها بعين الاعتبار وبالغ الأهمية، كونها تسمح بتحقيق التوازن الخارجي، توفير فرص العمل واستغلال الموارد المتاحة أحسن استغلال، ومما سبق لابد أن يكون للتصدير مكانة هامة حيز الاهتمام الرسمي واعتباره هدفا رئيسيا وحلا طبيعيا لتخليص الدول النامية من التبعية من التبعية المفروضة عليها ، ومن بين هذه الدول الجزائر وخاصة وأنها تعتمد على صادرات المحروقات بشكل رئيسي.

الفصل الثاني

الإطار النظري

للتشغيل و سوق العمل

مقدمة

نال موضوع الشغل اهتماما كبيرا من طرف الاقتصاديين منذ وقت طويل، وعالجته مختلف المدارس الفكرية الاقتصادية باعتبار أن الشغل يشكل واقعا في الحياة الاجتماعية كعامل من العوامل المحركة والدافعة للبناء الاجتماعي، بكل ما يتضمنه من أدوار، آليات ووظائف نظرا لأهميته في المجتمع، الأمر الذي يستدعي الاهتمام بتحسين وضع التشغيل خدمة للفرد، فكان اهتمام الدول في هذا الميدان يصب في احداث التوازن في سوق العمل ومنه القضاء على البطالة أو على الأقل التخفيف من نسبتها.

فالجزائر تمتاز بسوق عمل يتخلله عدم الاستقرار واختلال التوازن بين العرض والطلب خاصة ما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية وانعكاساتها السلبية على سوق العمل، والذي شهدا اهتماما متزايدا في السنوات الأخيرة من قبل السلطات المعنية، وعلى ضوء ذلك نهدف من خلال هذا الفصل ابراز أهم المفاهيم المتعلقة بالتشغيل وسوق العمل ووضعيته في الجزائر من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث جاءت على النحو التالي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التشغيل

المبحث الثاني: أساسيات حول سوق العمل

المبحث الثالث: وضعية سوق العمل في الجزائر

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التشغيل

المطلب الأول : مفهوم التشغيل وعلاقة التشغيل بالعمل

يأتي الاهتمام بقضية تشغيل القوى العاملة انطلاقا من أن حق العمل يعد مطلباً أساسياً لأفراد المجتمع جميعهم، حيث نجد أن الأنظمة والتشريعات الدولية قد ألتزمت بالنص على ضرورة وأهمية توفير العمل اللائق والمناسب للفرد. لذا نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في البند 23 فقرة 1 على: « أن لكل إنسان حق العمل وحرية اختياره... وحق الحماية من التعطل »¹

مفهوم التشغيل

يعتبر الشغل العنصر الأساسي لتشكيل هذا العالم باعتباره وسيلة الإنسان في سعيه ليكون خليفة لله في الأرض وأن يكون جديراً بهذا التكليف الإلهي كما أنه يعد مصدراً لكل إنتاج وثروة ، وبفضله تحرر الإنسان من سيطرة الطبيعة و هيمنتها ، و بواسطته أيضا أقام علاقاته الاجتماعية و نمت المجتمعات وازدهرت الحضارات وتفرعت عنه عدة مفاهيم حديثة مثل : تنظيم العمل ، العدالة الاجتماعية ، البطالة ، علاقات العمل إلخ

تعريف التشغيل

إن المفهوم التقليدي للتشغيل، ينظر إليه على أنه تمكين الشخص من الحصول على العمل والانفعال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب ، التأهيل والتكوين ، غير أن هذا التعريف يتميز بنوع من القصور وعدم الثقة، من حيث كونه لا يحدد الشروط أو الاختصاصات الواجب توفرها في العامل، ولا الجوانب الأخرى التي تخص المؤسسات المستخدمة والمكونة للعامل .

* أما المفهوم الحديث للتشغيل فهو: استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية ، حيث يشترط أن يشارك الشخص المشتغل في العمل، وأن يكون له حق رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين ، التدريب وكذا حقه في الامتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي، بما في ذلك الترقية، حق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية ، التأمين والتقاعد حسب الشروط التي يحددها القانون وسوق العمل.²

* ويمكن تعريف التشغيل أيضا بأنه تنظيم التوظيف الكامل والاستعمال المطلق للموارد البشرية والمادية، وقد عرفت الاتفاقية الدولية رقم 122 لسنة 1964 التشغيل بأفق واسع، ارتكز على مفهوم التنمية الاقتصادية

1 دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص 41.

2 (ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب :البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد (حالة الجزائر) ديوان المطبوعات الجزائرية، 20210، ص37

والاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد، وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه، وأن يكون العمل منتجا، وأن يختار هذا العمل بحرية وإمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب لتستعمل فيه هذه المؤهلات.¹

قياس التشغيل

إن معدل التشغيل يبين لنا عدد المشتغلين من كل مائة فرد مقيم ، مقلوبه عبارة عن معدل الإعالة والذي يبين عدد الأفراد الذين يعيّلهم شخص واحد بالمتوسط، تظهر أهمية هذا المؤشر في كون أن توفير منصب شغل واحد هو توفير لقمة العيش للعائل هذا الشخص. I البشير عبد الكريم معدل البطالة والعمالة ومصادقتها في تفسير فعالية سوق العمل²

يختلف مفهوم التشغيل أو البحث عن العمل في الدول إذ يوجد عدد كبير يشتغل جزئيا، وفي عمليات ذات إنتاجية متدنية وفي أعمال غير نظامية. ثمة ظاهرة أخرى تؤثر على معدل الشغل في الدول النامية هي المساهمة المتدنية للمرأة في القوى العاملة، ووجود عدد لا بأس به من العمال الذين لا يبحثون عن العمل لاقتناعهم بعدم وجود مناصب عمل تليق بهم، ووجود قطاع غير رسمي وغير مدون في البيانات الرسمية للدولة.³

في بعض الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ينسب معدل الشغل إلى القوة العاملة المدنية فقط ، أي بعد استبعاد من يعملون في القوات المسلحة، وفي بعض الدول ينسب المعدل إلى إجمالي قوة العمل بمن فيهم الذين يعملون في الجيش.

-في الجزائر ، فإن معدل الشغل ينسب إلى كل القوى العاملة، باستثناء الأطفال الأقل من 15 سنة.⁴

وقبل التطرق إلى حساب معدل التشغيل فسيتم أولا حساب معدل النشاط، معدل العمالة، معدل البطالة، ويتم حسابها عال التوالي كالتالي:⁵

¹ دحماني محمد أدريوش، ص41.

² مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 6 ، شلف، 2009، ص 181.

³ كامل علاوي كاظم، البطالة في العراق: الواقع، الآثار، آليات التوليد وسبل المعالجة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، سبتمبر 2011، ص3.

⁴ كوثر زيادة، واقع سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر من خلال المخطط الخماسي 2010-2014، أطروحة دكتورا في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، ص39.

⁵ البشير عبد الكريم ، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصادقتها في تفسير سوق العمل ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، ص181.

1-معدل النشاط

يعبر عنه بالعلاقة الموجودة بين الفئة النشيطة من السكان وعدد السكان ويمكن حسابه كالتالي :

$$\text{معدل النشاط} = 100 \times \frac{\text{عدد السكان النشطين}}{\text{عدد السكان الاجمالي}}$$

ملاحظة: الفئة النشيطة تتكون من فئة العاطلين على العمل +فئة المشتغلين.

2-معدل العمالة

هو نسبة السكان المشتغلين إلى السكان في سن العمل ، يعطى هذا المعدل رياضيا بالصيغة التالية :

$$\text{معدل العمالة} = 100 \times \frac{\text{عدد السكان الأمتغلين}}{\text{عدد السكان في سن العمل}}$$

يعكس هذا المعدل مدى قدرة الأقتصاد على استخدام اليد العاملة المتوفرة وضعف هذا المعدل دلالة على هدر لعنصر هام من العناصر المستعملة في العملية الإنتاجية.

3-معدل البطالة

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة من القوة العاملة (الفئة النشطة) في المجتمع عند زمن معين، وهو يعطينا نسبة العاطلين عن العمل من الفئة النشطة، حيث :

$$\text{معدل البطالة} = 100 \times \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{عدد الأفراد الفئة النشطة}}$$

كلما ارتفع معدل البطالة كلما دل ذلك على سوء الأوضاع الاقتصادية والعكس فكلما كان هذا المعدل منخفضا كلما كان الوضع اقرب الى ما يعرف بالتشغيل الكامل.

4- معدل التشغيل:¹

$$\text{معدل التشغيل} = \frac{\text{العاملون}}{\text{الفئة النشطة}}$$

أنواع التشغيل

هناك من يقسم التشغيل إلى:

1- التشغيل لكامل:

يقصد به توفير فرص العمل لجميع الأفراد والأشخاص في العمر الإنتاجي القادرين على العمل والراغبين فيه و الذين لا عمل لهم، قد حدد الميثاق الوطني المقصود من التشغيل الكامل ما يلي " :التشغيل الكامل بمعنى انتهاج سياسة متواصلة لإحداث مناصب العمل وتكوين العمال، إن المطلوب ليس توفير العمل لأفواج جديدة من العمال يتطابقون مع النمو الديمغرافي، ولا تأهيلهم للقيام بمهام في الإنتاج فحسب، بل المطلوب كذلك هو الاستجابة للمقتضيات الإنتاجية، التي يؤدي ارتفاعها إلى توفير فائض على قوى العمل، وأن يعاد تشغيلها بكيفية أنجع، بالفعل فإن الهدف هو توفير مناصب العمل لخلق التنمية . "قد تم تبني التشغيل الكامل في الجزائر بموجب التوصية 122 التي اتخذها المؤتمر 1964 ،التي اعتبرته هدفا أساسيا حيث نصت منظمة العمل الدولية في 17 جوان 1964 التوصية على ما يلي:

- توفير عمل لكل العمال المتاحين الذين يبحثون عن عمل .

- كما يمكن إعطاء تعريفا آخرًا للتشغيل الكامل على أنه ذلك المعدل من البطالة الذي لا يمكن تخفيضه لأن الطلب الفعلي الإجمالي وصل إلى أقصاه ولا يمكنه أن يخلق مناصب شغل جديدة ولا الرفع من حجم الإنتاج.²

2- التشغيل الإنتاجي

لقد قرر الميثاق الوطني 1986 ما يلي :أن الهدف هو توفير مناصب عمل منتجة تفيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لها فائدة ملموسة، لا يتعلق الأمر بإحداث مناصب عمل لمجرد التشغيل، العمل المنتج هو أساس عملية التنمية الاقتصادية، إذ أنه يؤدي إلى زيادة الثروة المادية للمجتمع وارتفاع مستوى المعيشة فيه، من هنا جاء التركيز على ضرورة توجه التشغيل نحو الأعمال المنتجة، هذا أيضا ما تبناه مؤتمر منظمة العمل الدولية في 17

¹ شلاللي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 2001-2004 ص18.

² قصاب سعديّة، اختلالات سوق العمل وفعاليات سياسات التشغيل في الجزائر 1990- 2004 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص35.

جوان 1964 أن تكون الأعمال المتوافرة أعمالا منتجة بقدر الإمكان، كما نجد أن الميثاق الوطني ربط نوعية العمل الذي ينبغي توفيره للعاطلين وبين نوع ومستويات الأعمال التي تتناسب مع ما تلقتهما الأجيال الحديثة من تعليم وتكوين يمكنها من المشاركة في عمل أحسن.

3- التشغيل المستمد من حرية الاختيار

يتعلق بحرية الإنسان في اختيار العمل الذي يؤديه دون إرغام، قد تم الاتفاق عليه من قبل الهيئات العالمية، فقد أكد تصريح فيلادلفيا على مسؤولية منظمة العمل الدولية نحو فحص ومراعاة آثار السياسات الاقتصادية والمالية على السياسة العمالية في ضوء الهدف الأساسي الذي يقرر أن لجميع البشر بغض النظر عن الجنس أو العقيدة أو النوع، الحق في العمل نحو تمتيتهم، رفاهيتهم المادية والروحية، بحرية وكرامة في ظل أمن اقتصادي وفرص متساوية. كما نص الميثاق العالمي لحقوق الإنسان على أن: من حق كل فرد الحصول على عمل، يختار العمل بحرية، في ظروف عمل عادلة، مرضية وفي حماية ضد البطالة.

من هنا يتضح أنه يحق لكل فرد اختيار الشغل التي يرغب فيه، الذي يتفق مع مهاراته ومؤهلاته، لهذا يجب تزويد الأشخاص الموجودين في سوق العمل بالمعلومات اللازمة، عن الأعمال المتوفرة وأن تقدم إليهم النصائح والتوجيهات وإرشادهم، إلى أحسن الوسائل لاستخدام مواهب.

علاقة العمل بالتشغيل

غالبا ما يتداخل مفهوم العمل (TRAVAIL) و التشغيل (EMPLOI) و يعود الاختلاف الأساسي في الفترة المرجعية التي يقاس فيها حجم الثاني ، والى اعتبارات تتعلق بالعائد اللامادي، كما أن عدم العمل لا يتوافق كليا مع البطالة . فالتشغيل يقود بالضرورة الى مفهوم الموارد البشرية والقوى العاملة لأن اهتمامه ينصب على هذه الفئة تحديدا من حيث اشتغالها ، بطالتها ، وتوزيعها في ميدان الشغل الخ . وقد يعني التشغيل : استخدام جزء من عمل اجتماعي يقوم الشخص و هذا مناسب " منصب عمل " ، أو تنظيم و استخدام قوة العمل على أحسن وجه . و بالمقابل يتطابق مفهوم التشغيل مع التوظيف اذ يرتبط كالهما بالمنصب المالي و ما يعنيه من اشتغال منصب العمل الشاغر و يرتبط أساسا بالوظيفة التي يوفرها ، و التي تعني بدورها مجموع ما يكلف به العامل من مهام و أعمال استنادا الى خصوصية المنصب ، و ما يتطلبه من مؤهلات أما العمل فيبقى في إطاره الاجتماعي الواسع مصدرا للثروة و المنفعة معا¹.

¹ صادق رشيد، تحليل استراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017-2018 ص7.

ويمكن أن نميز مفهومي التشغيل والعمل فيما يلي - :

1- أن التشغيل يشير إلى جملة من الشروط والإجراءات التي تسبق عملية التوظيف، بينما يشمل مفهوم العمل المهام التي يتم تنفيذها بعد مرحلة التوظيف .

2 - التشغيل له بعد معياري، فهو يتحكم في ديناميكية وحركية اليد العاملة من وإلى سوق العمل دخولا وخروجا، بينما يمثل العمل بعدا إجرائيا، باعتباره وسيلة وعامل للإنتاج، مثله مثل باقي عناصر الإنتاج الأخرى ك رأس المال والعامل التقني.

ومنه يمكن القول أن التشغيل عامل إدماج، أما العمل فهو عامل إنتاج، لذا يسبق التشغيل العمل بالضرورة، حسب دور ووظيفة كل منهما.¹

المطلب الثاني: التشغيل في الفكر الاقتصادي

لقد نالت الدراسات المتعلقة بمسألة التشغيل قسطا وافرا من قبل المفكرين الاقتصاديين من مختلف المدارس، وهذا الاهتمام راجع إلى كون هذه المسألة مرتبطة بمشكلة البطالة التي أصبحت مصدر لكل البلدان على حد سواء، ذلك لأن تداعياتها لا تمس فقط الجانب الاقتصادي بل تتعداها على وجه الخصوص الجانب الاجتماعي. وعليه توجب طرح الاتجاهات الفكرية التي تصب في هذا الإطار.

1- المدرسة الكلاسيكية²

لهذه المدرسة مجموعة من الأفكار التي وضع أصولها " آدم سميث"، يساهم في تطويرها كل من " ريكاردو، مارشال ومالتس"... إلخ، مجمل آراء هذه المدرسة حول مسألة التشغيل فالمصدر الأساسي للثروة هو العمل، يمكن استخلاص أن مصدر الربح أساسا يكمن في العمل أو قوة عمل العامل المبذولة، ذلك بإعادة استثمار الفائض الاقتصادي، كما تحدث " سميث" عن الأجور، وقال أن ارتفاعها يؤدي إلى الرخاء الاقتصادي والاجتماعي، مما يدفع إلى ارتفاع الطلب على العمل، فتوصل " سميث" أن نقطة انطلاق التنمية في التشغيل الكامل، قد يتضح ذلك في ازدياد الطلب الكلي على اليد العاملة، كما فسر " جون بي ساي" آراء " سميث"، ورأى أن مستوى التشغيل لا يتوقف على الطلب بل على الموارد الطبيعية، اليد العاملة وحجم المدخرات. إذن فالنقاط الأساسية للمدرسة لـ :

-العرض يخلق الطلب المساوي له.

¹ دحماني محمد أدريوش، مرجع سبق ذكره، ص 44.

² رفعت المحجوب: الطلب الفعلي، دار النهضة العربية، ط2، 1971، ص 3

-العرض يتجه نحو التشغيل الكامل.

إن مستوى توازن الاستخدام في نظام الفكر الكلاسيكي هو المستوى الذي يتحقق عنده الاستخدام الكلي لليد العاملة، عندما يتحقق التوازن بتأثير المزامنة بين أرباب العمل والعمال، فإن البطالة التي تبقى لا يمكن أن تكون إلا عطالة إرادية ذلك للسببين التاليين :

أ- من ناحية أولى: إذا بقي في مستوى التوازن عمال بدون استخدام، فذلك لأنهم يطالبون بأجور كثيرة الارتفاع بالنسبة للإنتاجية الجدية للعمل، و عطالة هؤلاء العمال يجب أن تعتبر إرادية إذ أنهم إذا قبلوا نقصا في الأجور فإن معدل الأجر الحقيقي ينقص، الأمر الذي يسمح مع بقاء الأمور الأخرى على حالها بزيادة في حجم الاستخدام .

ب- من ناحية ثانية: فإن النظرية الكلاسيكية تدعم فكرة أن المساومة في الأجور بين أرباب العمل والعمال، تؤثر أيضا على تحديد الأجور الحقيقية، بالنتيجة فإن العمال بشكل عام يستطيعون أن يحددوا أجرهم الحقيقي، محددين بنفس الوقت حجم الاستخدام، من هنا فإن كل عطالة توجد في مستوى معين من الأجر الحقيقي هي إذن بالتحديد عطالة إرادية. نجد هنا تأييد الفرضية التي مفادها أن النقص في المستوى العام للأجور يصاحبه في الفترة القصيرة **1** .نقص مماثل، ولو غير تناسبي في مستوى الأجور الحقيقية.

2-التشغيل في التحليل الماركسي¹

ظهرت المدرسة الماركسية كمذهب في القرن التاسع عشر، من أهم مبادئها فكرة فلسفية تصف المادة كواقع وحيد يجعل من الفكر ظاهرة مادية في نفس مستوى الظواهر الأخرى.

يتميز ماركس بين العمل المجرد وقوة العمل، تعتبر هذه الميزة أساسية في النظام الرأسمالي، فالرأسمالي يعطي العامل أجرا مقابل قدرته أو قوته على العمل، ليس مقابل العمل وقوة العمل قد وضع ماركس تحليلاته على سير النظام الرأسمالي حيث يرى أن انخفاض معدل الربح يؤدي إلى نقص الاستهلاك، أما في حالة زيادة الآلات فذلك يؤدي إلى عدم كفاية الطلب الفعلي أو نقص في مستوى التشغيل الكلي أو الاستخدام الكلي المحقق في نظرية الكلاسيك، الذي لم يعطي أهمية كبيرة للأزمات التي تدوم طويلا .إن ارتفاع رأس المال يؤدي إلى انخفاض حجم التشغيل، أي كلما زاد الرأسمالي في الاستثمار أدى ذلك إلى انخفاض نسب التشغيل وعدم استغلال العمال، ذلك معناه انخفاض القيمة المضافة التي يتمثل مصدرها الأساسي في قوة عمل العمال، حسب علاقة معدل الربح فإن انخفاض القيمة المضافة وارتفاع رأس المال يؤدي إلى انخفاض الأرباح، بالتالي حجم التشغيل وهي حالة عدم التوازن التي تكلم عنها ماركس.

كما أن التاريخ والواقع يكذب مقولته المتمثلة في أنه كلما زاد الرأسمالي في الاستثمار، أدى ذلك إلى انخفاض معدلات التشغيل، فكل النظريات على اختلاف توجهاتها تقر بدور الاستثمار في ارتفاع معدل التشغيل، هذا

¹ محمود نوري: المذاهب والنظرية الاقتصادية، منشورات جامعة حلب، 1976، ص 324

من جهة ومن جهة أخرى أهمل ماركس رضا العمال عن العمل الذي يؤدونه، ومدى فعالية ذلك في ارتفاع الإنتاج والاستثمار، إذ ما فائدة أن نسوي بين الجهد المبذول الأجر المدفوع والعامل غير راض عن ظروف العمل أو علاقة العمل مع الآخرين، بمعنى أنه أهمل العلاقات الإنسانية في هذا المجال.

3- حركة الإدارة العلمية

باعتبارها النموذج الثاني للمدرسة الكلاسيكية فيرجع ظهورها إلى زيادة الإنتاجية، ففي بداية القرن كان هناك نقص في العمالة الماهرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكي تزداد الإنتاجية كان لا بد من البحث عن طرق لزيادة كفاءة العمال، وكما محاولة لإيجاد حل لهذه المشكلة وضع " فريدريك تيلور " (1856-1915) مجموعة مبادئ التي تكون جوهر ما يعرف بالإدارة العلمية وارتكزت أفكاره على :

- تطوير علمي للإدارة بحيث يمكن تحديد أفضل طريقة لأداء كل نوع من العمل .

- الاختيار العلمي للعامل.

- تدريب وتنمية العمال بطريقة علمية .

- الإخلاص، الصداقة والتعاون بين الإدارة وقوة العمل.

فبالرغم من أن " تيلور " ركز على وجوب إحداث ثورة فكرية كاملة من الإدارة والعمل لزيادة الإنتاج والأرباح، إلا أنه لقي معارضة شديدة من العمال وأرباب العمل لأن طريقته تؤدي إلى تسريح العمال.

5- كما تعتبر المدرسة السلوكية من المدارس البارزة كذلك في التنظيم الإداري، يرجع ظهورها إلى عدم نجاعة المنهج الكلاسيكي في الكفاءة الإنتاجية، الاستقرار والانسجام في أماكن العمل بدرجة كافية، من أبرز نماذج هذه المدرسة حركة العلاقات الإنسانية، مجمل آراء هذه الحركة هو انتقادها لفكرة القوة المركزية التي نادى بها المدرسة الكلاسيكية، ركزت على القوة المشتركة فهي تبين أعلى درجات الكفاءة، الاهتمام بالجوانب الإنسانية للعمال، الاستقطاب الفعال و التدريب.¹

¹ فصاب سعديّة، مرجع سبق ذكره، ص 10

المبحث الثاني أساسيات حول سوق العمل

سوق العمل بالرغم من أنه ليس كبقية الأسواق إلا أن هذا السوق تحكمه مجموعة من الآليات تحدد مدى التوازن بين العرض والطلب، الذي بدوره يتأثر بمجموعة من العوامل الناجمة عن أوضاع اقتصادية معينة تلعب دورا مهما في التوازن بين العرض والطلب، والتي من شأنها القضاء على مشاكل سوق العمل.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سوق العمل

كما سبق الذكر فإن سوق العمل يختلف عن غيره من الأسواق، ومن هنا تجب معرفة ماهية هذا السوق وهذا ما سيتم عرضه من خلال هذا المطلب بعرض مجموعة من التعاريف الخاصة به، مميزاته ومؤشراته.

أولا: مفهوم سوق العمل

1-تعريف سوق العمل

سوق العمل هو ذلك المكان الذي يلتقي فيه الطلب والعرض على الشغل أو العمل.¹

بحيث أن العمل "هو كل جهد عضلي وذهني يبذله الانسان عن قصد ووعي بهدف خلق المنافع الاقتصادية"، والذي تحتاجه المؤسسة الاقتصادية في عملياتها الانتاجية، وبالتالي، فهو يعرض من طرف مالكة وهو الفرد ويطلب من طرف فاقده وهي المؤسسة الاقتصادية. في حين يرتبط الشغل بِشَغْلِ المناصب الشاغرة المنشأة من طرف المؤسسة الاقتصادية، وبالتالي فهي تعرض من طرف هذه الخيرة وتطلب من طرف الفرد.

-كما يمكن تعريف سوق العمل اقتصاديا بأنه "الالية التي تحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف (أي تفاعل قوى العرض والطلب على خدمات العمل)"²

2-مميزات سوق العمل

من أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق:³

* غياب المنافسة الكاملة: أي عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة، ومن أسباب غياب المنافسة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العالية بالنسبة للعمال، كذلك هناك بعض العمال ليست لديهم رغبة في الانتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية.

¹ ليندة لكحل الراس ، م سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 200-2010، ذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 2013-2014، ص

27

² نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل.الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2002ص 15.

³ المرجع السابق ص 15.

* سهولة التمييز بين خدمات العمل: حتى ولو كانت تتشابه لأسباب عنصرية كالجنس واللون والدين أو لأسباب السن أو الثقافة.

*تأثر عرض العمل: وذلك بسلوك العمال وتفضيلاتهم المختلفة (مستوى الدخل، نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة، كمية وقت الفراغ...الخ)

*تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم التكنولوجي: تنعكس اثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل في إحدى المظهرين:

-عندما تحل الالة محل الأيدي العاملة، يتم إلغاء بعض الوظائف وبالتالي تظهر البطالة.

-تغيير بعض الوظائف أو إلغاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة ومستوى تعليمي أعلى، ويمكن التقليل من البطالة الناتجة بإعادة تأهيل وتدريب العمال.

3- مفهوم القوة العاملة¹ :

تعرف القوة العاملة بأنها: " تشمل عدد السكان القادرين على العمل والراغبين فيه، وينتمون لفئات عمرية معينة تختلف باختلاف قوانين العمل المعمول بها في الدول.

وتنقسم القوة العاملة إلى قسمين بارزين هما :العاملون و البطالون

العاملون (المشتغلون)

وهو ما يعرف بالقوة العاملة المستخدمة وهي التي يمارس أفرادها العمل فعال للحصول على الكسب الذي يكون بشكل أجر أو راتب أو ربح أو حصة في الإنتاج، وهذا يعني أنها تشمل الأفراد الذين يعملون لدى الغير والذين يعملون مشاركة والذين يعملون لحسابهم الخاص وهم أصحاب الحرف والمهن المستقلة

البطالون

يعرف البطال أو العاطل عن العمل بأنه: "كل شخص راغب في العمل وقادر عليه ويبحث عنه ولم يجده،وعليه فإن من لا يرغب في الحصول على عمل لا يعتبر ضمن أعداد العاطلين عن العمل " و العاطلون قسمان، عاطلون سبق لهم العمل و عاطلون لم يسبق لهم العمل"

¹ ليندة لكحل الراس، مرجع سبق ذكره،ص28.

4- مؤشرات سوق العمل¹

تستعمل في سوق العمل مجموعة من النسب تؤخذ كمقاييس ومؤشرات في تحليل الحالة الظرفية لسوق العمل منها معدل النشاط و معدل التشغيل ومعدل البطالة.

1-معدل النشاط

يعكس هذا المعدل درجة حب العمل بين السكان وإلى حد ما حالة النشاط الاقتصادي من ركود و انتعاش.

2-معدل العمالة

يعكس هذا المعدل مدى قدرة الاقتصاد على استخدام اليد العاملة المتوفرة وضعف هذا المعدل دالة على هدر لعنصر هام من العناصر المستعملة في العملية الإنتاجية .

3- معدل البطالة

وهو معدل يعطينا نسبة العاطلين عن العمل من الفئة النشطة، حيث:

-كلما ارتفع معدل البطالة كلما دل ذلك على سوء الأوضاع الاقتصادية، والعكس فكلما كان هذا المعدل منخفضا
-كلما كان الوضع أقرب الى ما يعرف بالتشغيل الكامل.

المطلب الثاني: توازن سوق العمل في الفكر الاقتصادي

تعرضت النظريات الاقتصادية على اختلاف مدارسها لتفسير آلية توازن سوق العمل، بغرض معالجة مشكل البطالة، وفيما يلي عرض لبعض هذه النظريات.

أولاً:سوق العمل عند الكلاسيك

:سوق العمل حسب النظرية الكلاسيكية ينطلق التحليل الكلاسيكي لسوق العمل من النقاط الأربع التالية-3 :

حجم الإنتاج يعتمد فقط على عنصر العمل لأن التحليل يكون في الأجل القصيرة؛

-عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، مع حرية حركة آلية السوق التي تؤدي إلى الاستقرار وحدوث توازن التشغيل الكامل بصفة تلقائية ومستمر ة؛

¹ نفس المرجع السابق ص29.

-لا يوجد فائض في العرض الكلي أو عجز في الطلب الكلي للسلع والخدمات، حيث كل وحدة طلب تشكل تلقائياً وحدة للعرض (استحالة حدوث الأزمات، -العمل متجانس؛ وحدات العمل من نوعية واحدة (ساعات العمل، عدد العمال...)).

ثانياً: التحليل النيوكلاسيكي لسوق العمل

تعود جذور الفكر الاقتصادي الكلاسيكي إلى المدرسة الكلاسيكية الأم التي ظهرت في إنجلترا بأواخر القرن الثامن عشر على يد مجموعة من المفكرين الاقتصاديين أشهرهم على الإطلاق آدم سميث (Adam Smith 1723-1790) الذي يعود له الفضل في بلورة المبدأ الأساسي الذي تركز عليه هذه المدرسة المتمثل في الحرية الاقتصادية أو "الليبرالية الاقتصادية" من خلال فكرة "اليد الخفية" (ميكانيزمات السوق الحرة) في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد والتشغيل الكامل لها وتبعاً لتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وأي تدخل للدولة من شأنه أن يعرقل السير الطبيعي للنظام الإقتصادي¹.

1. فرضيات النموذج النيوكلاسيكي² : ينطلق التحليل النيوكلاسيكي في تفسيره لسوق الشغل من خمسة فرضيات أساسية :

* **المنافسة التامة :** يرى أنصار هذه المدرسة أن سوق العمل بشكل عام هو سوق تسوده المنافسة الكاملة (التامة) فالعمل يعتبر كسلعة يتم عرضه من طرف الأجراء أو طالبي العمل، أما الطلب فيصدر من طرف المنتجين (المؤسسات). فلا نقابات عمال على جانب العرض و لا اتحادات المنتجين على جانب الطلب تؤثر على ديناميكية سوق العمل.

* **التشغيل الكامل :** الوضع الطبيعي لأي اقتصاد هو التشغيل الكامل لكافة موارده الاقتصادية بما في ذلك عنصر العمل، و هذا أن ليس هناك م برراً لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. فحرية حركة آلية السوق تؤدي إلى الاستقرار و حدوث توازن التشغيل الكامل و بصفة تلقائية و مستمرة. و بالتالي النتيجة النهائية للنيوكلاسيك أن مستوى التشغيل يتحدّد بقوتي الطلب و العرض.

* **التجزء (atomicité) :** يتميز الداخلون لسوق العمل بالكثرة و بحجم اقتصادي ضعيف بالنسبة لضخامة السوق. و يتقدم العارضون و الطالبون للعمل سويًا لتحديد السعر التوازني، و لا يمكن لأحد منهم أن يؤثر بسلوكه

¹ Bernard Bernier, Yves Simon, Initiation à la Macroéconomie, Dunod , paris , 2001,

² عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد إسماعيل السيفو، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2015، ص: 106.

الفردى على آلية سير سوق الشغل .

* **التجانس** : العمل المعروض و المطلوب متشابه بالنسبة للمتعاملين في سوق الشغل . السعر هو الدعامة الوحيدة للمنافسة، باستثناء شيء خاص بالسلعة .

* **حرية الدخول و الخروج** : لا يوجد أي عائق كان، سواء قضائي، تقني أو مالي يمنع دخول عارضين و طالبين جدد لسوق الشغل .

* **الشفافية** : كل عارض أو طالب للشغل لديه معلومة كاملة تحصل عليها بسرعة و بدون تكلفة فيما يخص سوق الشغل . من هنا يكون الأجر التوازني واحد (بما أن هناك معلومات، فإن أي رب عمل لا يدفع أجرا أكبر من الأجر التوازني وفي نفس الوقت لا أحد من العارضين للعمل يقدم خدماته بأجر أقل من الأجر التوازني).

* **الحركية** : يتمتع العامل بالحركية الكاملة حيث يمكنه الانتقال من عمل لآخر من قطاع لآخر و حتى من منطقة إلى أخرى.

2. آلية توازن سوق العمل في النموذج النيوكلاسيكي :

يعتبر التحليل النيوكلاسيكي لتوازن سوق العمل هو مشتق أساسا من النظرية الاقتصادية الجزئية باعتبار أن تحديد مستوى التوازن الكلي يتم انطلاقا من تحديد مستوى الإنتاج ومستوى الاستخدام (حجم اليد العاملة المستخدمة).

* دالة الإنتاج¹ :

ينطلق التحليل الكلاسيكي للتوازن الكلي من دالة الإنتاج الكلية، حيث دالة الإنتاج الكلية لها علاقة تربط بين حجم الإنتاج الحقيقي (Y) والمتغيرين الأساسيين: العمل (L) و رأس المال (K).

$$Y = f(L, K)$$

ومن منطلق أن النموذج النيوكلاسيكي اعتمد في تفسيره لمختلف الظواهر الاقتصادية على الفترة القصيرة الأجل، وبناء على ذلك يكون عنصر رأس المال ثابتا خلال الفترة وعنصر العمل متغيرا، وهذا ما يعني أن

¹ احمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر، 2007، ص:55.

حجم الإنتاج الكلي يتحدد في الفترة القصيرة الأجل بعنصر اليد العاملة المستخدمة فحسب كما يلي :

$$Y = f (L)$$

كما أن التحليل النيوكلاسيكي للفترة القصيرة الأجل يدل على أن الإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متناقص، أي أن إنتاجية العنصر المتغير (العمل) موجبة و لكن متناقصة :

$$(L) = \frac{dY}{dL} > 0 , f'' (L) = \frac{d^2Y}{dL^2} < 0f'$$

3. الطلب على العمل¹: يصدر الطلب على العمل عن المنتجين، حيث يرى الكلاسيك أن الطلب على العمل يرتبط عكسيا مع معدل الأجر الحقيقي (w).

$$\begin{cases} L^d = L^d(w) = L^d\left(\frac{W}{p}\right) \\ L^{d'} = \frac{dL^d}{dw} < 0 \end{cases}$$

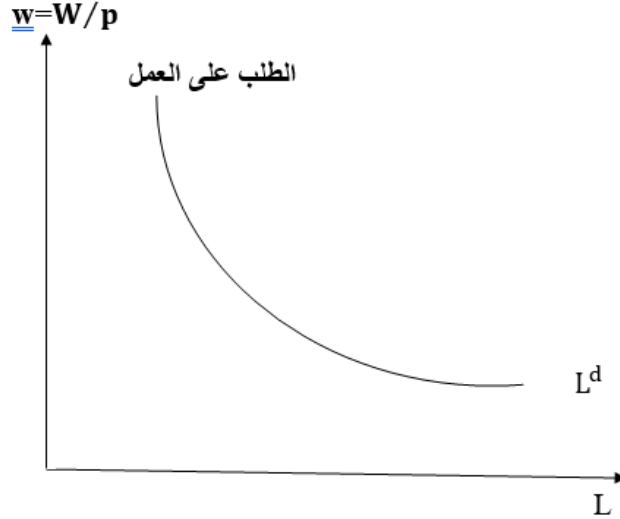
حيث :

W : يمثل الأجر النقدي (الاسمي)، p : المستوى العام للأسعار.

* بافتراض أن دالة الطلب على العمل هي مستمرة وقابلة للاشتقاق، يمكن تمثيلها بيانيا كما يلي:

¹ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص: 41.

الشكل رقم 1-2: دالة الطلب على العمل عند النيوكلاسيك



المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

* بما أن المنتجين في حالة المنافسة التامة، فإنهم لا يستطيعون التأثير على السعر وإنما يتحدد هذا الأخير في السوق بتفاعل قوى العرض والطلب، وهذا يعني أن السعر (P) ثابت ومساوي للإيراد الحدي (MR): $MR = P$

* مع شرط تعظيم الربح للمنتجين في ظل المنافسة التامة يكون لدينا : التكلفة الحدية (MC) تساوي للإيراد الحدي (MR): $MR = MC$

* وبما أنه في المدى القصير يكون العمل هو المتغير الوحيد، وبالتالي تصبح التكلفة الحدية (MC) كما يلي : $MC = \frac{W}{MP}$ (MP : تمثل الإنتاجية الحدية).

* انطلاقاً من معادلة الإيراد الحدي و معادلة التكلفة الحدية نجد :

$$\begin{cases} MP = \frac{W}{P} \\ MP \cdot P = W = VMP \end{cases}$$

بحيث : VMP تمثل قيمة الإنتاجية الحدية.

* من خلال استبدال التكلفة الحدية (MP) بالطلب على العمل سوف نحصل على دالة الطلب على العمل كما يلي :

$$L^d(w) = L^d\left(\frac{W}{p}\right)$$

4. عرض العمل:

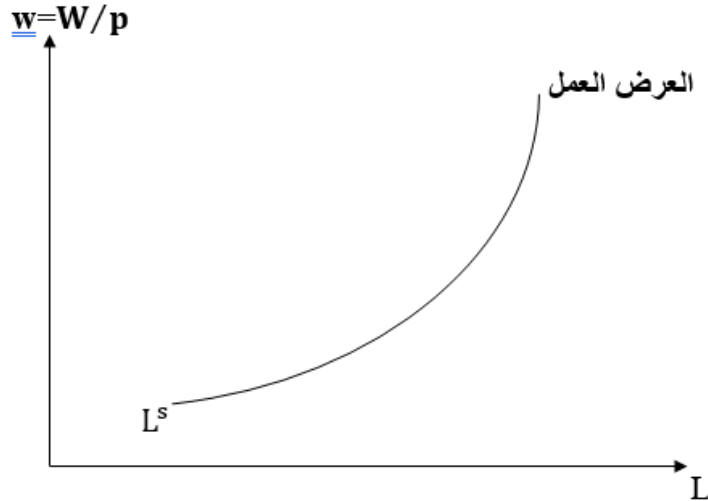
يصدر عرض العمل من طرف الأفراد أو العائلات و ترتبط دالة عرض العمل حسب النيوكلاسيك طرديا مع معدّل الأجر الحقيقي حيث كلما ارتفع معدّل الأجر الحقيقي كلما زاد عرض العمل من طرف الأفراد. أي أن عرض العمل كما هو الشأن بالطلب يتحدد من خلال العلاقة الآتية : $w = \frac{W}{p}$.

$$L^s(w) = L^s\left(\frac{W}{p}\right)$$

* و منه فإن دالة عرض العمل فهي على الشكل الآتي :

* إن العلاقة الطردية بين عرض العمل و معدّل الأجر الحقيقي (بافتراض أن دالة عرض العمل هي دالة مستمرة و قابلة للاشتقاق) تتضح من خلال : $L'_s = \frac{dL_s}{dw} < 0$ و تمثيلها البياني كما يلي

الشكل رقم 2-2 : دالة عرض العمل عند النيوكلاسيك



المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

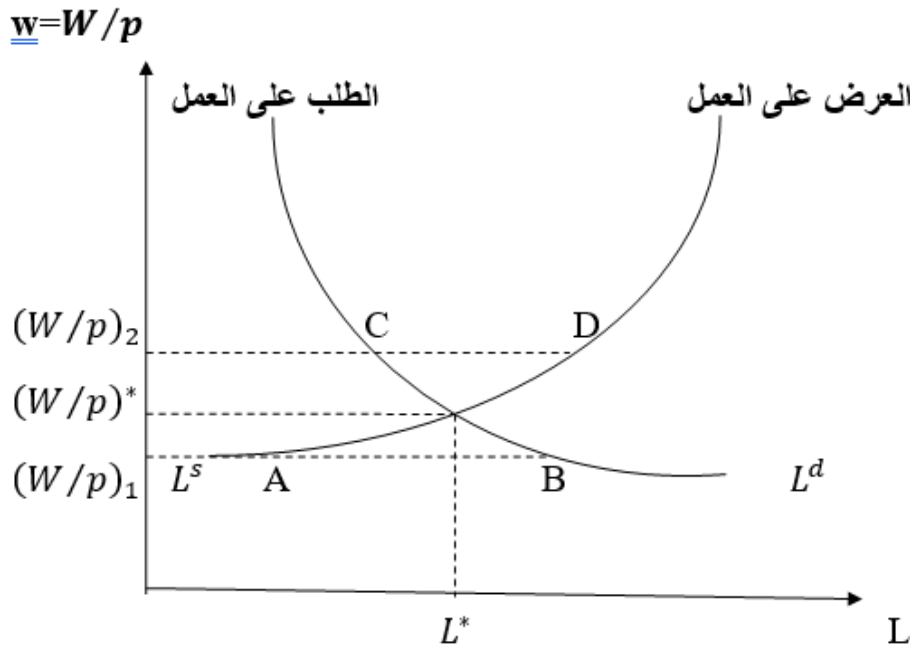
¹ René Teboul, Macroéconomie, Editions Foucher, 2006, p: 191.

يتضح من خلال التمثيل البياني لدالة عرض العمل العلاقة الطردية بين عرض العمل و معدل الأجر الحقيقي، حيث كلما ارتفع معدل الأجر الحقيقي كلما زاد عرض العمل والعكس صحيح.

5 توازن سوق العمل في النموذج النيوكلاسيكي:

يتحدد التوازن في الفكر النيوكلاسيكي عندما يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه و ذلك بافتراض أن مرونة الأجر هي الأداة الأساسية لإحداث هذا التوازن، حيث في ظل افتراض وجود منافسة تامة و السعي وراء تحقيق أكبر ربح لا يكون هناك إلا حل واحد لتوازن سوق العمل متمثل في تساوي الطلب و العرض عن العمل: $L^S = L^D$ ¹ و يتحدد في ذات الوقت معدل الأجر الحقيقي (w^*) الذي يقبله كل من العمال والمنتجين كما هو موضح في الشكل الموالي²:

الشكل رقم 2-3 : توازن سوق العمل عند النيوكلاسيك



المصدر : إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

¹ بوضافي كمال، حدود البطالة الظرفية و البطالة البنوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص: 58.

² إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، 2008، ص: 77.

يتضح من خلال الشكل رقم (3) الخاص بتوازن سوق العمل عند النيوكلاسيك أنه يوجد ثلاث مستويات للأجر الحقيقي، كل مستوى يعكس حالة من حالات سوق العمل وهي :

* الحالة الأولى : عند مستوى الأجر الحقيقي $(W/p)_1$ ، يكون حجم الطلب أكبر من حجم العرض، وهذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص في عدد العمال القادرين والراغبين في العمل بقدر المسافة (AB) ، مما سيؤدي إلى تنافس المنتجين للحصول على عمال، و هذا ما سيؤدي بدوره إلى رفع الأجر الاسمي و الحقيقية (بافتراض أن الأسعار تبقى ثابتة).

* الحالة الثانية : عند مستوى الأجر الحقيقي $(W/p)_2$ ، يكون حجم العرض أكبر من حجم الطلب، و هذا ما يعني وجود فائض في العمالة (بطالة) بمقدار (CD)، و من اجل استيعاب كافة العمال القادرين و الراغبين على العمل يجب أن يقبلوا تخفيض أجورهم الاسمية و الحقيقية.

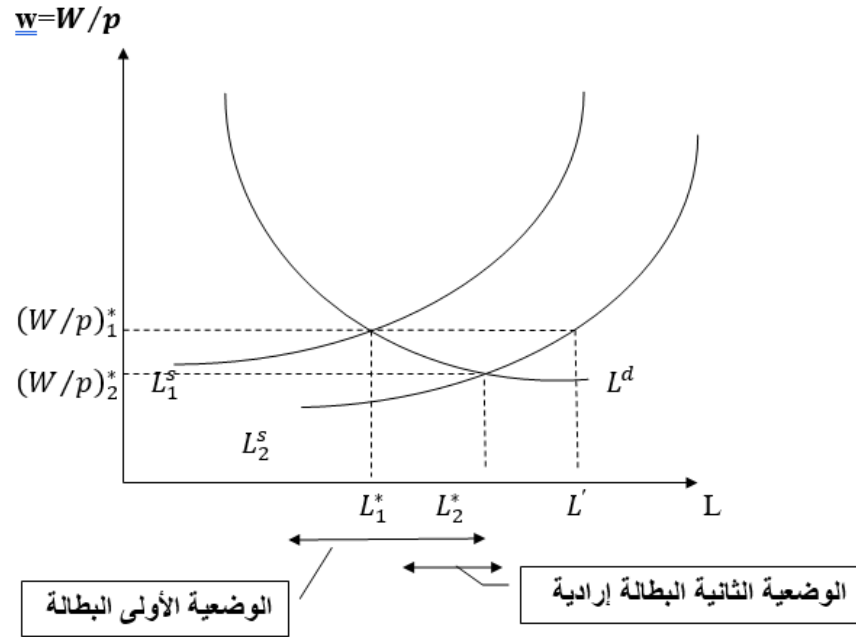
* الحالة الثالثة : يعتبر مستوى الأجر الحقيقي $(W/p)^*$ هو السعر التوازني الذي يتم فيه تعادل الطلب مع العرض على العمل ، و التي تسمى بنقطة التوازن (توازن سوق العمل)، أي أن سوق العمل في حالة استخدام تام.

6. التحليل النيوكلاسيكي لظاهرة البطالة:

ترى النظرية التقليدية أن آليات سوق العمل كفيلة بامتصاص كل فائض في عرض العمل، حيث تتوفر فرص الشغل لكل الراغبين فيه، ولا وجود للبطالة عند القيم التوازنية ، ما عدا تلك التي لا تعبر عن اختلال التوازن و إنما هي بطالة إرادية أو اختيارية و هي الوضعية التي لا يرغب فيها العمال بالأجور الحقيقية السائدة و إنما يبحثون عن رفع هذه الأجور إلى المستوى الذي تتساوى فيه مع الناتج الحدي للعمل، و بالتالي فإن بطالتهم تعتبر بطالة إرادية إلى حين قبولهم بتخفيض بسيط في أجورهم النقدية فيما بعد، و من تم انخفاض أجورهم الحقيقية بالقدر الذي يسمح بزيادة الطلب على العمل¹. و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي :

¹ David Begg, Stanley Fischer, Rudiger Dornbusch, Macro économie, Dunod , paris, 2002, p: 218.

الشكل رقم 2-4 : تفسير البطالة عند النيوكلاسيك.



المصدر : بوصافي كمال، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

نفترض أن وضعية التوازن الأولى لسوق العمل هي متمثلة في نقطة التقاطع بين عرض العمل (L_1^S) مع الطلب (L^d) عليه عند مستوى الأجر التوازني $((W/p)_1^*)$ و هي الوضعية الأولى التي يتم فيها تشغيل كمية من العمل تقدر بـ (L_1^*) ، نفترض كمرحلة ثانية أن عرض العمل قد ارتفع في الوضعية (2) مع بقاء الطلب ثابتا : انتقال المنحنى (L_1^S) إلى اليمين ليصبح (L_2^S) ، في هذه الحالة سيكون عدد البطالين عند التوازن الأولي $((W/p)_1^*)$ يساوي المقدار $(L_1^* - L')$. و لكن مع فرضية مرونة الأجر سينخفض الأجر $((W/p)_1^*)$ إلى مستوى توازني جديد $((W/p)_2^*)$ و الذي على أساسه سوف يتحقق توازن جديد بين العرض و الطلب مما يسمح من امتصاص عدد إضافي من العمال أي تنتقل كمية العمل من (L_1^*) إلى (L_2^*) و هذا ما سيؤدي إلى اختفاء البطالة اللاإرادية (كل من يقبل العمل بهذا الأجر سيجد منصب عمل) و تبقى فقط البطالة الإرادية المقدرة بـ $(L_2^* - L')$ ¹.

¹ محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، 2004، ص: 217.

ثالثا: التحليل الكينزي لسوق العمل:

يرجع الفضل لظهور هذا الفكر للاقتصادي الانجليزي جون مينارد كينز، صاحب المؤلف الشهير "النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود" الصادر سنة 1936. حيث إنطلق التحليل الكينزي من واقع الأزمة الاقتصادية التي شهدتها العالم الرأسمالي في الفترة الممتدة سنة 1229، إذ انصب فكر كينز أساسا في معالجة أزمة البطالة والكساد التي شهدتها تلك المرحلة و الذي انتقد فيه النظرية النيوكلاسيكية نقدا شديدا بالنظر لعجزها في تفسير الأحداث وإيجاد الحلول المناسبة لها. وعرض من خلاله نظريته الجديدة في التشغيل.

1. الطلب على العمل في النموذج الكينزي:

لقد اعتمد كينز على نفس نموذج دالة الطلب على العمل المستخدم في التحليل الكلاسيكي، و الذي يرتبط فيه الطلب على العمل عكسيا مع معدل الأجر الحقيقي (w)، حيث قبل كينز بفرضية المنافسة الكاملة والتي يسعى في إطارها المنتجون إلى تحقيق هدف تعظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج. وقاعدة التوازن في هذه الحالة التي لا يمكن لأي منتج فيها التأثير على الأسعار هي متمثلة في استمرار المنتجين بإنتاج وعرض كميات إضافية من سلعتهم حتى تتساوى التكلفة الحدية لهذه السلعة مع الإنتاجية الحدية للعمل.

1. عرض العمل في النموذج الكينزي: يتحدد عرض العمل في التحليل الكينزي على الأجر الاسمي و ليس

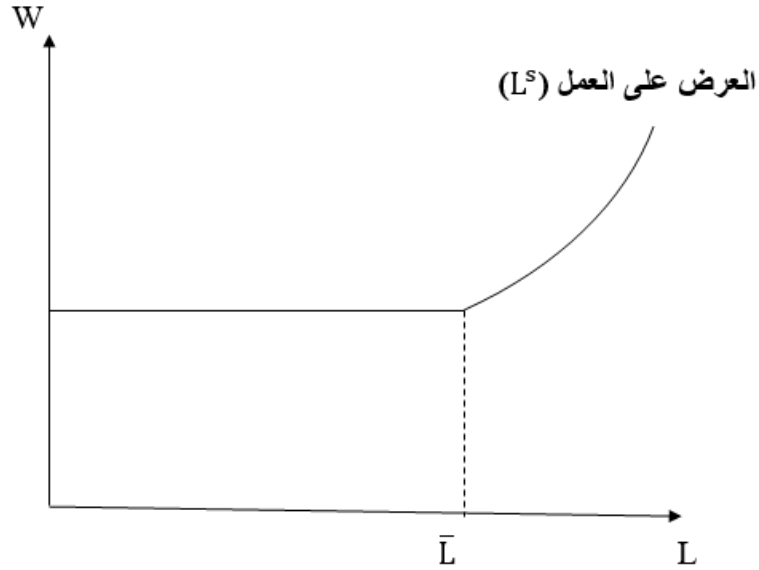
على الأجر الحقيقي كما هو الحال بالنسبة للنموذج النيوكلاسيكي. إذ يفترض أن العمال معرضون للخداع النقدي في سلوكهم الإنفاقي، فبالنسبة لهم إذا لم تتغير الأجور الاسمية لا تتغير قدرتهم الشرائية، و لهذا تجد سلوكهم في عرض خدماتهم يتحدد أساسا بمعدل الأجر الاسمي. كما يرى كينز بأن تغير الأجور الحقيقية والأجور الاسمية يتم بشكل غير متناسب لكون مستوى الأسعار يتحدد بكمية النقد المتداولة، بينما يتحدد الأجر الاسمي في سوق العمل، كما يرى أيضا أن معدل الأجر الاسمي هو غير مرن نحو الانخفاض على عكس التحليل النيوكلاسيكي الذي يرى بأن معدل الأجر الحقيقي مرن نحو الارتفاع و الانخفاض، إذ يفترض التحليل الكينزي أن هناك حدا أدنى لمعدل الأجر الاسمي لا يمكن للعاملين أن يقبلوا بعرض خدماتهم اقل من هذا المستوى.

انطلاقا من هذا التفسير يمكن صياغة دالة عرض العمل وفقا للمفهوم الكينزي كما يلي :

$$\begin{cases} L^s = L^s(W) \\ L^{s'} = \frac{dL^s}{dW} > 0 \end{cases}$$

حيث أن W : يمثل الأجر النقدي (الاسمي). و الشكل التالي يوضح دالة عرض العمل عند كينز:

الشكل رقم 2-5 : دالة عرض العمل عند كينز

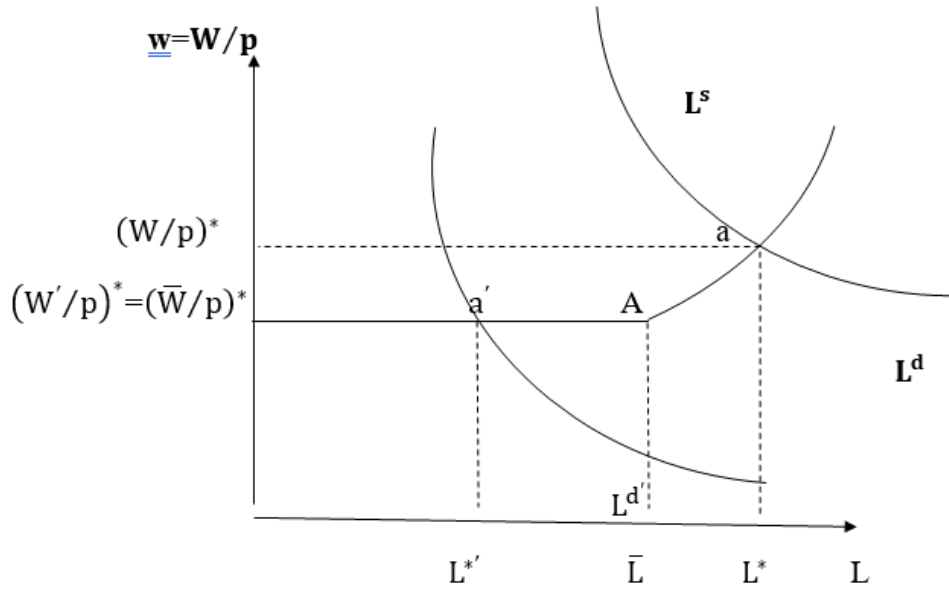


يلاحظ من خلال المنحنى أن معدل الأجر الاسمي (\bar{W}) يمثل الحد الأدنى للأجر الاسمي الذي يعرض العمال فيه خدماتهم، وهم غير مستعدين لعرض خدماتهم بمعدل أجر أقل منه، وحينما يتم توظيف كل الراغبين في العمل عند هذا المعدل، فإنه بعد ذلك يصبح توظيف عدد عمال أكثر يتطلب رفع معدل الأجر النقدي السائد مما يعطي لمنحنى عرض العمل ميل موجب كما هو موضح في الشكل رقم وذلك ابتداء من النقطة (\bar{L}).

2. توازن سوق العمل عند كينز :

يتم التوازن في سوق العمل لما يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه (،) و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 2-6 : توازن سوق العمل عند كينز



المصدر :

نعلم أن وجود الحد الأدنى لمعدل الأجر الاسمي يجعل حجم العمل الأقصى المعروض (\bar{L}) عندما يكون معدل الأجر الاسمي السائد ($W = \bar{W}$) وإذا ما تعدى حجم الطلب هذا المستوى (\bar{L}) فلا بد من رفع هذا المعدل. ومنه هناك حالتين لتوازن سوق العمل:

* الحالة الأولى: إذا كانت دالة الطلب على العمل هي (L^d)، أي أن حجم الطلب قد تعدى حجم العمل الأقصى المعروض (\bar{L})، و بالتالي فلا بد من رفع معدل الأجر الاسمي، حيث سيتحدد عند النقطة (a) حجم الطلب وحجم عرض العمل وكذلك معدل الأجر الاسمي والحقيقي التوازني (L^*)، $(W/p)^*$ ، والتي تعبر عن حالة الاستخدام الكامل للاقتصاد.

* الحالة الثانية: إذا اعتبرنا أن دالة الطلب على العمل هي ($L^{d'}$)، و هي الحالة التي يكون فيها الطلب على العمل أقل من الحجم المعروض: $\bar{L} > L^{d'}$ ، إذ يؤدي الانخفاض في الطلب على العمل إلى انخفاض معدل الأجر الاسمي، ولكن إلى مستوى لا يتعدى مستوى الحد الأدنى (\bar{W})، و بالتالي يتحدد توازن سوق العمل عند النقطة a' (L'^*)، $(W'/p)^*$ و هي الحالة التي يكون فيها الاقتصاد في حالة الاستخدام الغير كامل:

$$\begin{cases} L^* < \bar{L} \\ \bar{W} = W^* \end{cases}$$

وتكون هناك بطالة غير إرادية مقدرة بالمسافة: $\bar{L} - L^*$.

3. التحليل الكينزي لظاهرة البطالة¹:

لقد أكد كينز أن أن مستوى التشغيل الكامل ما هو سوى إحدى المستويات الممكنة، و أن من المستويات ما يكون عند أقل من مستوى التشغيل الكامل، حيث عارض المبدأ الكلاسيكي الذي يفسر عدم حدوث فترات الانكماش الطويلة الأجل لوجود آليات سوق ذاتية تمكنه من بلوغ التوازن عند مستوى التوظيف الكامل لمجمل عناصر الإنتاج. إذ يرى أن البطالة تصبح إجبارية عند اختلال سوق العمل بفعل انخفاض إجمالي الطلب الفعال و التي يمكن معالجتها عن طريق تدخل الدولة من خلال سياستها الاقتصادية والمالية لرفع مستوى إجمالي الطلب الفعال لضمان التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج .

رابعاً: سوق العمل في الفكر الاقتصادي الحديث

ظهر عدد من النظريات الحديثة لسوق العمل والبطالة تناولت النظريات السابقة بالتطوير والتعديل، من خلال إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصير أك ثر قدرة على تفسير الظواهر الحديثة في سوق العمل.

1- نظرية البحث عن العمل

تؤكد هذه النظرية صعوبة توافر المعلومات الكاملة عن سوق العمل، الأمر الذي يترتب عليه زيادة درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرارات، مما يدفع الأفراد إلى السعي للتعرف على هذه المعلومات ، وتتسم عملية البحث عن هذه المعلومات بسمتين أساسيتين: تتمثل الأولى منهما في أنها عملية مكلفة ماديا لكل من العمال والمؤسسات، حيث تتطلب نفقات تتعلق بالبحث والانتقال من قبل العاملين، ونفقات إجراء الاختبارات من قبل رجال الأعمال، وتتمثل الثانية منهما في أنها عملية تحتاج إلى وقت طويل، والى تفرغ من قبل الأفراد لجمع هذه المعلومات، وتستند هذه النظرية إلى هاتين السمتين في تفسير وجود كم هائل من المتعطلين جنباً إلى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة، فضلا عن تفسير تباين الأجور المتعلقة بنفس فئات المهارة.² طبقاً لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل الملائمة لقدراته م وهيكل الأجور المقترن بها، ومن ثم فإنه وفقاً لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد تعد سلوكاً اختيارياً، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة

¹ Thirry de Montbrial , Emmanuelle Fauchart, Introduction à l'économie Dunod , paris , 2001, p: 264.

² علي عبد الوهاب نجما، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها. الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 45

والاستخدامات المختلفة، ومن ناحية أخرى فإن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بوظائف شاغرة لبعض الوقت بدلا من شغلها، وذلك بهدف التأكد من العثور على أفضل العناصر الملائمة، وقد أسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة، والسبب في إطالتها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الشباب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، حيث أن انعدام خبراتهم تزيد معدل تنقلهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على قدر أكبر من المعلومات.¹

وترتبط عملية البحث بنوعين من لتكاليف: الأولى منهما تتمثل في التكاليف المباشرة مثل تكاليف إعلانات البحث عن الوظيفة ورسوم مكاتب التشغيل وتكاليف الانتقالات، أما الثانية منهما فهي التكاليف غير المباشرة التي تتمثل في - تكلفة الفرصة البديلة - الأجر المضحي به خلال فترة التفرغ للبحث عن الوظيفة المال.²

2- نظرية الاختلال

تتمثل هذه النظرية فيما يلي:³

ظهرت هذه النظرية على يد الكتاب الفرنسيين CJ Benassy و Malinvaud.E كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينات، ويرتكز تحليله للبطالة على سوقين اثنين هما: سوق السلع وسوق العمل، وتبنى هذه النظرية فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك إلى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن المنشود، ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة الاختلال متمثلة في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب، مما يقود إلى البطالة الاجبارية، و لا تقتصر النظرية على البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل، وإنما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع، إذ يمكن أن ينتج عنه نوعين من البطالة هما.⁴

1- النوع الأول

يتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج لا يمكنه تسويقه، وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي

¹ عبد الغاني دادن، محمد عبد الرحمان بن طجين، دراسة قياسية لمعدالت البطالة خال الفترة 1970-2008. مجلة الباحث، العدد 10 / 2012، جامعة

ورقلة، الجزائر، ص 1

² مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي-مبادئ وتطبيقات-. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 230

³ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 246، 248،

⁴ نفس المرجع السابق

2-النوع الثاني

في هذه الحالة تقترن البطالة بوجود نقص في عرض السلع مقابل الطلب عليها، وتكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات، و هو ما يتطابق والتحليل الكلاسيكي .إن أهمية نظرية الاختلال تتمثل في استخدامها لذات الإطار التحليلي لتحليل كل من البطالة الكلاسيكية و الكينزية، أما نوع البطالة وأسبابها فهي ليست من ثوابت أي نظام اقتصادي، و انما تتوقف على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الأسواق فمثال: ترجع البطالة - غير الاحتكاكية - في الدول المتقدمة إلى سبب واحد في الحالتين وهو انخفاض مستوى الإنتاج، ويعود ذلك إلى الانخفاض في معدل ربحية الاستثمارات وفقا للنظرية الكلاسيكية، أما سببه وفقا للنظرية الكينزية فهو عدم كفاية الطلب الكلي .

ثالثا:نظرية تجزئة سوق العمل

هذه النظرية لا تركز في عملية الاختبارات المتاحة للعمل على الأفراد وحرية اختيارهم للوظائف المختلفة في سوق العمل، بل تركز على مجموعات أو طبقات معينة من العمال الذين يواجهون مواقف وحاجات مختلفة لأسواق العمل والتي تحدد بطريقة منظمة أذواقهم ورغباتهم في عملية اختيار الوظائف المختلفة، وتبعا لطبيعة الوظائف المختلفة والمعايير المستخدمة في كل منها يمكن تقسيم سوق العمل إلى مجموعتين أو سوقين¹ ، و تقترض النظرية أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق وال يتحقق له ذلك فيما بين السوقين، وذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد والوظائف بكل منهما

1-النوع الأول وهو السوق الرئيسي

هو سوق المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم فنونا إنتاجية كثيفة رأس المال، بجانب عمالة على درجة عالية من المهارة، وتعمل هذه المنشآت على الاحتفاظ بهم لما اكتسبوه من مهارات أثناء عملهم، ومن ثم يتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل وأجور أعلى، وتتسم ظروف العمل فيه بدرجة عالية من الاستقرار

2. النوع الثاني وهو السوق الثانوي

هو سوق المنشآت صغيرة الحجم التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل، ويتسم هذا السوق بانخفاض الأجور، ووجود ظروف غير مواتية للعمل، فضلا عن تعرضه لدرجة أكبر من التقلبات وفقا لظروف النشاط الاقتصادي، ومن ثم يكون العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة خاصة في ظل الافتقار إلى التشريعات التي تنظم هذا السوق

¹ عاشور عمر المسماري، القوى العاملة والتعليم وسوق العمل. منشورات جامعة عمر المختار، ليبيا، 2008، ص 261.

رابعا قانون أوكن (Okun Arthur)

لقد قام الاقتصادي الأمريكي أوكن (1928-1980) بدراسة تحليلية لبعض متغيرات الاقتصاد الأمريكي في الفترة الممتدة بين 1947 و سنة 1960، وقد لاحظ أن أي ارتفاع بنقطة إضافية واحدة (1%) في معدلات البطالة سيصاحبها انخفاض بثلاث نقاط (3%) في الناتج الوطني الحقيقي.¹

فإذا كنا نرغب في تحسين مستوى النمو الاقتصادي فما علينا إذن إلا أن نعمل على رفع معدل العمالة وتشغيل الأيدي العاطلة، من خلال توفير البيئة والاليات والوسائل المناسبة لتحقيق ذلك. قانون "أوكن" يعتبر أن معدل البطالة ما هو إلا المرآة العاكسة لتغير الناتج المحلي الاجمالي نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي المحتمل أي: و عند الاقرار بذلك فإن أي زيادة في الانفاق الحكومي مثال سيعمل على زيادة الناتج المحلي ومن ثم نسبة الناتج، وهذا بدوره يقلل من معدل البطالة، ومن هذه العلاقة بين معدل البطالة ونسبة الناتج يمكن اشتقاق علاقة عامة تحدد معدل البطالة في أي سنة عند معرفة الناتج الحقيقي والناتج الممكن ومتوسط معدل البطالة. فالعلاقة الرياضية لقانون أوكن تعبر عن علاقة خطية بسيطة بين الفجوة في معدلات البطالة إلى مستواها الطبيعي، والفجوة في الناتج بالمقارنة مع مستوى إمكاناته الناتج المحتمل، ويمكن كتابة علاقة أوكن على الشكل التالي:²

$$\frac{Y_P - Y}{Y_P} = \beta (U - U_n)$$

حيث:

Y_p : الناتج المحتمل (ناتج العمالة الكاملة)؛

Y : الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (الناتج الفعلي الحقيقي)؛

U_n : معدل البطالة الطبيعي: هي البطالة الناجمة عن العوامل الهيكلية (على سبيل المثال المهارات غير متطابقة)، و هي الفرق بين أولئك الذين يرغبون في الحصول على وظيفة بمعدلات الأجور الحالية وأولئك الذين لديهم الرغبة والقدرة على الحصول على وظيفة؛

U : معدل البطالة الفعلي: عدد العاطلين عن العمل إلى إجمالي القوة العاملة؛

β : معامل أوكن ويقاس الانخفاض في معدل البطالة لما يتجاوز الانتاج حد معين. إذا كانت فجوة أوكن مستقرة (الفرق بين الناتج الحقيقي الممكن والفعلي) فلها عدة مزايا منها:³

¹ Ahmed Silem, D.Jean-Marie Albertini, lexique d'économie . 6 eme édition, dalloz, France, 1999, p 377

² محمد ادريوش دحماني، مرجع سبق ذكره، ص 124

³ محمد لموتي، أثر الإصلاحات على البطالة في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية-. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015-2016، ص 4

-إن تخفيض البطالة يتطلب تخفيض فجوة أوكن عن طريق زيادة النمو الفعلي عند مستوى معطى من الناتج الحقيقي الممكن؛

-تسمح هذه العلاقة بتقدير معدل النمو المناسب لتخفيض معدل البطالة بقدر معين أو العكس تسمح بتقدير كلفة البطالة نتيجة تقليص المعدل الفعلي للنمو.

المبحث الثالث: وضعية سوق العمل في الجزائر

باعتبار أن سوق العمل يعتبر من أهم الركائز التوازن الاقتصادي، وأحد أهم عوامل الاستقرار الاجتماعي، والجزائر من الدول التي توجد بها عوامل اجتماعية واقتصادية تؤثر على سوق العمل وبالتالي في وضعية اليد العاملة وظهور اختلالات في سوق العمل، الناتجة عن مجموعة من الأسباب، وعليه من خلال المبحث سيتم دراسة وضعية وواقع القوى العاملة في الجزائر، البطالة واختلالات سوق العمل.

المطلب الأول: واقع القوى العاملة في الجزائر

تقتضي دراسة واقع القوى العاملة في الجزائر دراسة تطور حجم القوى العاملة المشتغلة، انطلاقا من حجم السكان، بحيث يعتبر النمو السكاني المحدد الأول لحجم ونسبة ونوعية القوى العاملة لأي بلد، بالإضافة إلى دراسة توزيع العمالة المشتغلة حسب القطاعات الاقتصادية، حسب المناطق الجغرافية، حسب الجنس وحسب القطاع القانوني.

أولاً: تطور حجم القوى العاملة في الجزائر ومعدل النشاط خلال الفترة 2008-2018

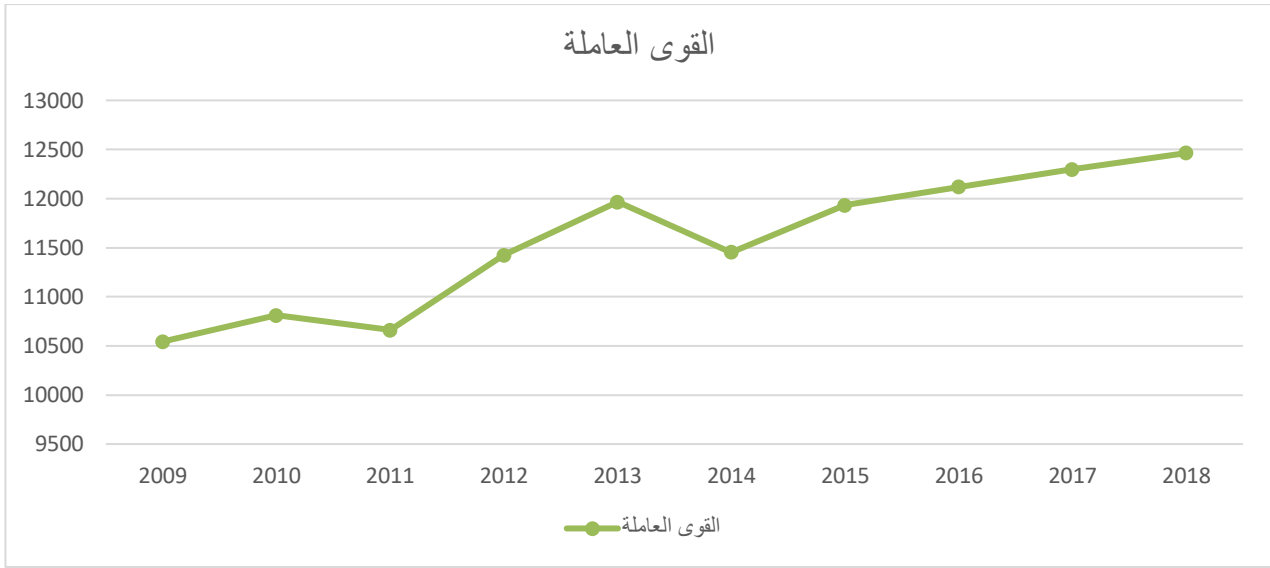
الجدول رقم 2-1: تطور حجم القوة العاملة و معدل النشاط خلال الفترة 2008-2018

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد السكان	34591	35268	35978	36717	37495	38297	39114	39963	40606	41200	42200
القوى العاملة	10315	10544	10812	10661	11423	11964	11453	11932	12117	12298	12463
معدل النشاط	29.82	29.90	30.05	29.04	30.47	31.24	29.28	29.86	29.84	29.85	29.46

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء

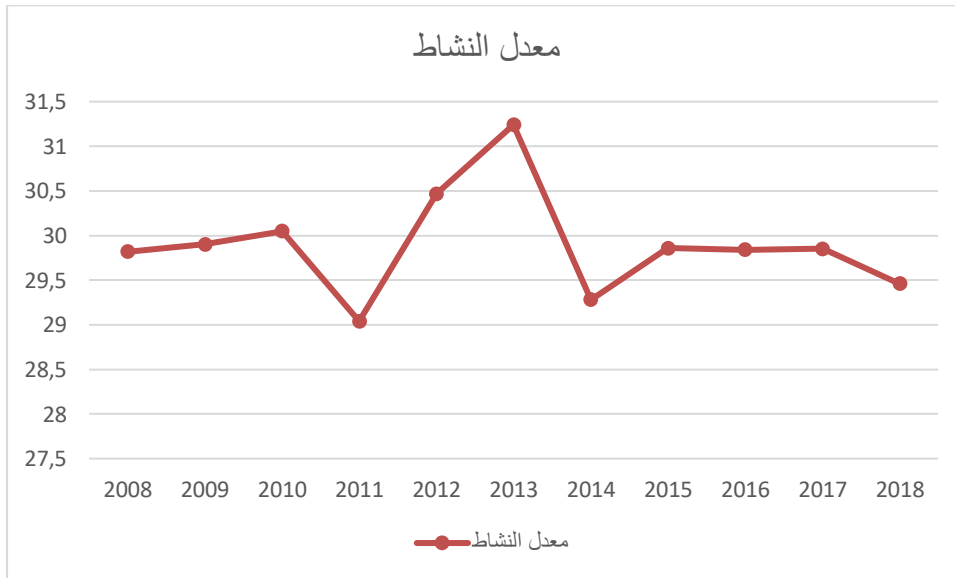
$$\text{معدل النشاط} = \left(\frac{\text{القوة العاملة}}{\text{عدد السكان}} \right) \times 100$$

الشكل 2-7: تطور حجم القوة العاملة خلال الفترة 2008-2018



المصدر : مخرجات excel بالاعتماد على معطيات الجدول 1-2

الشكل 2-8: تطور معدل النشاط خلال الفترة 2008-2018



المصدر : مخرجات excel بالاعتماد على معطيات الجدول 1-2

من خلال هذا الجدول نلاحظ ارتفاع القوى العاملة في سنة 2018 مقارنة بسنة 2010 إلى أكثر من مليون ونصف، بالتزامن مع ارتفاع عدد السكان خلال هذه الفترة والمقدر بأكثر من 6 مليون.

كما يلاحظ من خلال الجدول أيضا أن متوسط القوى العاملة خلال فترة الدراسة يقدر ب 11.68 مليون نسمة أي بما يعادل 26.85% من متوسط سكان الجزائر خلال نفس هذه الفترة، والتي وصلت أقصاها سنة 2018 اذ قاربت 12 مليون نسمة ونصف بزيادة تقدر ب 1.651 مليون نسمة بسنة 2010 أي ما يعادل 15.27% والتي عرفت على العموم منحى تصاعدي منذ بداية الدراسة ،أما فيما يخص معدل النشاط فيلاحظ أنه عرف تذبذبا خلال الفترة الممتد من 2010 إلى 2018، والذي وصل ذروته سنة 2013 بنسبة 31.24% وأدنى مستوى له سجل سنة 2011 – 29.04 % ، فمتوسط معدل النشاط خلال هذه الفترة يقارب 30، أي أن ثلث سكان الجزائر تقريبا يمكنهم ممارسة العمل.

ثانيا: تطور حجم القوى العاملة المشغلة في الجزائر ومعدل التشغيل للفترة 2008-2018

إن معرفة حجم العمالة وقياس نسبتها إلى اجمالي السكان النشطين، يساعد على التعرف على وضع التشغيل في الجزائر من خلال حساب معدل التشغيل.

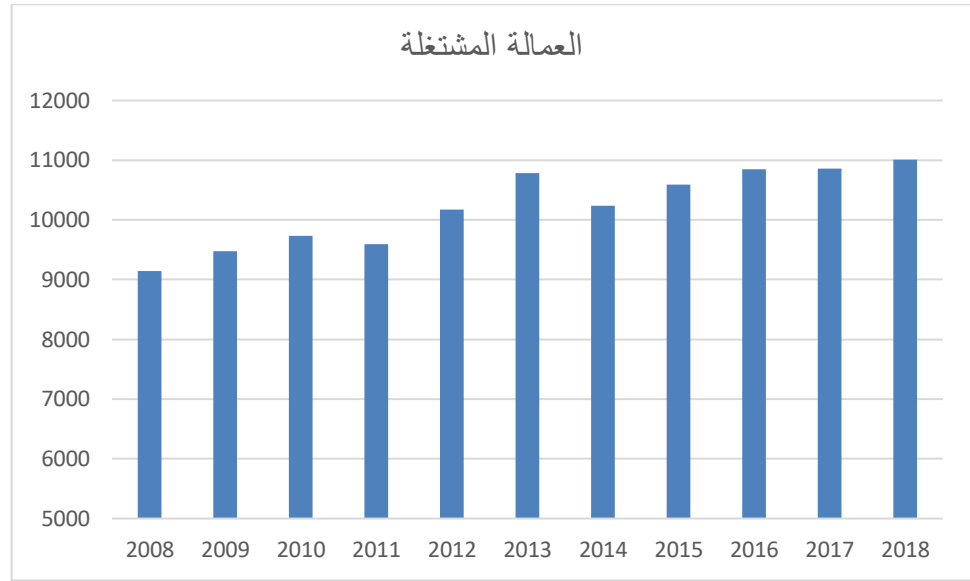
الجدول رقم 2-2: تطور حجم العمالة المشغلة و معدل التشغيل خلال الفترة 2008-2018

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القوة العاملة	10315	10544	10812	10661	11423	11964	11453	11932	12117	12298	12463
العمالة المشغلة	9146	9472	9735	9599	10170	10788	1239	10594	10845	10858	11011
معدل التشغيل	88,67	89,83	90,04	90,04	89,03	90,17	89,40	88,79	89,50	88,29	89,57

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء

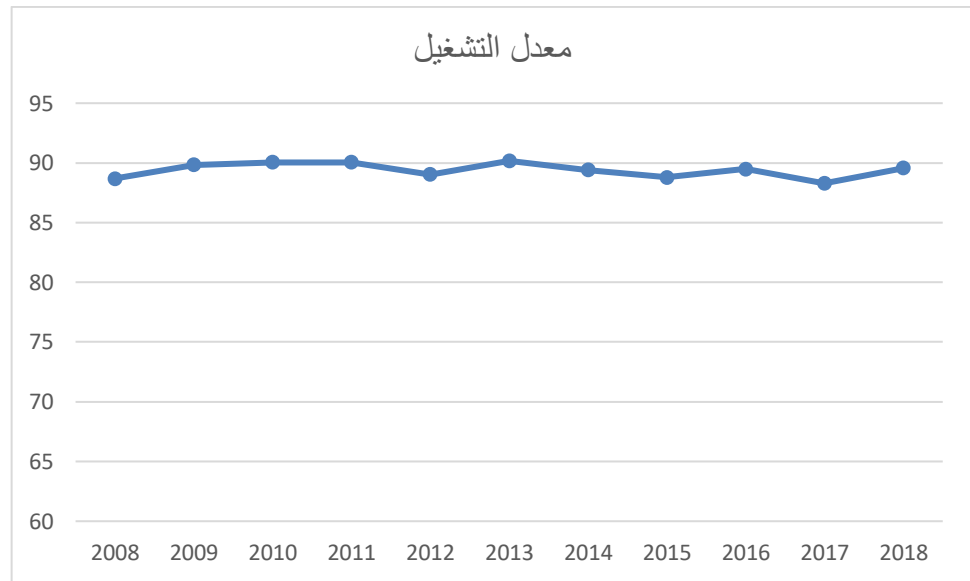
$$\text{معدل النشاط} = \left(\frac{\text{القوة العاملة}}{\text{عدد السكان}} \right) \times 100$$

الشكل رقم 2-9: تطور حجم العمالة المشغلة خلال الفترة 2008-2018



المصدر : مخرجات excel بالاعتماد على معطيات الجدول 2-2

الشكل رقم 2-10: تطور معدل التشغيل خلال الفترة 2008-2018



المصدر : مخرجات excel بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 2-2

من خلال الجدول يلاحظ ارتفاع عدد العمال من 9.7 مليون عامل سنة 2010 إلى 1 مليون عامل سنة 2018 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 13% ، ويرجع ذلك إلى تزايد مناصب الشغل المستحدثة ضمن برامج التنمية التي سطرتها الدولة منذ مطلع الالفية الثالثة، أما معدلات التشغيل فيلاحظ أنها خلال هذه الفترة من الدراسة يتراوح متوسطها

في حدود 90 %، وهذا راجع إلى الدعم المقدم لشتى القطاعات الاقتصادية، وخاصة المقدم من وكالات الدعم التي ساهمت في استحداث العديد من مناصب الشغل خاصة في السنوات التي عرفت فتح المجال وتسهيل إجراءات الدعم سنوات 2011-2014، حيث ساهمت في توظيف أكثر من نصف مليون شخص سنة 2012.

كما تجدر الإشارة إلا أن هذه المناصب مؤقتة ضمن برامج الادمج والشبكة الاجتماعية، فحسب تقرير سنة 2018 مايوق 3 مليون منصب شغل غير دائم و 4.18 مليون منصب شغل دائم و 3.38 مليون شغل خاص.

ثالثا: توزيع القوى العاملة

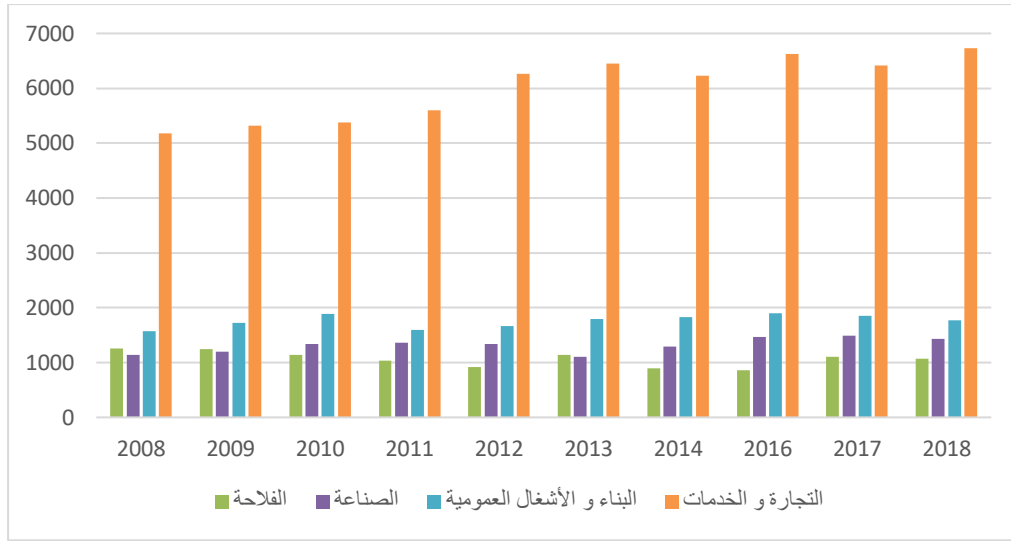
1- توزيع العمالة المشتغلة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة ما بين 2010-2018

يبين الجدول التالي توزيع العمالة بين القطاعات الاقتصادية، إلا أن العمالة في القطاع الفلاحي لا يمكن حصرها بسبب عدم القدرة على إحصاء الأشخاص المعنيين بالنشاط الفلاحي، حيث أنه يتم تصنيف المعنيين بالأمر في هذا القطاع على كل من يمارس الشغل الفلاحي بصفة أساسية دون أن يؤخذ بعين الاعتبار الذين يمارسون النشاط الفلاحي بصفة ثانوية.

الجدول رقم 2-3: تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2008-2018

السنوات	العمالة المشتغلة	الفلاحة		الصناعة		البناء و الأشغال العمومية		التجارة و الخدمات	
		النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد
2008	9146	13.69	1252	12.48	1141	17.22	1575	56.61	5178
2009	9472	13.11	1242	12.61	1194	18.14	1718	56.14	5318
2010	9735	11.67	1136	13.73	1337	19.37	1886	55.23	5377
2011	9599	10.77	1034	14.24	1367	16.62	1595	58.37	5603
2012	10170	8.97	912	13.13	1335	16.35	1663	61.55	6260
2013	10788	10.58	1141	10.26	1107	16.60	1791	59.78	6449
2014	1239	8.78	899	12.60	1290	17.83	1826	60.79	6224
2015	10594	8.66	917	13.00	1377	16.76	1776	61.58	6524
2016	10845	7.98	865	13.51	1465	17.47	1895	61.04	6620
2017	10858	10.15	112	13.75	1493	17.01	1847	59.10	6417
2018	11011	9.69	1067	13.01	1434	16.11	1774	61.08	6726

الشكل رقم 2-11: تطور حجم العمالة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2008-2018



المصدر : مخرجات excel بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 2-03

الملاحظ من خلال الجدول رقم 2-3، أن أهم قطاع يوفر مناصب الشغل في الجزائر هو قطاع التجارة والخدمات إذ سجل أعلى نسبة له بين القطاعات الأخرى والتي تجاوزت عتبة 60% سنة 2018، كما يلاحظ أيضا تراجع معدل التشغيل في قطاع البناء والأشغال سنة 2018 إلى 16% مقارنة بسنة 2010 والذي تجاوز 19% خلال هذه السنة، أما فيما يخص قطاع الصناعة فالملاحظ أن متوسط نسبة التشغيل فيه لم تتجاوز 13% خلال سنوات الدراسة والتي سجلت أعلى نسبة لها سنة 2011 بنسبة 14.2% فيما سجل القطاع الفلاحي انخفاض كبير في معدلات التشغيل والتي سجلت أدنى مستويات لها سنوات 2012، 2014، 2015، 2016، 2018 إلى ما دون 10% حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2010 بنسبة 11.67%، وهذا راجع إلى عدة عوامل أهمها الفوارق المسجلة بين مداخل القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى زيادة على قلة الدعم المقدم لهذا القطاع.

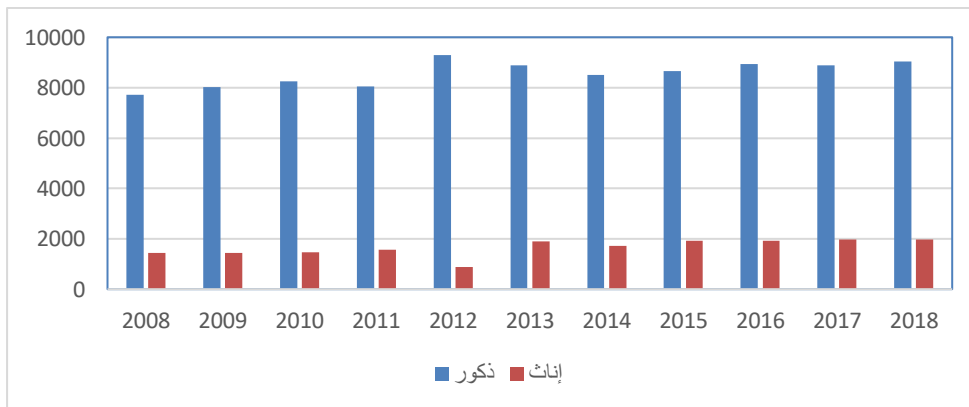
2- توزيع العمالة المشتغلة حسب الجنس خلال الفترة 2010-2018

الجدول رقم 2-4 تطور حجم العمالة حسب الجنس 2008-2018

السنوات	العمالة المشتغلة		الذكور		الإناث	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
2008	9146	84.39	7718	84.39	1428	15.61
2009	9472	84.72	825	84.72	1447	15.28
2010	9735	84.87	8262	84.87	1473	15.13
2011	9599	83.74	8038	83.74	1561	16.26
2012	10170	91.26	9281	91.26	889	8.74
2013	10788	82.34	8883	82.34	1905	17.66
2014	1239	83.17	8516	83.17	1723	16.83
2015	10594	81.74	8660	81.74	1934	18.26
2016	10845	82.37	8933	82.37	1912	17.63
2017	10858	81.90	8893	81.90	1965	18.10
2018	11011	81.39	9050	81.39	1961	18.73

الملاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة التشغيل لدى الذكور أعلى منها لدى الإناث وبفارق كبيرة، إلا أن معدل التشغيل لدى فئة النساء عرف تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة والذي قارب 19% سنة 2018، مقارنة بسنة 2010 مسجلا نسبة 15.13%، في مقابل التراجع لدى فئة الرجال من 84% من نفس السنة إلى 81.39% سنة 2018، إذ بلغ ذروته سنة 2012 بنسبة 91.26%، إذ يلاحظ في السنوات الأخيرة إقبال المرأة على عالم الشغل خاصة وأنها أصبحت تقبل بالتوظيف ضمن برامج الإدماج المهني، وتوجه الرجال إلى سوق العمل الغير رسمي الأكثر دخلا.

الشكل رقم 2-12: تطور حجم العمالة حسب الجنس 2008-2018



المصدر : مخرجات excel بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 2-4

3- توزيع العمالة المشتغلة حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2010-2018

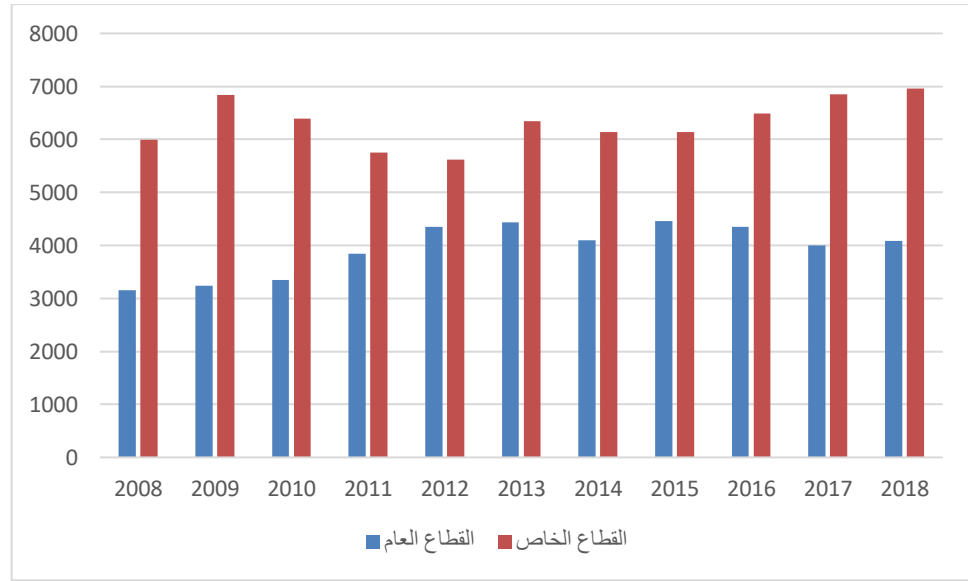
الجدول رقم 2-5: تطور حجم العمالة حسب القطاع القانوني 2008-2018

السنوات	العمالة المشتغلة	القطاع العام		القطاع الخاص	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
2008	9146	3149	34.43	59.97	65.57
2009	9472	3234	34.14	6838	65.86
2010	9735	3346	34.37	6389	65.63
2011	9599	3843	40.04	5756	59.96
2012	10170	4354	42.81	5616	57.19
2013	10788	4440	41.16	6348	58.84
2014	1239	4100	40.04	6139	59.96
2015	10594	4455	42.05	6139	57.95
2016	10845	4355	40.16	6490	59.84
2017	10858	4001	36.85	6857	63.15
2018	11011	4088	36.67	6961	62.44

يبين الجدول التالي نسب التشغيل حسب القطاع القانوني والمصنفة ضمن القطاعين العام والخاص:

الملاحظ من الجدول السابق أن القطاع الخاص يستحوذ على النسبة الأكبر في التشغيل، مسجلاً أعلى نسبة له سنة 2010 بـ 65.63% وأقل نسبة 57.19% سنة 2012، حيث لم يتجاوز القطاع العام نسبة 42% من إجمالي العمالة المشتغلة خلال فترة الدراسة، والذي يرجع في الأساس إلى الدعم والتسهيلات المقدمة من طرف الحكومة الرامية إلى دعم وتشجيع الاستثمارات الخاصة.

الشكل رقم 2-13: تطور حجم العمالة حسب القطاع القانوني 2008-2018



المصدر : مخرجات excel بالاعتماد على معطيات الجدول 2-5

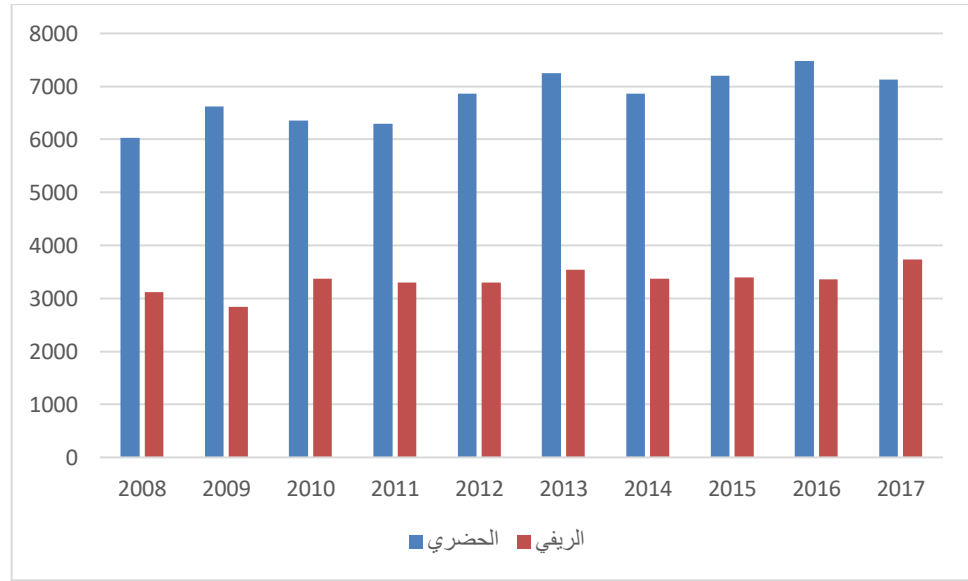
4- توزيع العمالة المشتغلة حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 2010 - 2017

الملاحظ من خلال الجدول رقم 2-6 السابق أن نسبة العمالة المشتغلة في المناطق الحضرية أعلى منها في المناطق الريفية، إذ يلاحظ تراجع تدريجي في نسبة العمالة في الريف منذ سنة 2010 والتي سجلت نسبة 34.66% لتصل إلى 31% سنة 2016 وتعاود الارتفاع سنة 2017 إلى 34.34%، وهذا راجع إلى ارتفاع عدد سكان المدن بسبب الهجرة من الريف نحو المدن لتوافر الخدمات والمرافق العامة فيها مقارنة بالريف.

الجدول رقم 2-6 تطور حجم العمالة حسب المناطق الجغرافية 2008-2017

السنوات	العمالة المشتغلة		الريفي	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
2008	9146	65.89	3120	34.11
2009	9472	69.96	2845	30.04
2010	9735	65.34	3374	34.66
2011	9599	65.60	332	34.40
2012	10170	67.53	332	32.47
2013	10788	67.22	3536	32.78
2014	1239	67.2	3377	32.98
2015	10594	67.99	3391	32.01
2016	10845	69.00	3362	31.00
2017	10858	65.66	3729	34.34

الشكل رقم 2-14: تطور حجم العمالة حسب المناطق الجغرافية 2008-2017



المصدر : مخرجات excel بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 2-6

المطلب الثاني : البطالة في الجزائر واختلالات سوق العمل

أولاً: البطالة في الجزائر

يتميز سوق العمل في الجزائر انتشار ظاهرة البطالة، وذلك نتيجة لاختلال التوازن بين مناصب الشغل المعروضة ونمو الفئة النشطة، بالإضافة إلى تأثيره بمجموعة من العوامل الجغرافية والديمغرافية والسياسية والاقتصادية التي تلعب دورا هاما في التأثير على العرض والطلب في سوق العمل، والتي تنتج عنها اختلالات في سوق العمل تساهم فيها مجموعة من الأسباب وفيما يلي عرض لأسباب اختلالات سوق العمل والتي تؤثر بصورة مباشرة على ظاهرة البطالة.

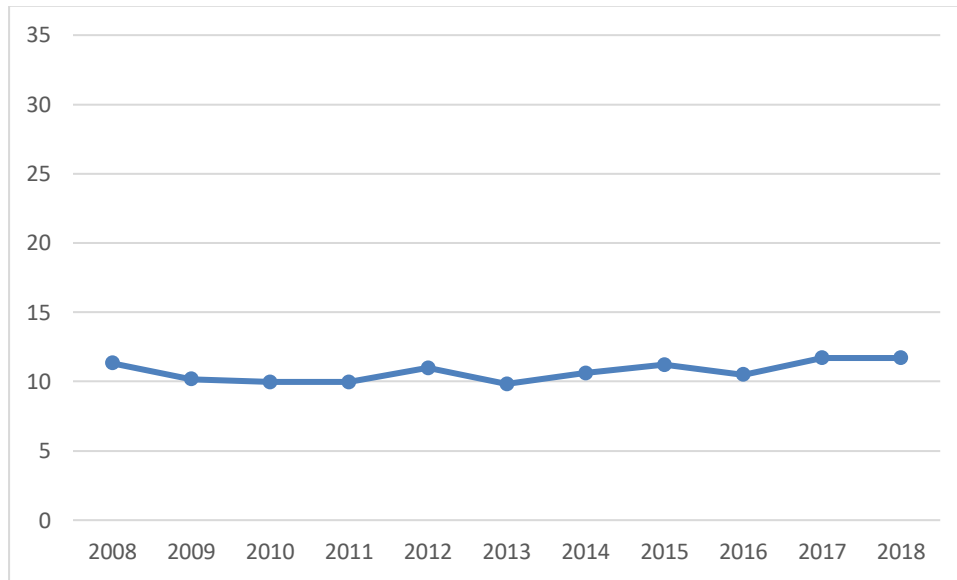
-تطور معدلات البطالة في الجزائر

رغم جهود و سياسات و إجراءات التشغيل المتبعة في الجزائر تبقى مشكلة البطالة متفشية في الاقتصاد الجزائري؛ حيث حجم عرض القوى العاملة يفوق حجم الطلب عليها و هذا نتيجة لتأثر سوق العمل بمجموعة من العوامل و أيضا لتعرضه كما سبق ذكره من اختلالات، الأمر الذي جعل معدلات البطالة مرتفعة والتي يتم توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 2-7: تطور حجم العمالة العاطلة و معدل البطالة خلال الفترة 2008-2018

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القوة العاملة	10315	10544	10812	10661	11423	11964	11453	11932	12117	12298	12463
العمالة العاطلة	1169	1072	1077	1062	1253	1176	1214	1338	1272	1440	1462
معدل البطالة %	11,33	10,17	9,96	9,96	10,97	9,83	10,60	11,21	10,50	11,7	11,7

الشكل رقم 2-15 : تطور معدل البطالة خلال الفترة 2008-2018



المصدر : مخرجات excel بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 2-7

ثانيا: اختلالات سوق العمل:

1- انتشار سوق العمل غير الرسمي

يرتبط مفهوم سوق العمل غير الرسمي، بالقطاع الاقتصادي غير الرسمي ، و على الرغم من مساهمة هذا الأخير في امتصاص البطالة إلا أنه يؤثر سلبا على الأداء الحسن للاقتصاديات التي تعاني عجزا في جهازها الإنتاجي، كما أن هناك تمييز بين معدل البطالة الحقيقي و معدل البطالة المصرح به والذي لا يأخذ بعين الاعتبار عمال

هذا القطاع، لأن البطال من وجهة نظر الهيئات الرسمية للإحصاء هو الشخص الذي لا يشغل أي منصب عمل أثناء عملية التعداد.¹

2-مخرجات التكوين و سوق العمل²

إن الارتباط بين مخرجات التعليم و التكوين و سوق العمل ضروري لتحقيق التنمية، اعتبارا من العلاقة التكاملية بين مؤسسة التكوين و سوق العمل، و من المسلم به نظريا، ضرورة توافق مخرجات مؤسسات التكوين مع متطلبات سوق العمل . و قد ارتبط نظام التكوين في الجزائر بثلاث قطاعات أساسية هي التربية الوطنية، التعليم العالي والبحث العلمي و قطاع التكوين المهني، و لقد استطاعت منظومة التكوين في وقت معين الوفاء باحتياجات سوق العمل لاسيما في ظل مرحلة التنمية المخططة حيث اعتمدت الدولة على سياسة التعيين المباشر لحاملي الشهادات العليا و الشهادات الجامعية و كذلك خريجي المعاهد و المدارس الوطنية، و ذلك يرجع إلى خصوصية المرحلة، و تزايد عرض العمل الذي وفرته المؤسسات العمومية، جراء توسيع مشروعاتها

إلا أنه ظهر في السنوات الأخيرة خلل بين مخرجات التكوين و سوق العمل أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في أوساط الفئات المكونة، إذ يرجع ذلك إلى الأسباب التالية:³

3-تغليب سياسة الكم على الكيف

فمراكز التكوين في الجزائر بداية من معاهد التكوين المهني إلى المؤسسات الجامعية تخرج سنويا آلاف الطلبة و المتربصين الذين يتوجهون إلى سوق العمل، الذي لسان حاله يؤكد على أن واقع الدولة الاقتصادي لا يتناسب و اليد العاملة المتخرجة.

-عدم وجود تنسيق بين المؤسسة الاقتصادية و مراكز التكوين المهني و هو ما يجعل مخرجات هذه المراكز تختلف عن احتياجات المؤسسة الاقتصادية، ما يفضي إلى بطالة اليد العاملة، لحصولها على تأهيل لا يوافق احتياجات السوق.

انتشار ظاهرة التسرب المدرسي : إن أهم سمة سايرت تطور التعليم في الجزائر هو انتشار ظاهرة المتسربين.

¹ حسين رحيم، سياسات التشغيل في الجزائر : تحليل و تقييم، بحوث اقتصادية عربية، 2013، العددان : 61-62، ص: 134 .

² مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011، مجلة الباحث، العدد10، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص11.

³ بلقايد ثورية، الممارسة السنوية للقطاع غير الرسمي وتحديات سوق العمل الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، 2018-2019، ص100.

الخاتمة

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل طرح مختلف النظريات الاقتصادية التي تناولت مفهوم التشغيل وسوق العمل، والتي سبق وكما رأينا في هذا الصدد المداخل النظرية كثيرة ومتنوعة أعطت للتشغيل أبعاد مختلفة وعالجه من مختلف الزوايا لاختلاف التعاريف التي حظي بها هذا المفهوم إلى جانب سوق العمل، والتي كانت تصب في معظمها إلى الطرق إلى تؤدي للارتفاع بمستوى التوظيف وإيجاد فرص عمل لكل الراغبين فيه، وتحقيق التوازن في سوق العمل. أما فيممل يتعلق بالتشغيل في الجزائر فالرغم من تحسنه وشبه استقرار في النسب المسجلة غير أنه لم يصل إلى المستوى المطلوب ومازال سوق العمل يشهد اختلالات بين العرض والطلب على العمل، زيادة على توزيع العمالة في الجزائر غير متساوي بين القطاعات ، أو بين المناطق الجغرافية ، أو بين الجنس ومابين أنواع العمل.

الفصل الثالث

قياس أثر الصادرات خارج

قطاع المحروقات على التشغيل

في الجزائر

مقدمة

نظرا للأهمية التي أصبح يحظى بها قطاع الصادرات خارج المحروقات من خلال محالات الحكومات المتعاقبة في الجزائر للنهوض بهذا القطاع في اطار برامج تنموية ، حيث جاءت معظم الدراسات التحليلية والكمية التي بحثت في موضوع ترقية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، وبالتالي النهوض بالاقتصاد ككل وخاصة أثره على الإنتاج والعمالة، فعنصر العمل يعتبر أهم عناصر الإنتاج إذا ما توفرت الموارد المالية اللازمة ، ومن هنا ارتأينا إلى معرفة مدى تأثير قطاع الصادرات خارج المحروقات في الدفع بعجلة التشغيل بالجزائر ، لذلك كان لابد من القيام بنمذجة قياسية، فبعد اختبارنا للعديد من النماذج القياسية اتضح لنا أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لوحده كمتغير مستقل لا يصلح في تفسير التغيرات الحاصلة في نسب التشغيل لذا قمنا بإضافة متغيرات أخرى لها ذات علاقة والمتمثلة في الاتفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي الخارجي، كمتغيرات مفسرة للتشغيل، والتي سيتم دراستها في هذا الفصل.

دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL :

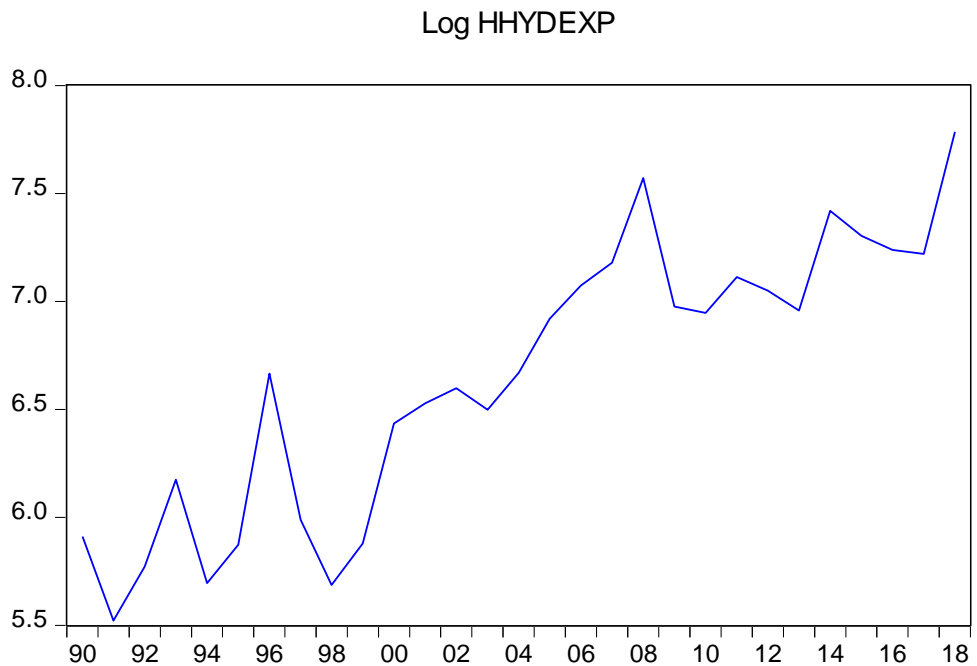
سنعتمد في هذه الدراسة على استخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لتحديد اثر الصادرات خارج المحروقات المتمثلة في: الصادرات خارج المحروقات ، الانفاق الحكومي و الاستثمار الأجنبي الخارجي كمتغيرات مستقلة والتشغيل كمتغيرة تابعة ، حيث تم استخدام اختبار استقرارية السلاسل الزمنية و اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود Bounds test، ثم منهجية متجه تصحيح الخطأ.

أولاً- دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة :

1- المتغيرات المستقلة :

1-1- الصادرات خارج قطاع المحروقات :

الشكل رقم 3-1 :منحنى تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات



من خلل المنحنى رقم 3-1 نميز مرحلتين أساسيتين في تطور مداخيل الصادرات خارج قطاع المحروقات، الفترة الأولى والممتدة من سنة 1990 إلى غاية 1999 والتي سجلت أدنى مستويات لها خلال فترة الدراسة وخاصة سنوات 1991 إلى غاية 1994 وسنة 1999 والتي وصلت إلى ما دون 600 مليون دولار، وهذا راجع إلى احتكار الدولة للتجارة الخارجية وضعف نسيجها الإنتاجي الذي هيمنت عليه الصادرات النفطية بالإضافة إلى ثقل خدمة الدين الخارجي مما حال دون تشجيع وتتنوع قطاعات خارج المحروقات وخلق مصادر جديدة للدخل، في حين سجلت في هذه الفترة أعلى نسبة لها سنة 1996 إذ وصلت إلى ما يقارب 670 مليون دولار وذلك يعود إلى تسديد الجزائر جزء من مديونيتها لديونها اتجاه روسيا بتصدير التمور والخمور والطماطم المعلبة¹

أما المرحلة الثانية والتي تمتد من بداية الألفية الثالثة إلى غاية سنة 2018، شهدت تطورا ملحوظا على غرار سنوات التسعينات بالرغم من أنها شهدت تقلبات بين الارتفاع والانخفاض في مداخيل قطاع الصادرات خارج المحروقات حيث سجلت منحنى تصاعدي منذ سنة 2002، إلى غاية سنة 2009 باستثناء سنة 2003 والذي يعود أساسا إلى التوتر الذي عرفت مناطق الشرق الأوسط مع غزو العراق، مما أدى بالعديد من المؤسسات الجزائرية المصدرة إلى وقف صادراتها نحو هذه المناطق.

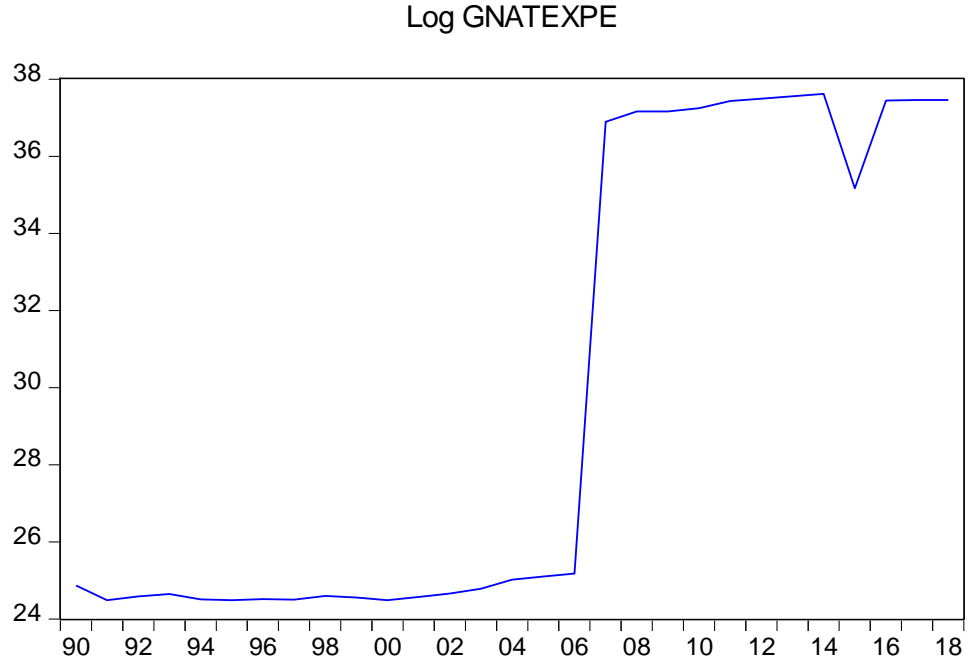
أما في سنة 2014 عرفت الصادرات غير نفطية ارتفاعا واضحا بسبب الارتفاع في تصدير المواد النصف مصنعة، لتتخفف في الثلاث سنوات الموالية مقارنة بالنسب التي قبلها، في حين سجلت سنة 2018 أعلى قيمة خلال فترة الدراسة والتي وصلت إلى ما يقارب 800 مليون دولار، ويعود ذلك إلى جهود الدولة في تنمية وتنوع صادراتها خارج المحروقات من خلال جملة من الحوافز غي إطار سياساتها التنموية.

¹ المصدر سعدي وصاف 2004 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية بعنوان أثر تنمية الصادرات غير نفطية في البلدان النامية

الحوافز والحوافز جامعة الجزائر 3 ص38.

1-2- الانفاق الحكومي:

الشكل رقم 2-3: منحنى تطور الانفاق الحكومي

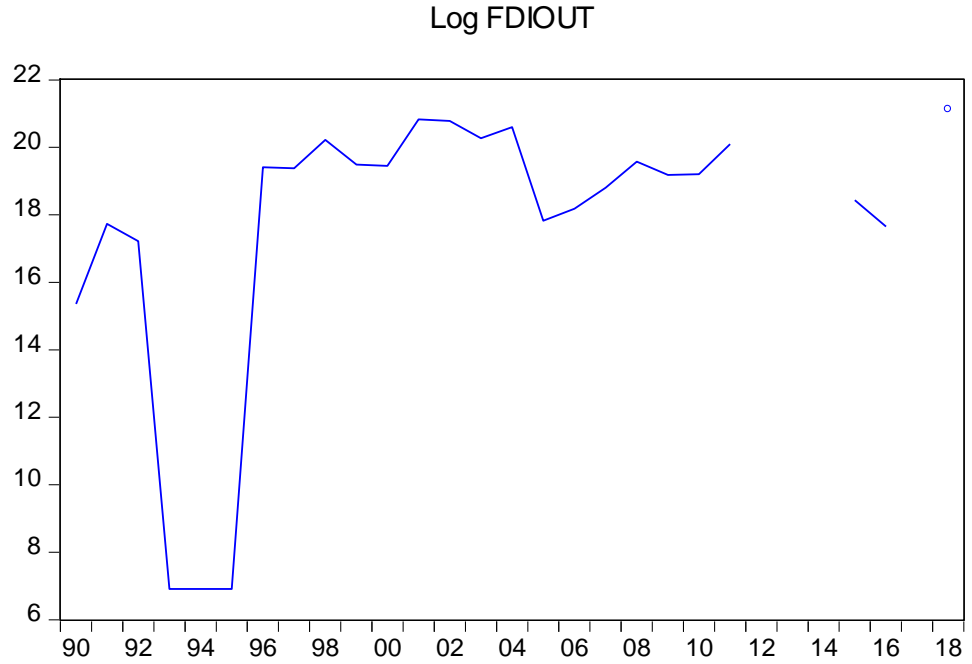


من خلال المنحنى رقم 2 نلاحظ أن الانفاق الحكومي شهد شبه استقرار منذ سنة 1990 على غاية مطلع سنة 2000 حيث بدأ يتحسن تدريجيا وهي أقل نسب مسجلة خلال فترة الدراسة ، بلغت فيها أعلى نسبة انفاق سنة ، ويرجع انخفاض الانفاق الحكومي في فترة التسعينات إلى تطبيق الإصلاحات الهيكلية والتي تدعو إلى تقليص الانفاق الحكومي ورفع أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة.

نلاحظ أيضا من الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2014 أن الانفاق الحكومي أخذ منحى تصاعديا وارتفاعا ملحوظا بالمقارنة بالسنوات السابقة، والذي سجل أعلى نسبة له سنة 2013 بما يقارب 38 مليار دولار ويفسر ذلك بعمليات الإصلاح المالي وبانتهاج الدولة لسياسة إنفاقية توسعية إثر انتعاش أسعار البترول أو ما سميت بفترة الجبوحة المالية، ليتراجع بعد ذلك حتى سنة 2016 دون 35 مليار دولار، نتيجة للانخفاض الشديد في الإيرادات الجبائية بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول، إلا أنه وبعد هذه الفترة استمر الانفاق الحكومي في الارتفاع نتيجة مواصلة الدولة لمخططاتها التنموية لانعاش الاقتصاد الوطني.

3-1- الاستثمار الأجنبي الخارجي:

الشكل رقم 3-3: منحنى تطور الاستثمار الأجنبي الخارجي

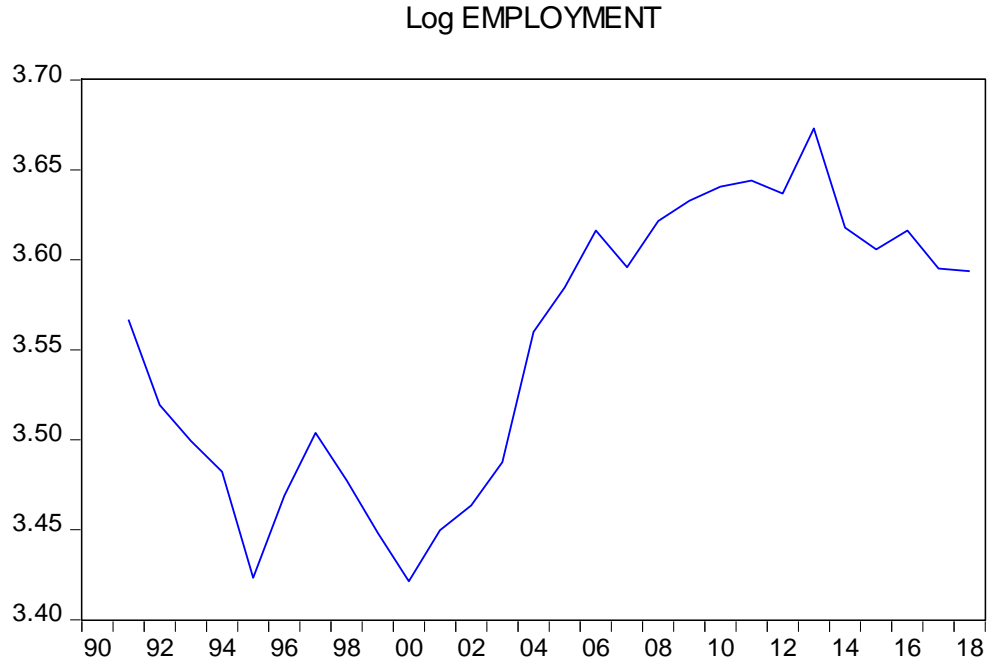


من خلال المنحنى البياني السابق أول ما يلاحظ أن استثمارات الجزائر في الخارج ليست بالمعتبرة، أنها بالرغم من ذلك شهدت تراجعاً كبيراً في مطلع التسعين إلى غاية سنة 1996، يرجع ذلك إلى الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في هذه الفترة زيادة على احكار الدولة لهذه للاستثمارات في الخارج، أما في السنوات الموالية فقدت شهدت تحسناً ملحوظاً رغم تذبذبها في السنوات التي تليها وهذا راجع إلى انفتاح الجزائر على الاستثمار في الخارج ودخول الخواص في المجال.

2- المتغيرات التابعة

- التشغيل

الشكل 3-4 : منحنى تطور التشغيل



من خلال المنحنى رقم 4 نلاحظ هبوط حاد في نسب التشغيل في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 1995 ويعاود الارتفاع تدريجيا إلى غاية سنة 1998 ، ثم يعاود الانخفاض حتى سنة 2000، ويرجع ذلك إلى التغيرات التي حدثت في هيكل الاقتصاد الجزائري والإصلاحات الاقتصادية، والتي ترتب عليها انخفاض حجم الاستثمار الذي من شأنه توفير فرص عمل زيادة على غلق مؤسسات بأكملها وتصفيتها وتسريح عمالها خاصة مع بداية التسعينات والناجمة عن الأزمة البترولية التي بدأت سنة 1986، الأمر الذي أدى على إلى تسجيل فرص عمل قليلة بالمقارنة مع الأعداد المتزايدة من الباحثين عن العمل من الفئات الشابة من حاملي الشهادات العليا وشهادات التكوين في هذه الفترة الناتج عن قاعدة سكانية فنية واسعة أفرزت زيادة كبيرة في القوى العاملة، و التي استمرت حتى السنوات الموالية.

أما فيما الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية 2018 فيلاحظ تحسن في نسب التشغيل والتي عرفت زيادة متتالية إلى أن وصلت ذروتها سنة 2014 مسجلة 3.65 مليون ، وبالرغم من تراجع نسب التشغيل في السنوات التي تليها إلا أنها لم تشهدا تراجعا كالذي شهدته سنوات التسعينات وبقيت في مستويات معقولة بالمقارنة بالسنوات التي قبلها، ويرجع ذلك إلى الدعم المقدم لشتى القطاعات الاقتصادية مثل (برامج التنمية الفلاحية والتنمية الريفية الذي شرع في تنفيذه سنة 2000 وبرامج تدعيم وتمويل مختلف برامج تدعيم الشباب الذي أدى إلى زيادة هامة في فرص الشغل باستحداث حوالي 720 ألف منصب شغل جديد منها 230 ألف منصب مؤقت¹ في ظل الارتفاع المتزايد للوافدين الجدد على سوق العمل.

-وتجدر الإشارة أن ثلث هذه المناصب مؤقتة ضمن برنامج الإدماج والشبكة الاجتماعية، فحسب تقرير سنة 2018 نجد ما يفوق 3 مليون منصب شغل غير دائم (527 ألف منصب ادماج و100 ألف ضمن الشبكة الاجتماعية بالنسبة للذكور فقط) و4.18 مليون منصب شغل دائم و3.38 مليون شغل خاص. التهميش من مقالة الدعم الفلاحي.تقرير الديوان الوطني للإحصائيات، 2018.

ثانيا : تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) :

- النموذج : باعتبار متغير التشغيل هو المتغير التابع

$$\text{Log EMPLOYMENT} = c + \alpha_1 \text{HHydExp} + \alpha_2 \text{GnatExpe} + \alpha_3 \text{FDIout} + \mu$$

حيث :

HHydExp: يمثل الصادرات خارج قطاع المحروقات

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، الدورة العامة العادية 250ديسمبر 2004: ص 120

G natExpe : يمثل الانفاق الحكومي

FDIout : يمثل الاستثمار الأجنبي الخارجي

نتائج التقدير موضحة كالآتي :

جدول 3-1: نتائج تقدير معادلة التشغيل

المتغير التابع : التشغيل (EMPLOYMENT)			المتغيرات	
القرار	معنوية المعاملات		المتغيرات المستقلة	
	Sig	قيمة t		
معنوي	0.0281	2.337391	0.002077	Log HHEX
معنوي	0.0231	2.42	1.33	Log GE
معنوي	0.0261	-2.37	-1.9	Log FDI
معنوي	0.0000	51.38478	32.68597	C
نموذج	0.700027		R^2	
معنوي	18.66908 (القيمة المعنوية: 0.000002)		قيمة F	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

• التعليق على النموذج:

○ بالنسبة لمعامل الانحدار R^2 :

لقد بلغ معامل الانحدار R^2 (0.700027)، ما يعني أن نسبة 70.027% من التغير في التشغيل يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في هذه المتغيرات التفسيرية: الصادرات خارج المحروقات، الانفاق الحكومي، الاستثمار الأجنبي الخارجي.

بالنسبة لمعنوية معاملات النموذج:

* متغير الصادرات خارج المحروقات M : لقد بلغت قيمة معاملته (0.002077) و هو معنوي لأن احتمالته (0.0281) و هو اصغر من مستوى المعنوية (0.05)، ما يعني انه كلما زادت الصادرات خارج المحروقات بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة التشغيل بنسبة قدرها 0.002077% .

* متغير الانفاق الحكومي TR : بلغت قيمة معاملته (1.33) وهو معنوي لأن احتمالته هو (0.0231) و هو أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني أنه كلما زاد الانفاق الحكومي بنسبة 1 سيؤدي إلى زيادة التشغيل بنسبة قدرها 1.33 .

* متغير الاستثمار الأجنبي الخارجي: بلغت قيمة معاملته (-1.9) وهو معنوي لأن احتمالته (0.0261) وهو أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، ما يعني أنه كلما زاد الاستثمار الأجنبي الخارجي بنسبة 1 سيؤدي ذلك إلى انخفاض التشغيل بنسبة 1.9 .

بالنسبة لمعنوية النموذج ككل:

لقد بلغت قيمة F -statistic (18.66908) باحتمال (0.000002) و هي اقل من مستوى المعنوية (0.05) ما يعني أن النموذج هو معنوي و بالتالي فهو مقبول للدراسة.

ثالثا : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة :

لقد تم الاستعانة باختبار ديكي-فولر المطور ADF لقياس مدى استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، حيث اذا كانت السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة من نفس الدرجة عند المستوى (I) فهذا يجعلنا نستخدم اختبار التكامل المشترك لدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين هذه المتغيرات، اما اذا كانت غير مستقرة من نفس الدرجة فهذا يمكننا من استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة $ARDL$ التي يتم دمج فيها نماذج الانحدار الذاتي مع نماذج الفجوات الزمنية الموزعة (فترات الابطاء الموزعة)، والجدول التالي يوضح

النتائج المتحصل عليها: جدول 3-2 : نتائج اختبار جذر الوحدة ADF

النموذج			في المستوى			اخذ الفروق من الدرجة الأولى			
إختبار جذر الوحدة ADF			في المستوى	الحد الثابت C	$trend$ و C	في المستوى	الحد الثابت C	$trend$ و C	
Emp	T	0.094089	-0.969903	-2.299805	-	4.710517	-4.648107	-4.515336	
	Sig	0.7042	0.7492	0.4199	0.0000	0.0011	0.0070		
HHEX	T	0.641257	-0.715813	-3.726435	-	5.607943	-5.842008	-5.796484	
	Sig	0.8489	0.8268	0.0370	0.0000	0.0000	0.0003		
GE	T	-0.776359	-1.468551	-3.236070	-	7.607943	-7.659326	-7.559894	
	Sig	0.3708	0.5344	0.0980	0.0000	0.0000	0.0000		
FDI	T	-1.419054	-2.392362	-2.295225	-	4.690753	-4.638229	-4.489524	
	Sig	0.1419	0.1528	0.4227	0.0000	0.0010	0.0071		
القرار	سلاسل غير مستقرة			سلاسل مستقرة					

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج $Eviews 10$

من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة يتضح أن كل متغيرات النموذج محل الدراسة المتمثلة في: المتغير التابع التشغيل والمتغيرات المستقلة ممثلة في الصادرات خارج قطاع المحروقات، الانفاق الحكومي و الاستثمار الأجنبي الخارجي هي غير مستقرة عند المستوى $i0$ في النموذج ، القيمة المعنوية (sig) هي أكبر من 0.05. و لكن عند أخذ الفروق من الدرجة الأولى كانت القيم المعنوية (sig) أقل من 0.05 و بالتالي أصبحت هذه المتغيرات مستقرة عند الفروق الأولى.

رابعا : تقدير نموذج الدراسة باستخدام $ARDL$:

بما ان متغيرات الدراسة سواء التابعة و المستقلة هي مستقرة من الدرجة (1) ، هذا يمكننا من تقدير نماذج الدراسة باستخدام $ARDL$ و تطبيق اختبار الحدود للكشف عن التكامل المشترك.

1. تقدير نموذج التشغيل :

لقد تم تقدير نموذج التشغيل من خلال تحديد فترات الابطاء اليا باستخدام برنامج ($evIEWS10$)، حيث كان النموذج الامثل متمثل في ($ARDL(3 4 2 4)$ ، اي ثلاث فترات ابطاء للتشغيل وأربع فترات ابطاء لكل من الصادرات خارج قطاع المحروقات والاستثمار الأجنبي الخارجي وفترتي ابطاء للإنفاق الحكومي، أما معادلة التكامل المشترك فكانت كالآتي:

2. معادلة التكامل المشترك:

$$\begin{aligned} \text{EMPLOYMENT} &= 0.0964885782473 * \text{EMPLOYMENT}(-1) - \\ & 0.0332432046149 * \text{EMPLOYMENT}(-2) - 0.229251264802 * \text{EMPLOYMENT}(-3) - \\ & 0.00165231113785 * \text{HHYDEXP} + 0.00251990486942 * \text{HHYDEXP}(-1) + \\ & 0.000841404818302 * \text{HHYDEXP}(-2) + 0.00152466433504 * \text{HHYDEXP}(-3) + \\ & 0.000634765386628 * \text{HHYDEXP}(-4) + 1.22765047639e-16 * \text{GNATEXPE} - \\ & 9.55688127881e-18 * \text{GNATEXPE}(-1) + 5.37220109723e-17 * \text{GNATEXPE}(-2) - \end{aligned}$$

$$3.96680112979e-10*FDIOUT - 1.8503230673e-09*FDIOUT(-1) + 8.87280113947e-10*FDIOUT(-2) + 5.456987269e-10*FDIOUT(-3) + 2.69801070512e-09*FDIOUT(-4) + 35.9231576091$$

3. تقدير النموذج في المدى الطويل:

نتائج تقدير معادلة التشغيل على المدى الطويل كانت كالآتي:

معادلة المدى الطويل كانت كالآتي :

$$EC = EMPLOYMENT - (0.0033*HHYDEXP + 0.0000*GNATEXPE + 0.0000*FDIOUT + 30.8087)$$

و هي موضحة في الجدول الآتي :

جدول 3-3 نتائج تقدير معادلة التشغيل على المدى الطويل

المتغير التابع : التشغيل			المتغيرات
القرار	معنوية المعاملات		المتغيرات المستقلة
	Sig	قيمة t	
معنوي	0.0448	2.047836	HH
معنوي	0.0300	1.687440	GE
غير معنوي	0.5277	0.660227	FDI

معنوي	0.0000	26.40026	30.80873	C
-------	--------	----------	----------	---

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

نلاحظ من خلال نتائج التقدير على المدى الطويل ان كلا من الصادرات خارج قطاع المحروقات و الانفاق الحكومي كان اثرهما ايجابيا (0.003318، 1.43) على التوالي و معنوي على التشغيل ($sig < 0.05$)، في حين كان اثر الاستثمار الأجنبي الخارجي ايجابيا (2.45) و لكن غير معنوي لان ($sig > 0.05$).

4. اختبار منهج الحدود (*bounds test*) لكشف وجود علاقات تكامل مشترك :

جدول 3-4 : نتائج اختبار منهج الحدود (*bounds test*)

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى المعنوية	الحد $I(0)$	الحد $I(1)$
F-statistic	5.466861	10%	2.37	3.2
		5%	2.79	3.67
3	3	2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

نلاحظ من خلال نتائج اختبار منهج الحدود (*bounds test*) ان القيمة F الاحصائية (5.46) هي اكبر من القيم الحرجة للحد الاعلى لاختبار (*bounds test*) عند كل مستويات المعنوية و هذا ما يؤكد وجود علاقة تكامل مشتركة و عليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك و نقبل الفرضية البديلة اي يوجد علاقة تكامل مشترك و بالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.

5. منهجية متجه تصحيح الخطأ:

بما ان اختبار منهج الحدود (*bounds test*) قد اكد على وجود علاقة توازية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة في هذا النموذج، الا انه لا بد من التأكد من معنوية معامل التكامل المشترك (معامل تصحيح الخطأ)، حيث يجب ان يكون سالب و معنوي. كما هو موضح في الجدول الاتي :

لكي يكون هناك علاقة سببية على المدى الطويل يجب أن يكون معامل التكامل المشترك للمتغير التابع بدرجة التأخير في معادلة إنحدار التكامل المشترك سالب و ذو دلالة معنوية.

جدول 3-5 : نتائج التأكد من معنوية معامل تصحيح الخطأ

القرار	معنوية المعامل	معامل التكامل المشترك	علاقة التكامل المشترك
وجود علاقة سببية على المدى الطويل	سالب و معنوي	-1.166006 ($t^* = -3.316844$) ($sig = 0.0106$)	المتغير التابع (التشغيل) EMPLOYMEN

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

يتضح من خلال الجدول وجود علاقة سببية على المدى الطويل، و ذلك لان قيمة معامل تصحيح الخطأ في معادلة الانحدار هي سالبة (-1.166006)، و معنوية ($sig < 0.05$). و هذا ما يدل على وجود علاقة سببية طويلة الأجل مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي 116.6006%.

6. تشخيص البواقي لنموذج الدراسة:

* دراسة مشكل الارتباط الذاتي بين البواقي: نتائج الاختبار موضحة في الجدول الاتي

جدول 3-6: نتائج اختبار (*Breusch-Godfrey Serial Correlation*) للارتباط ذاتي بين البواقي

قيمة الاختبار	<i>LM-Stat</i>	<i>Prob</i>
F-statistic	0.086748	0.9180
Obs*R-squared	0.702585	0.7038

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

نلاحظ من الجدول الخاص باختبار (*Breusch-Godfrey Serial Correlation*) ان القيمة المعنوية (*sig*)

كلا الاختبارين (*F*) و (x^2) هي اكبر من 0.05 ، مما يؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

* اختبار ثبات تباين الأخطاء :

جدول 3-7 : نتائج اختبار (*ARCH*) لثبات تباين الأخطاء

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة المعنوية
F-statistic	0.105701	0.7482
Obs*R-squared	0.114759	0.7348

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

نلاحظ من الجدول الخاص بنتائج اختبار (*ARCH*) أن القيمة المعنوية (*sig*) لكلا الاختبارين (*F*) و (x^2) هي

اكبر من 0.05 ، مما يؤكد أن هناك تجانس بين تباين الأخطاء.

*اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera) :

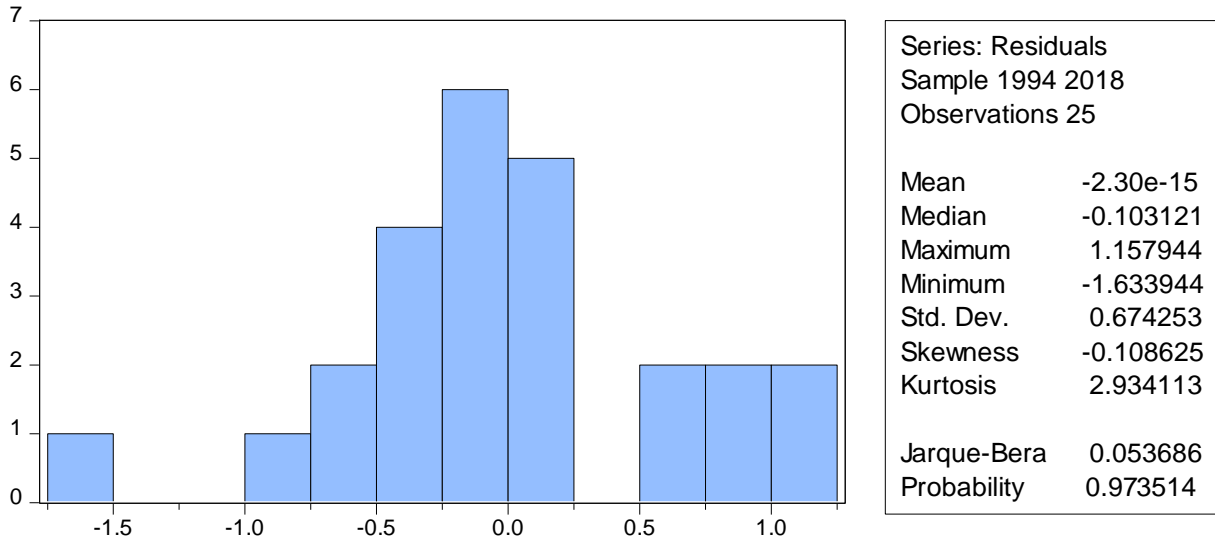
جدول 3-8 : نتائج اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للبواقي

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة المعنوية
Jarque-Bera	0.053686	0.973514

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

نلاحظ من خلال جدول اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera) ان قيمة الاختبار هي اكبر من المستوى

المعنوية 0.05 ، مما يؤكد ان بواقي معادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي.



خامسا : نتائج الدراسة القياسية

من خلال الدراسة القياسية أعلاه نستنتج مايلي:

-وجود علاقة طردية بين التشغيل والمتغيرين المفسرين المتمثلين في الصادرات خارج المحروقات والانفاق الحكومي، أي أن زيادتها تؤدي إلى ارتفاع نسبة التشغيل.

-وجود علاقة عكسية بين التشغيل والاستثمار الأجنبي الخارجي، أي كلما زادت الاستثمارات الأجنبية الخارجية انخفضت نسبة التشغيل.

-التأثير الضعيف للمتغير المفسر للتشغيل والمتمثل في الصادرات خارج قطاع المحروقات.

-من خلال تقدير الآثار في المدى الطويل نلاحظ أنه كل من الصادرات خارج المحروقات والانفاق الحكومي من شأنه الزيادة في التشغيل على المدى الطويل، في حين أن الاستثمار الأجنبي الخارجي لا يزال دوره بعيدا في التعزيز من نسبة التشغيل على المدى الطويل.

خاتمة

لقد تم من خلال هذا الفصل تقديم دراسة قياسية لتأثير الصادرات خارج قطاع المحروقات على التشغيل في الجزائر، وذلك باستخدام نموذج قياسي يضم أربع متغيرات (التشغيل، الصادرات خارج قطاع المحروقات، الإنفاق الحكومي، الاستثمار الأجنبي الخارجي)، مع تقديم دراسة وصفية لكل متغير على حدا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2018.

ومن خلال دراستنا وباستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وبعد التأكد من صلاحية النموذج المقترح، وباستخدام اختبار استقرارية السلاسل الزمنية و اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود BOUNDS TEST، ثم منهجية متجه تصحيح الخطأ، توصلنا لوجود علاقة ذات أثر إيجابي على المدى الطويل بين التشغيل والصادرات خارج قطاع المحروقات، غير أن هذا الأثر ضعيف ويعتبر منطقيا بالنظر إلى حجم مداخيل هذا الأخير مقارنة بالإنفاق الحكومي الذي بينت الدراسة أنه الأكثر إيجابية على المدى الطويل في التأثير على التشغيل.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

بعد التعرض لمختلف عناصر الموضوع في الفصول الثلاثة والتي حاولنا من خلالها معالجة الإشكالية الأساسية والتي تناولت أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات في دعم التشغيل في الجزائر، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على مداخيل المحروقات، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة المطروحة بنفي أو إثبات صحة الفرضيات المقترحة ، وبعد أن تم التطرق إلى المتغيرات المكوّنة لهذه الفرضيات في الدراسة ، تمّ الوصول إلى بعض الاستنتاجات من خلال دراسة الجانب النظري والتطبيقي للموضوع نعرضها في خاتمة هذا البحث مع طرح مجموعة من الاقتراحات.

جاءت نتائج الدراسة على النحو التالي:

من خلال معالجتنا للجانب النظري للموضوع فقد توصلنا إلى أن الصادرات غير النفطية بقيت تسجل نسبة هامشية بالمقارنة بإجمالي الصادرات الجزائرية، ويرجع هذا إلى ضعف النشاط الاقتصادي في القطاع غير النفطي لعدم قدرة الدولة على التنويع السلعي في صادراتها خارج المحروقات، زيادة على هيمنة المواد النصف مصنعة على إجمالي الصادرات غير نفطية، إذ سجلت الصادرات غير نفطية أعلى نسبة خلال فترة الدراسة بـ 6.77 % سنة 2018 وهذا ما يؤكد صحة الفرضية القاضية بضعف مساهمة القطاع غير نفطي في إجمالي الصادرات النفطية.

أما فيما يخص سوق العمل في الجزائر فقد توصلنا من خلال الاحصائيات المدروسة إلى ارتفاع معدلات البطالة، وهذا ما جاء في الفرضية الثانية، غير أن من خلال دراسة تطورات نسب التشغيل والبطالة يلاحظ ارتفاع نسبة البطالة والتي وصلت في سنة 2018 % 11، بالرغم من شبه استقرار في معدلات التشغيل، يرجع ذلك إلى ارتفاع إجمالي القوة العاملة نتيجة دخول الوافدين الجدد إلى هذا السوق ، خاصة مع زيادة نسبة حاملي الشهادات الجامعية وشهادات التكوين،، زيادة على تسجيل أعلى نسب للعمالة المشتغلة قطاع

التجارة والخدمات، وأدناها في قطاعي الصناعة والفلاحة وهما قطاعان من شأنهما امتصاص القوة العاملة وهذا يفسر ظاهرة البطالة، نظرا لأدائهما الضعيف في الاقتصاد الوطني.

وجاءت نتائج الدراسة التطبيقية كمحاولة للإجابة على الإشكالية المتعلقة بأثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على التشغيل، عن طريق دراسة قياسية باستخدام وبعدد مشاهدات 19 خلال الفترة الممتدة من 1990 على 2018 خلصت نتائج الدراسة التطبيقية إلى ما يلي:

بعد صياغتنا للنموذج المفسر للعلاقة بين المتغيرات التشغيل (الصادرات خارج قطاع المحروقات، الانفاق الحكومي، الاستثمار الأجنبي الخارجي)، اتضح لنا مايلي:

- وجود علاقة طردية بين التشغيل والصادرات خارج قطاع المحروقات والانفاق الحكومي وعلاقة عكسية بين التشغيل و الاستثمار الأجنبي الخارجي.

-إذا ما أخذنا كل متغير على حدا في تأثيره على التشغيل، توصلنا إلى وجود علاقة طويلة المدى وذات أثر إيجابي بين التشغيل و الانفاق الحكومي وهذا الأخير يعتبر أكثر متغير يمكن أن يفسر لنا التغيرات الحاصلة في التشغيل ، أما بالنسبة للصادرات خارج اقطاع المحروقات فلا تفسر التغير الحاصل في التشغيل إلا بنسبة ضئيلة بالرغم من وجود علاقة طويلة المدى وإيجابية ففرضية وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين صحيحة غير أن أثرها ضعيف ، وهذا ما يمكن ارجاعه إلى بتدني مساهمة الصادرات غير نفطية في إجمالي الصادرات التي أدت بدورها إلى تدني أثرها على التشغيل إذا ما قارناها بالانفاق الحكومي .أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي الخارجي فلا يمكنه تفسير التغيرات الحاصلة في التشغيل على المدى الطويل ودوره مازال بعيدا في التأثير على التشغيل ذلك أن الاستثمارات الجزئية في الخارج تقربا محدودة .

وعلى ضوء دراستنا للموضوع من خلال النتائج المحصل عليها، يمكننا تقديم الاقتراحات التالية:

- لابد من الحكومة العمل على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال خلق منتجات جديدة موجه للتصدير قادرة على المنافسة، عن طريق تنشيط القطاعات الخاملة في الاقتصاد الوطني على غرار الصناعة، الزراعة والسياحة، كل هذه القطاعات من شأنها أن توفر مناصب عمل جديدة، خاصة القطاع الصناعي والذي والذي يلاحظ انخفاض العمالة فيه.

- تشجيع إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة لما لها من دور في التخفيف من البطالة، التي تعد في الوقت الحالي من أكبر ممولي قطاع التجارة الخارجية في دول العالم خاصة منها النامية المشابهة للجزائر.

- ينبغي إصلاح قطاع التعليم والتكوين حتى يوفر الكفاءات العلمية والمهنية اللازمة التي تبحث عنها الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر، وهذا يعتبر من أهم محددات نشاط هذه الشركات خارج دولتها المقر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2008
- موسى مطر وآخرون، التجارة الخارجية، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2001، ص
- السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية، الإسكندرية: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، 2011
- مذكرة ماجستير حمشة عبد الحميد دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر.
- بوكونة نواره، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2011-2012
- رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية. دار المسيرة. ط 1. 2000.
- جمال الدين عويسات كتاب العلاقات الاقتصادية والدولية والتنمية دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر 2000
- يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2001
- سامي خليل، الإقتصاد الدولي، القاهرة: دار النهضة العربية 2005
- طارق فاروق الحصري، الإقتصاد الدولي، المكتبة العصرية المنصوري مصر 2010
- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، بيروت: دار المنهل اللبناني 2010
- غول فرحات، تسويق دولي، دار الخلدونية، الجزائر، ط 1، 2000
- محمد يونس، مقدمة في نظرية التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 1986
- فريد النجار التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008
- قادة بلقاسم، المحاسبة الوطنية، الديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر طبعة 2002
- هيثم حمود الشلبي ومحمود ازديادات استراتيجيات، التسويق التصديري الدولي في الشركات الأردنية دراسة ميدانية مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43/2009،
- مدوري عبد الرزاق، تحليل فعاليات السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات، مذكرة ضمن نيل شهادة شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم الجارية، جامعة وهران 2011-2012.
- غول فرحات تسويق دولي، دار الخلدونية، الجزائر،

- محمد جاسم التجارة الدولية، دار الزهران للنشر والتوزيع ،عمان -الأردن 2006
- بلقة إبراهيم ،نأتنوع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على التنبؤ الاقتصادي مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير-دراسة حلة الجزائر-جامعة حسبية بن بوعلي -شلف-كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير -قسم علوم اقتصادية 2008 2009
- نعيمة فوزي، التجارة الدولية، دروس في قانون الأعمال الدولي، ج 1 ،ديوان المطبوعات الجامعية، 1999
- أمال عبد الرحمان زيدان قاسم" مشاكل الطلب على الصادرات الصناعية المصرية"، دار الشتات،مصر، 2008
- إيمان محمد أحمد، النمط الحالي للصادرات الصناعية ذات القدرة التنافسية في مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، مصر القاهرة ،العدد 2007/380
- عبد الرحمن يسري أحمد، قضايا اقتصادية، مصر، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000،
- وصاف سعدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 2002/1 ، جامعة ورقلة
- محمد عبد المنعم واحمد مصطفى فريد ، الاقتصاد الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، 1999
- بن طيرش عطاء الله ،تعزيز الميزة التنافسية الصادرات خارج المحروقات في المؤسسات المتوسطة والصغيرة، أطروحة دكتوراة تخصص تجارة دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2017
- خالد محمد السواعي التجارة والتنمية دار المناهج الطبعة الأولى الأردن ، 2005
- بن حملة ، ، تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية لأثر الصادرات غير نفطية -مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 05 / 2014
- ملايكية، راقيل تصدير المنتجات غير نفطية -مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج الاقتصادي العالمي-العدد 2017/12
- دحماني محمد أدريوش ،إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013
- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد 6 ، شلف، 2009
- كامل علاوي كاظم، البطالة في العراق: الواقع، الآثار، آليات التوليد وسبل المعالجة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، سبتمبر 2011

- كوثر زيادة، واقع سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر من خلال المخطط الخماسي 2010-2014، أطروحة دكتورا في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي
- البشير عبد الكريم ، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصادقتها في تفسير سوق العمل ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06،
- شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائرن2001-2004
- قصاب سعديّة، اختلالات سوق العمل وفعاليات سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2005-2006
- صادق رشيد، تحليل استراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة،مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017-2018
- ¹ محمود نيربي: المذاهب والنظرية الاقتصادية، منشورات جامعة حلب، 1976 ،ص 324
- ليندة لكحل الراس ، م سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 200-2010، ذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر 3 2013-2014، ص 27
- نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل.الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر ، 2002ص 15.
- عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد إسماعيل السيفو، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2015
- ○ احمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر، 2007،
- علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها. الدار الجامعية، مصر، 2005 ،ص 45
- عبد الغاني دادن، محمد عبد الرحمان بن طجين، دراسة قياسية لمعدالت البطالة خالل الفترة 1970-2008 .مجلة الباحث، العدد 10 /2012، جامعة ورقلة، الجزائر،
- مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد الكلي-مبادئ وتطبيقات-. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014
- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009

- عاشور عمر المسماري، القوى العاملة والتعليم وسوق العمل. منشورات جامعة عمر المختار، ليبيا، 2008
- محمد لموتي، أثر الإصلاحات على البطالة في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية-. أطروحة دكتوراه غ م، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015-2016

باللغة الأجنبية :

- Bernard Bernier, Yves Simon, Initiation à la Macroéconomie, Dunod , paris , 2001,
- Thirry de Montbrial , Emmanuelle Fauchart, Introduction à l'économie Dunod , paris , 2001, p: 264.
- Ahmed Silem, D.Jean-Marie Albertini, lexique d'économie . 6 eme édition, dalloz, France, 1999, p 377

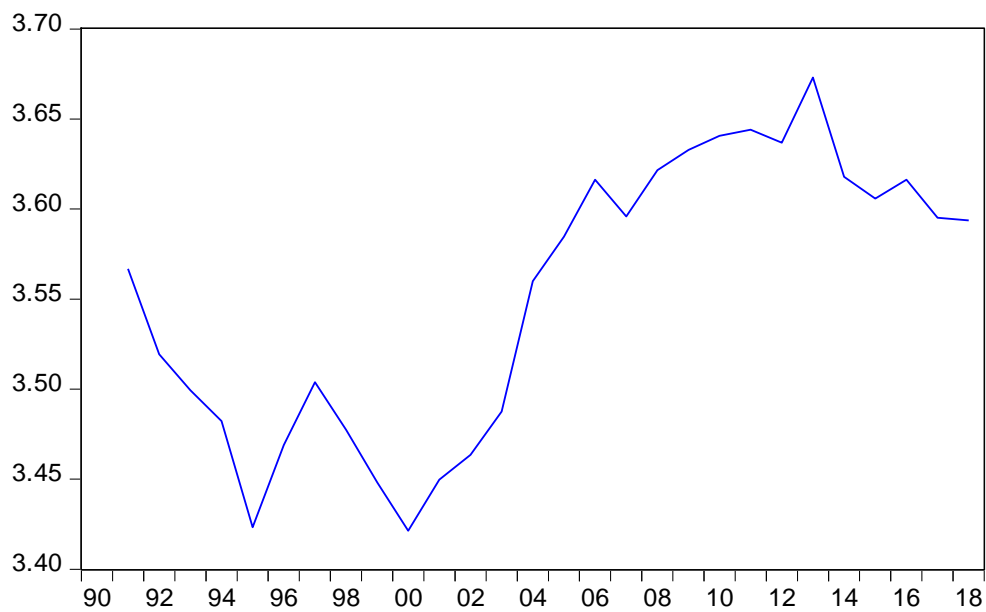
قائمة الملاحق

Dependent Variable: EMPLOYMENT
 Method: Least Squares
 Date: 05/12/22 Time: 03:49
 Sample (adjusted): 1991 2018
 Included observations: 28 after adjustments

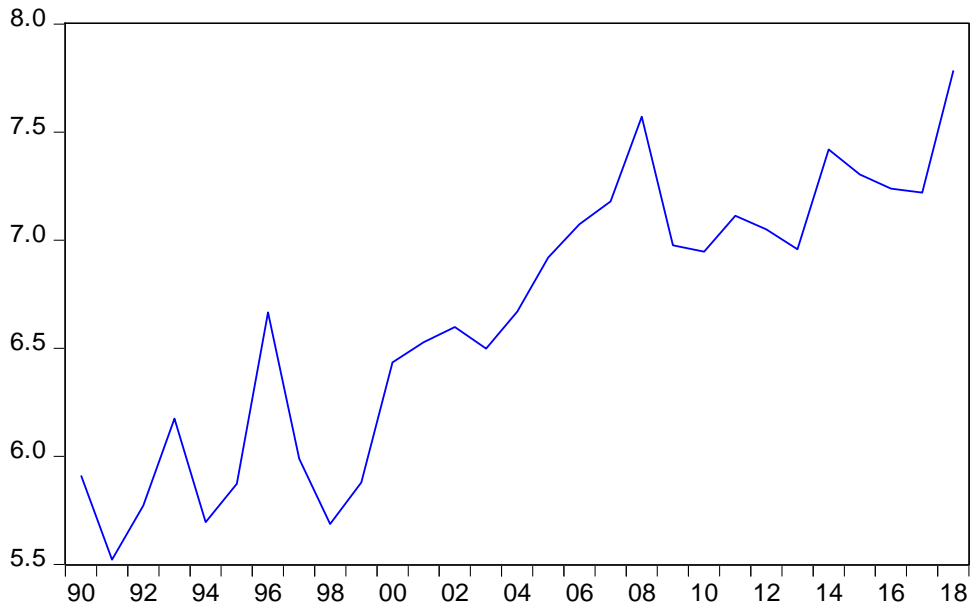
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	32.68597	0.636102	51.38478	0.0000
HHYDEXP	0.002077	0.000888	2.337391	0.0281
GNATEXPE	1.33E-16	5.50E-17	2.427725	0.0231
FDIOUT	-1.91E-09	8.06E-10	-2.371223	0.0261

R-squared	0.700027	Mean dependent var	34.97086
Adjusted R-squared	0.662531	S.D. dependent var	2.683809
S.E. of regression	1.559082	Akaike info criterion	3.857635
Sum squared resid	58.33766	Schwarz criterion	4.047950
Log likelihood	-50.00688	Hannan-Quinn criter.	3.915816
F-statistic	18.66908	Durbin-Watson stat	1.146086
Prob(F-statistic)	0.000002		

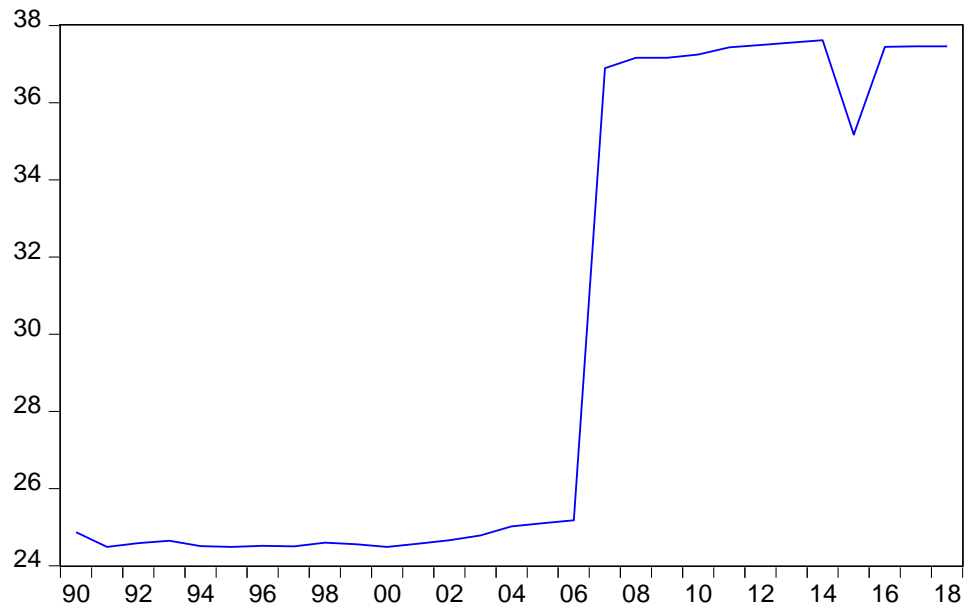
Log EMPLOYMENT



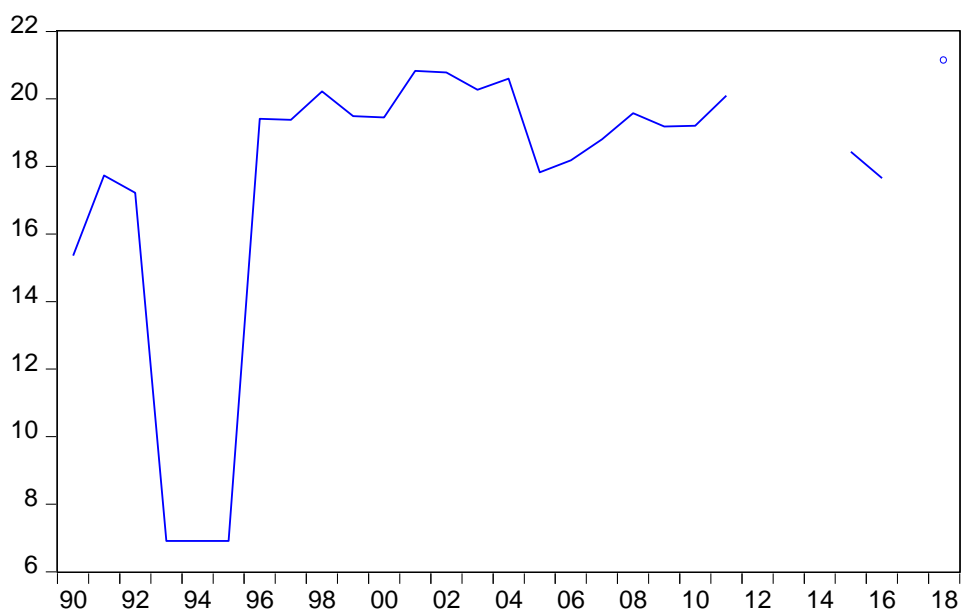
Log HHYDEXP



Log GNATEXPE



Log FDIOUT



Null Hypothesis: EMPLOYMENT has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.094089	0.7042

Null Hypothesis: EMPLOYMENT has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.969903	0.7492

Null Hypothesis: EMPLOYMENT has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.299805	0.4199

Null Hypothesis: D(EMPLOYMENT) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

Augmented Dickey-Fuller test statistic		
--	--	--

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.710517	0.0000

Null Hypothesis: D(EMPLOYMENT) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.648107	0.0011

Null Hypothesis: D(EMPLOYMENT) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.515336	0.0070

Dependent Variable: EMPLOYMENT
 Method: ARDL
 Date: 05/16/22 Time: 20:19
 Sample (adjusted): 1994 2018
 Included observations: 25 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): HHYDEXP GNATEXPE FDIOUT
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 500
 Selected Model: ARDL(3, 4, 2, 4)
 Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EMPLOYMENT(-1)	0.096489	0.528177	0.182682	0.8596
EMPLOYMENT(-2)	-0.033243	0.484231	-0.068652	0.9470
EMPLOYMENT(-3)	-0.229251	0.502929	-0.455832	0.6606
HHYDEXP	-0.001652	0.001546	-1.068747	0.3164
HHYDEXP(-1)	0.002520	0.001423	1.770779	0.1146
HHYDEXP(-2)	0.000841	0.001448	0.581244	0.5771
HHYDEXP(-3)	0.001525	0.001533	0.994879	0.3489
HHYDEXP(-4)	0.000635	0.001320	0.480906	0.6435
GNATEXPE	1.23E-16	1.12E-16	1.097774	0.3042
GNATEXPE(-1)	-9.56E-18	6.72E-17	-0.142249	0.8904
GNATEXPE(-2)	5.37E-17	7.02E-17	0.765578	0.4659
FDIOUT	-3.97E-10	1.21E-09	-0.328586	0.7509
FDIOUT(-1)	-1.85E-09	1.48E-09	-1.249687	0.2467
FDIOUT(-2)	8.87E-10	1.27E-09	0.697512	0.5052
FDIOUT(-3)	5.46E-10	1.28E-09	0.427193	0.6805
FDIOUT(-4)	2.70E-09	1.86E-09	1.448300	0.1856
C	35.92316	23.56405	1.524490	0.1659

R-squared	0.942278	Mean dependent var	35.07700
Adjusted R-squared	0.826835	S.D. dependent var	2.806422
S.E. of regression	1.167841	Akaike info criterion	3.368756
Sum squared resid	10.91082	Schwarz criterion	4.197591
Log likelihood	-25.10945	Hannan-Quinn criter.	3.598640
F-statistic	8.162236	Durbin-Watson stat	1.974739

Prob(F-statistic) 0.002637

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model

EMPLOYMENT = 0.0964885782473*EMPLOYMENT(-1) - 0.0332432046149*EMPLOYMENT(-2) - 0.229251264802*EMPLOYMENT(-3) - 0.00165231113785*HHYDEXP + 0.00251990486942*HHYDEXP(-1) + 0.000841404818302*HHYDEXP(-2) + 0.00152466433504*HHYDEXP(-3) + 0.000634765386628*HHYDEXP(-4) + 1.22765047639e-16*GNATEXPE - 9.55688127881e-18*GNATEXPE(-1) + 5.37220109723e-17*GNATEXPE(-2) - 3.96680112979e-10*FDIOUT - 1.8503230673e-09*FDIOUT(-1) + 8.87280113947e-10*FDIOUT(-2) + 5.456987269e-10*FDIOUT(-3) + 2.69801070512e-09*FDIOUT(-4) + 35.9231576091

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HHYDEXP	0.003318	0.001620	2.047836	0.0448
GNATEXPE	1.43E-16	8.48E-17	1.687440	0.0300
FDIOUT	1.62E-09	2.45E-09	0.660227	0.5277
C	30.80873	1.166986	26.40026	0.0000

EC = EMPLOYMENT - (0.0033*HHYDEXP + 0.0000*GNATEXPE + 0.0000*FDIOUT + 30.8087)

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.466861	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

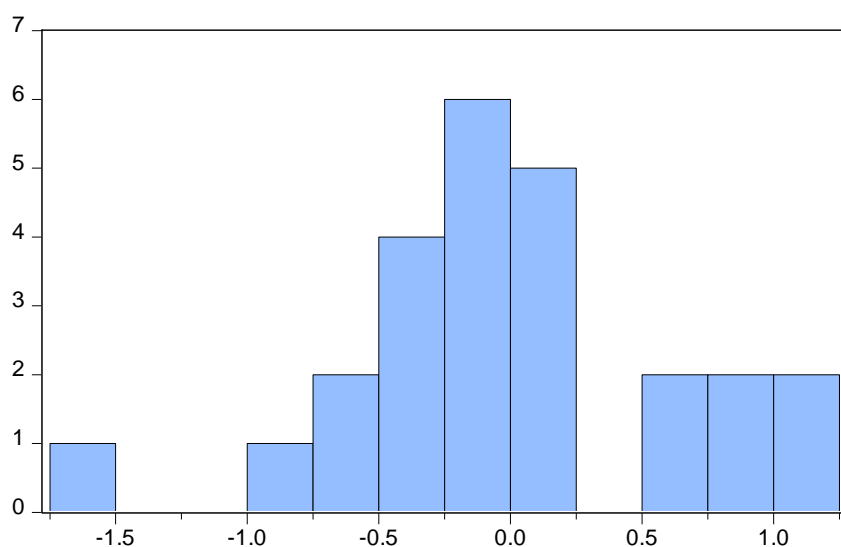
CointEq(-1)* -1.166006 0.351541 -3.316844 0.0106

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.086748	Prob. F(2,6)	0.9180
Obs*R-squared	0.702585	Prob. Chi-Square(2)	0.7038

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.105701	Prob. F(1,22)	0.7482
Obs*R-squared	0.114759	Prob. Chi-Square(1)	0.7348



Series: Residuals	
Sample 1994 2018	
Observations 25	
Mean	-2.30e-15
Median	-0.103121
Maximum	1.157944
Minimum	-1.633944
Std. Dev.	0.674253
Skewness	-0.108625
Kurtosis	2.934113
Jarque-Bera	0.053686
Probability	0.973514

Null Hypothesis: HHYDEXP has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.641257	0.8489

Null Hypothesis: HHYDEXP has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.715813	0.8268

Null Hypothesis: HHYDEXP has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.726435	0.0370
Test critical values: 1% level	-4.323979	

5% level	-3.580623
10% level	-3.225334

Null Hypothesis: D(HHYDEXP) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.607943	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: D(HHYDEXP) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.842008	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: D(HHYDEXP) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.796484	0.0003
Test critical values:		
1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: GNATEXPE has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.776359	0.3708

Null Hypothesis: GNATEXPE has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.468551	0.5344
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	

10% level -2.625121

Null Hypothesis: GNATEXPE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.236070	0.0980
Test critical values:		
1% level	-4.323979	
5% level	-3.580623	
10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GNATEXPE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.607943	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GNATEXPE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.659326	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: D(GNATEXPE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.559894	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: FDIOUT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.419054	0.1419
Test critical values:		
1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

Null Hypothesis: FDIOUT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.392362	0.1528
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

Null Hypothesis: FDIOUT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.295225	0.4227
Test critical values:		
1% level	-4.323979	
5% level	-3.580623	
10% level	-3.225334	

Null Hypothesis: D(FDIOUT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.690753	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: D(FDIOUT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.638229	0.0010
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: D(FDIOUT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.489524	0.0071
Test critical values:		
1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	